Democratic Arab Center
for Strategic Political and, Economic Studies

التنظير الجيوبوليتيكي للقوة في العلاقات الدولية

Geopolitical Theorization of Power in International Relations

الإشراف العام على الكتاب:

سليم جداي

محمد بوشكيوة

2025

كتاب جماعي محكم

التنظير الجيوبوليتيكي للقوة في العلاقات الدولية

لا خلاف أن القوة هي المعيار الأساسي والوحيد للزعامة في السياسية الدولية ،كما أنه من المعلوم أن كل ما كتب عن القوة في العلاقات الدولية يتمحور في ثلاثة أشياء لا رابع لهما كما يراها "هارفي" وهم التحكم في الفواعل و التحكم في الأحداث وأخيرا التحكم في الموارد ،وعليه يحاول المنظرون وصناع القرار في الدول الوصول الي هذه الأشياء او المحددات الثلاثة التي طرحها ولخصها "هارفي" لهم كما يعتبر علم الجيوبوليتيك آداة مهمة للسيطرة وخاصة على المجالات الحيوية والتجارية في السياسة العالمية ،كما أن علم الجيوبوليتيك صنف بعد الحرب العالمية الاولي على أنه علم دموي وحربي وأنه وجب مراجعة أدبياته وقد تم دحضه تماما من كل الجامعات. فبقى إلا في بعض الجامعات التي تعد علي أصابع اليد فقط ،كما عرف الجيوبوليتيك على أنه علم سئ ، إلا أنه في بداية الخمسينيات ظهر من جديد وبمصطلحات جديدة وبإسهامات ومدارس مغايرة تماما ،وعليه تتجلى مشكلة إستكنابنا هذا في معرفة مدى موائمة التنظير الجيوبوليتيكي سابقا وما يحدث على الساحة الدولية هذه الأيام؟

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

ISBN 9 783689 291266

DEMOCRATICAC.DE

التنظير الجيوبوليتيكي للقوة في العلاقات الدولية

الإشراف العام على الكتاب

سليم جدايي، جامعة المسيلة، الجزائر.

محمد بوشكيوة، جامعة الجزائر 03، الجزائر

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين- ألمانيا

Democratic Arab Center for Strategic, political & Economic Studies, Berlin- Germany

رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا

أ. عمار شرعان

مدير إدارة النشر المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا

د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب

ISBN 9 783689 291266

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر

Democratic Arabic Center

Germany: Berlin 10315 Censinger-Str: 112

https://democraticac.de/ book@democraticac.de

Tel: (0049- Code Germany)

030-89005468 / 030-898999419 / 030-57348845

MOBILE TELEFON: 0049174274278717

اللجنة العلمية والاستشارية للاستكتاب

رئيس اللجنة العلمية

د. رفيق عباد، جامعة الوادي، الجزائر

نائبة رئيس اللجنة العلمية

د. حورية قصعة، جامعة قالمة، الجزائر

تنسيق وترتيب

د. حورية قصعة، جامعة قالمة، الجزائر

مراجعة وتحرير

د. هشام براهمي، جامعة خنشلة، الجزائر

اللجنة العلمية والاستشارية

د. أحمد قاسمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر

د. عنتر بوغرارة، جامعة تبسة، الجزائر

د. حورية قصعة، جامعة قالمة، الجزائر

د. تقي مباركية، جامعة تبسة، الجزائر

د.مختار مراحي، جامعة سوسة، تونس

د.هشام براهمي، جامعة خنشلة

د.جمال شنوف، جامعة سوسة، تونس

د. غرمول وفاء، جامعة منوبة، تونس

د. رفيق عباد، جامعة الوادي، الجزائر

د. سارة عبايدية، جامعة الواد، الجزائر

د.عماني خديجة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر

ديباجة الكتاب

لا خلاف أن القوة هي المعيار الأساسي والوحيد للزعامة في السياسية الدولية، كما أنه من المعلوم أن كل ما كتب عن القوة في العلاقات الدولية يتمحور في ثلاثة أشياء لا رابع لهما كما يراها "هارفي" وهم التحكم في الفواعل والتحكم في الأحداث وأخيرا التحكم في الموارد، وعليه يحاول المنظرون وصناع القرار في الدول الوصول إلى هذه الأشياء أو المحددات الثلاثة التي طرحها ولخصها "هارفي" لهم، كما يعتبر علم الجيوبوليتيك أداة مهمة للسيطرة وخاصة على المجالات الحيوية والتجارية في السياسة العالمية، كما أن علم الجيوبوليتيك صنف بعد الحرب العالمية الأولي على أنه علم دموي وحربي وأنه وجب مراجعة أدبياته وقد تم دحضه تماما من كل الجامعات، وبقى إلا في بعض الجامعات التي تعد علي أصابع اليد فقط، كما عرف الجيوبوليتيك على أنه علم سيء، إلا أنه في بداية الخمسينيات ظهر من جديد وبمصطلحات جديدة وبإسهامات ومدارس مغايرة تماما، وعليه تتجلى مشكلة استكتابنا هذا في معرفة مدى موائمة التنظير الجيوبوليتيكي سابقا وما يحدث على الساحة الدولية هذه الأيام؟

محاور الاستكتاب

المحور الأول: مداخل مفاهيمية حول: الجيوبوليتيك والنظريات المفسرة

الجيوبولتيك، الجغرافيا السياسية، الجيوسياسية

المحور الثاني: مقاربات حول الجيوبوليتيك التقليدي وأهم رواده ومنظريه

المحور الثالث: مقاربات حول الجيوبوليتيك المعاصر والنقدي وأهم رواده ومنظريه

المحور الرابع: أزمة التنظير في السياسة العالمية "الأسباب والمعيقات "

المحور الخامس: التغيرات المعرفية للتنظير للقوة في السياسة العالمية /المحددات والتحديات

المحور السادس: التغيرات المعرفية للتنظير الغربي في العلاقات الدولية الخلفيات والسيناريوهات

المحور السابع: محددات التنظير الغير غربي في العلاقات الدولية

المحور الثامن: التنظير الجيوبوليتيكي وعامل التكنولوجيا / الأبعاد والتحديات

فهرس المحتويــات | Contents

	مؤلف/مؤلفو المقال	عنوان المقال	الصفحات
	Author(s)	**Title**	**Page Range**
01	د. تقي مباركية ط.د سعاد مباركية	مدخل مفاهيمي إلى الجغرافيا السياسية **Conceptual introduction to geopolitics**	14-07
02	عادل محمد علي بوغرسة	مقاربة (مفاهيمية ـــ تاريخية ـ تحليلية) للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي **Conceptual, Historical, and Analytical (Approach to Traditional Geopolitical Theory**	72-15
03	هيثم بالخضير	أزمة التنظير في السياسة العالمية: الأسباب والمعيقات **Theoretical crises in global politics: Causes and obstacles**	91-73
04	أ.د أحمد شاكر العلاق	الجيوبولتيك والذكاء الاصطناعي، تداخل الابعاد وتأثيرها على العلاقات الدولية **Geopolitics and Artificial Intelligence: The Intersection of Dimensions and Their Impact on International Relations**	115-92
05	الباحث أيمن عمر	أثر التكنولوجيا على نظريات الجغرافيا السياسية (الفضاء السيبراني باعتباره إقليم جديد) **The Impact of Technology on Geopolitical Theories**	157-116

(Cyberspace as a New Territory)

06	د.ماجد قروي	من النخب التقليدية إلى النخب الرقمية: تحولات السلطة والنفوذ في عصر التواصل الرقمي From Traditional Elites to Digital Elites: Transformations of Power and Influence in the Age of Digital Communication	181-158

مدخل مفاهيمي إلى الجغرافيا السياسية

Conceptual introduction to geopolitics

د. تقي مباركية
أستاذ محاضر قسم "ب"
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة الجزائر
takki.mebarkia@univ-tebessa.dz

ط.د سعاد مباركية
مخبر الدراسات القانونية والسياسية،
جامعة أم البواقي الجزائر
mebarkia.souad@univ-oeb.dz

ملخص الدراسة

تعالج الجغرافيا السياسية النمط السياسي للعالم وهو نمط معقد إلي حد كبير بسبب التجزئة المتباينة لسطح الأرض إلي وحدات سياسية تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً، وتغير الأنماط السياسية في حدودها ومقوماتها ومشكلاتها الناجمة عن تفاعل الإنسان ببيئته مما ينعكس على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

وتهتم الجغرافيا الجغرافية السياسية في هذا المجال بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية وسكانها ومواردها وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتظافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً وتحديد علاقاتها المتشعبة في المكان والزمان.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية، مظاهر التحول، رقعة، الوحدات السياسية.

Abstract

Geopolitics addresses the world's political pattern, which is largely complicated by the differing fragmentation of the Earth's surface into political units that vary considerably in size and population, and changes in political patterns within their boundaries, components and problems resulting

from man's interaction with his environment, reflecting their internal situations and external relations.

Geopolitics in this area is concerned with the transformation of political units, their populations and resources and their relationship with other States. It therefore relates to many other sciences, all of which combine to naturally, civilizationally and economically analyse geopolitical power and identify their complex relationships in space and time.

Keywords: Geopolitics, Manifestations of Transformation, Patch, Political Units.

مقدمة

كان القرن العشرون قرن الجيوبوليتيك؛ ومنذ صيغ هذا المصطلح في بداية القرن العشرين وحتّى اليوم يتضمّن مفهومه الصّراع والتّغيير. الإشكاليات التي تتناولها الجغرافيا السّياسيّة إذا توفّر نافذه نبصر من خلالها الصّراع من أجل القوّة والمساحة الجغرافيّة ونحلّل من خلالها صعود القوى الامبرياليّة واقتتالها من أجل تنظيم المساحات الجغرافيّة طبقا للمصالح .وإبّان الحرب الباردة استُعملت الجيوبوليتيقا لوصف صراع عالميّ مستمرّ بين الرّأسماليّة والمعسكر الشّرقيّ إلى أن سقط الاتّحاد السّوفييتي سنة 1991 وفي الوقت الرّاهن صارت الجغرافيا السّياسيّة أكثر صلة بالواقع العالميّ لأنّ صراعات جديدة عالميّة حول القوّة والمساحة بدأت تتشكّل، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة برزت إشكاليّات جديدة لم تكن تعتني بها الجيوسياسة في الماضي مثل صراع الحضارات وصراع الأديان والاحترار العالميّ وصراع الحركات الاجتماعيّة والصّراع بين المؤسّسات العالميّة المالية والتّجاريّة وكذلك الصّراع بين شبكات التّواصل العالميّ. وبما أنّي أعرض هنا لمفهوم فإنّ المفاهيم كلّها لها تاريخ وجغرافيا وبالتّالي فإنّ الجغرافيا السّياسيّة لا تمثّل استثناء فقد صيغت سنة 1889 على يد عالم السّياسة السّويديّ، رودولف كيلّن، (Rudolf Kjellen)، وكان لهذا المصطلح تاريخ حافل إذ تطوّر لينأى عن مفهومه

الأصليّ كما وضعه كيلّن أوّل مرّة. وباختصار تمثّل مفهومُ الجيوسياسة عنده في ربط الجغرافيا بالسّياسة لأنّهما يؤثّران في بعضهما البعض ولا يمكن فصل الواحدة منهما عن الأخرى. لهذا السّبب أقول إنّه لمن الصّعوبة تعريف الجيوسياسة لأنّ معانيها ومفاهيمها تتغيّر عبر التّاريخ. وبالتّالي يمكن فهمها فقط في إطارها التّاريخيّ الخطابيّ، وعلى القارئ أن يولي انتباها خاصّا للمصطلحات التي تستعملها الجيوسياسة والتّي سأشرحها تدريجيّا[1].

لقد فهم رودولف كيلّن الجيوساسة كجزء من التّفكير والمعرفة الغربيّة الذين يهتمّان بالعلاقة بين الواقع الفيزيائيّ للأرض بالسّياسة. وكان كيلّن من المفكّرين الإمبرياليّين ولذلك كان أدولف هتلر أوّل من استعمل نظريّاته وعمل على تطبيقها فقد صارت تمثّل الجيوسياسة دعامة للسّياسة الخارجيّة النّازيّة يعبّر عنها بمصطلح "lebensraum" الذي يعني "المساحة الحيويّة" أو المساحة الحيويّة من أجل العيش، ولارتباط الجيوسياسة بالنّازية استعاض المفكّرون الجيوسياسيون عن معناها الأصلي وكذلك عن معناها النّازيّ بمعاني جديدة. ثمّ صارت تُعنى بالصّراع العالميّ بين الاتحاد السّوفييتي والعالم الغربيّ خلال الحرب الباردة التي كانت صراعا متواصلا من أجل بسط النّفوذ والتّحكّم في الموارد الاستراتيجيّة، وإنّه لمن البديهيّ اليوم أنّ كثيرا من الرّؤى الجيوبوليتيكيّة تندرج ضمن التّوسّع الإمبريالي والصّراع الإيديولوجيّ بين القوى الإقليميّة المتنافسة، ولن يكون بإمكاني التّعرّض للأصوات التي تمثّل أقلّيات في الجيوسياسة والتي تعارض التّنظير والممارسات الجيوسّياسيّة التي جعلت الجيوسياسة حكرا على السّاسة و"الحكماء" السّياسيّين مثل أقلّيات الحقوق المدنيّة والإنسانيّة وكذلك الاتّجاه الأنثويّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيوسياسة تُعتبر إلى اليوم معرفة وقوّة تحليليّة ذات أهمّية بالغة في العلاقات الدّوليّة والسّياسات الخارجيّة. فإعلام القارئ عبر النّظرة النّقديّة الجيوسياسيّة هي هدف الجيوسياسة النّقديّة كما تسمّى اليوم.

المحور الأول: تعريف الجغرافيا السياسية

من بين أهم ما ورد من تعاريف للجغرافية السياسية ما يلي:

- ✓ يعرف **فان فالكنبرج** الجغرافية السياسية بانها الدول او الوحدات السياسية التي تتناول دراسة كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والاستهلاك، والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان، كما تتناول مقومات تقدم الدولة وقوتها وعلاقتها بغيرها من الدول.
- ✓ ويعرف **كرسي** الجغرافية السياسية بأنها: تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة.
- ✓ **بومان** يعرف الجغرافية السياسية بانها: العلم الذي يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك السياسي للإنسان.
- ✓ **يعرف الكسندر** الجغرافية السياسية بانها: دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهون بالاختلافات للظواهر السياسية الموجودة في العالم، كما يرى أن الجغرافية السياسية لا تهتم بشكل وتركيب الحكومة ذاتها أو بتقسيم الوظائف بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أو ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو ديكتاتورية.
- ✓ ويرى **برنهس** أن الجغرافية السياسية تعد جزءا من جغرافية التاريخ أكثر من تبعيتها للجغرافية.

- ✓ **نورمن بوندر** يعرف الجغرافية السياسية بانها: العلم الذي يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا من حيث الوظيفة والموارد والمساحة وعوامل أو أسباب تكوينها، وأن الدولة تسعى لتوفر لشعبها خير ما يصبو إليه من رفاهية واستقلال وحرية.
- ✓ ويرى **جاكسون** أن الجغرافية السياسية هي: علم دراسة الظاهرات السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة.
- ✓ أما **إيست** فيذكر في كتابه أن الجغرافية السياسية هي الجغرافية العامة التي تهتم بالظاهرات السياسية واختلافها من مكان لآخر متأثرة بالبيئة الجغرافية.
- ✓ ويرى **مودى** في كتابه أن الجغرافية السياسية هي: تحليل العلاقات بين البيئة والدولة من الوجهة السياسية.
- ✓ ويرى **كاسبر سن** في كتابه أن الجغرافية السياسية هي: التحليل المكاني للظاهرة السياسية.
- ✓ ويعرف **كوهين** الجغرافية السياسية في كتابه بانها: الأسلوب الخاص او الطريقة الخاصة لدراسة العلاقات الدولية.
- ✓ ويعرف **هارتسهورن** الجغرافية السياسية في كتابه بانها: دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية والدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم وآراؤهم ودوافعهم الاجتماعية في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية.
- ✓ ويعرف **ويتلسي**: الجغرافية السياسية في كتابه بان الوحدة السياسية تعد نواة الجغرافية السياسية، وان القيمة السياسية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية التي تشغلها الدولة وبأشكال سطح الأرض وبالموارد الطبيعية في تلك المناطق.

- ✓ ويرى **جونز** أن الوحدة السياسية التي تهتم الجغرافية السياسية – بدراستها يمكن أن تكون ميدانا لتفاعل القوى السياسية فيها، ويشير إلى أن العقائد السياسية التي يدين بها السكان يمكن أن تولد قوة سياسية في منطقة من الأرض، وتؤثر هذه المنطقة فيما بعد في تطوير هذه العقائد ونشرها في مناطق أخرى.

والوحدة السياسية التي تهتم الجغرافية السياسية بدراستها والتي يلعب الإنسان فيها دوره السياسي لها أبعاد عديدة، فهي تعد امتدادا أفقيا إذا نظرنا إليها من ناحية الشكل أو الحجم أو الموقع أو الموارد الطبيعية، كما تعد امتدادا رأسيا إذا نظرنا إليها من ناحية التفاعل الذي يقوم بينها وبين الإنسان الذي يعيش فيها، أو بينها وبين الأهداف التي يسعى الإنسان لتحقيقها والقوانين التي يسنها، والنشاط الاقتصادي والثقافي الذي يمارسه عليها، وهناك بعد ثالث يتمثل في الزمن الذي يحدد التفاعل بين الامتداد الأفقي والامتداد الرأسي في فترة معينة.

وفي ضوء ما سبق من التعاريف للجغرافية السياسية فإنه يمكننا القول بشكل عام بأنها: دراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان وبين البيئة الجغرافية وإلى أي حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان، وإلى أي مدى أثرت في هذه البيئة، وهي أيضا دراسة الاختلافات والتشابه بين الأقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم في هذه الأقاليم. ونظام الحكم أو السيطرة في أي إقليم من الأقاليم يؤثر في العلاقات التي تقوم بين الدول التي توجد في هذا الإقليم، ولذلك فإن دراسة الجغرافية السياسية علد دراستها للأقاليم السياسية نتناولها باعتبارها وثيقة الصلة بالشئون القومية والدولية بالإضافة إلى كونها جزءا من ميدان الجغرافية الإقليمية.

المحور الثاني: مجالات علم الجغرافيا السياسيّة[2]

يهتم علم الجغرافيا السياسيّة بمعالجة الوجه السياسيّ والجغرافيّ للعالم أجمع؛ إذ يعتبر هذا المجال هو الجزء الأكثر تعقيداً في العالم نظراً للتجزئة الواضحة المعالم فوق سطح الأرض وتقسيمها إلى عدد من الوحدات السياسيّة، ويكمن التفاوت فيما بينها من حيث الحجم المساحي والسكاني، وتتفرّع عنها عدة فروع من العلوم ومن أهمها الجيوبولتيكس، إلّا أنّ هناك فرق في مباحث كل منهما. أضف إلى ذلك، تُعنى الجغرافيا السياسيّة بضرورة مواكبة أحدث مظاهر التحّول التي تطرأ داخل الوحدات السياسيّة سواء كان ذلك من حيث السكان أو الموارد أو العلاقات الدبلوماسيّة بين الدول، وبناءً على ما تقدّم فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف أنواع العلوم الأخرى سواء كانت طبيعية أو حضارية أو اقتصادية، كما تسعى الجيوسياسيّة إلى تقديم مختلف الخصائص المخفية وتوضيحها أمام السياسات، ووضع وصف دقيق للخارطة السياسيّة العالمية على شكل خطاب ثقافي سياسيّ ذات علاقة بالجغرافيا. تُعّد الجغرافيا السياسيّة واحدة من العلوم الأكاديمية الحديثة النشأة، ويعود الفضل إلى الألمان في ايجادها عام 1897م، حيث قدّمها الجغرافيّ الألماني فريدريك راتزل مفصلة في كتاب له تحت اسم الجغرافيا السياسيّة، ويشمل الكتاب على مختلف المفاهيم ذات العلاقة بالأمر، كجغرافيا المستعمرات، وجغرافيا الانتخابات، الأمة والقومية. أثينا ذات التأثير السياسي يُشير التاريخ إلى أن أثينا كانت واحدة من بين الإمبراطوريات البحرية ذات التأثير السياسيّ الواسع النطاق؛ وذلك نظراً لما تتمتع به من جغرافيا، كما أنّ إسبرطة كانت تُعّد بمثابة قوة برية سياسيّة بحكم طبيعتها الجغرافيّة التي تتمتع بها، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الجزيرة البريطانية كانت تتمتع بِحُرّية كاملة للملاحة في بحار العالم بأسره؛ الأمر الذي ساهم في جعلها قوة مؤثّرة سياسياً على ما حولها.

الخاتمة

تتعدى ميادين الجغرافية السياسية تحليل العلاقات بين الجماعة البشرية والبيئة داخليا؛ إلى تحليل العلاقات الخارجية لهذه الجماعات، ذلك أن التكامل ضروري بين نشاط الدولة الداخلي ونشاطها الخارجي، مما بين أهمية البعد الجيوبوليتيكي فيما يتعلق بسياسات الدول داخليا وخارجيا والمعطيات التي تحكمها بما يخدم المستقبل، وهو الأمر الذي ركزت عليه النظريات الجيوبوليتيكية التي وظفت الجغرافيا السياسية، المتأثرة بأسس ومقومات هذه الأخيرة، لخدمة أغراض وطموحات الدول، من خلال تناول نظريات: المجال الحيوي، القوة البرية، القوة البحرية، القوة الجوية، ولذلك تعد دراسة الجغرافيا السياسية ضرورة ملحة لدى دارسي تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بل وحتى لباقي التخصصات الأخرى كالتاريخ والإقتصاد والإدارة والعلوم العسكرية والأمنية، نظرا لتداخل علم الجغرافيا السياسية مع باقي التخصصات، لكونها استطاعت أن تفسر بدقة أغلب كليات وجزئيات حركة التاريخ، ومن ثمة فإنها تسهم في تهيئة القاعدة المعلوماتية المطلوبة لصانع القرار السياسي.

قائمة المراجع

[1]– عز الدين بن عثمان، مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة: عناصرها ومفاهيمها ومراحلها الرّئيسيّة، على الموقع الالكتروني: https://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_8608.html، بتاريخ: 20 مارس 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 09 مارس 2025، سا: 3:00.

[2]– على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/Avbzu6AV

مقاربة (مفاهيمية ـ تاريخية ـ تحليلية)
للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي

Conceptual, Historical, and Analytical
(Approach to Traditional Geopolitical Theory)

عادل محمد علي بوغرسة

محاضر في جامعة درنة كلية الاقتصاد فرع القبة، ليبيا

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة محاولة من الباحث الاقتراب من مصطلح الجيوبوليتيك أو الجيوسياسية، وذلك ضمن مقاربة مفاهيمية للتعريف بالمصطلح ورصد تطوراته، مع معرفة الخطوط الفاصلة التي تميزه عن غيره من المصطلحات المقاربة، وكذلك مقاربة تاريخية وتحليلية ركزت على التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي، من خلال تتبع تطوره وعرض رواده ومساهماتهم العلمية، والوقوف على دورهم التنظيري في هذا المجال، وذلك لغرض تحليل المشكلة البحثية واختبار الفرض الذي انطلقت منه الدراسة، التي حاولت من خلال استخدام بعض الأدوات الذهنية كمداخل للتحليل وفهم مدى علاقة التطور الذي شهده العصر، بالتقليل من أهمية التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي، حيث أثبتت الدراسة عدم وجود قطيعة بستمولوجية بين المعرفة التي بنيت على أساسها أفكار وافتراضات التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي، وبين التنظير الجيوبوليتيكي المعاصر، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي لا يزال له تأثير في صياغة الإستراتيجيات وهندسة السياسات الخارجية للدول، وفهم وتحليل

الكثير من الظواهر الدولية، رغم تأثر قدرته كأداة تفسيرية بفعل التطور ومفرزات العولمة، مما يؤكد صحة الفرض الذي انطلقت منه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيك، الجيواستراتيجية، منطقة الارتكاز الجغرافي للتاريخ، الدولة العضوية، الظهير الساحلي.

Abstract

This study came as an attempt by the researcher to approach the term geopolitics or geopolitics, within a conceptual approach to define the term and monitor its developments, with knowledge of the dividing lines that distinguish it from other similar terms, as well as a historical and analytical approach that focused on traditional geopolitical theorizing, by tracing its development and presenting its pioneers and scientific contributions, and standing on their theoretical role in this field, for the purpose of analyzing the research problem and testing the hypothesis from which the study was launched, which attempted, through the use of some mental tools as approaches to analysis and understanding the extent of the relationship between the development witnessed by the era, to reduce the importance of traditional geopolitical theorizing, as the study proved that there is no epistemological break between the knowledge on which the ideas and assumptions of traditional geopolitical theorizing were built, and contemporary geopolitical theorizing. The study also concluded that traditional geopolitical theorizing still has an impact on formulating strategies and engineering foreign policies of countries, and understanding and analyzing many international phenomena, despite the impact of its ability as an explanatory tool due to development and the outcomes of globalization, which confirms the validity of the hypothesis from which it was launched. the study.

Key words: Geopolitics, Geostrategy, Geographical Focus of History, Organic State, Coastal Hinterland.

مقـدمـة

بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور موجة العولمة لوحظ وجود ضعف في التحليلات الجيوبوليتكية للأحداث الدولية القائمة على التفسير الجيوبوليتيكي التقليدي، حتى إن البعض أعتقد بتلاشي دور الجغرافية في تغير الأحداث باعتبار أن العلاقات الدولية أصبحت تحدد بشكل متزايد بالأسواق العالمية والاتصالات الإلكترونية، والتجارة الحرة، وتحريك رؤوس الأموال، وتلاشي دور الحدود بين الدول، لذلك نادى بعض المتشائمين بزوال المسافات ونهاية الجغرافيا.

ولكن هذا قد يكون أمراً مبالغاً فيه بعض الشيء، حيث أن فهم طبيعة السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن يتجاهل دراسة مبادئ البنية الإقليمية للفضاء الجيوسياسي و الجيوستراتيجي لكامل أوراسيا، ناهيك عن أن القوة الصلبة (**البرية، البحرية**) لا تزال لها تأثير ودور في الساحة الدولية، فالشرق الأوسط كإقليم جيوبوليتكي مركب وغير منسجم، بقى رغم كل التغيرات التي طرأت في السياسة الدولية، يتمتع بموقعه الجغرافي الخطير، لا لكونه يمنح اتصالات بحرية وطرق تجارة هامة، أو لوقوعه ضمن مناطق نفوذ القوى العظمى، بل لقيمته الإستراتيجية التي ازدهرت بسبب وجود ثروته البترولية واحتياطها الهائل في عالم أصبح يعتمد في اقتصاده وعسكرته على هذا المورد الإستراتيجي الهام، حيث إن دراسة النظريات التقليدية مثل الدولة كائن عضوي **لـ(راتزل)**، تلك الفكرة التي طورها

تلميذه(**كيلين**)، فيما بعد من خلال دراساته وأبحاثه، وقلب العالم **لـ(ماكندر)**، والقوى البحرية **لـ(ماهان)** والهلال الخارجي **لـ(سبيكمان)**، فأفكار رواد المدرسة الجيوسياسية ـ الأنجلو أمريكية لن توضح التميز بين الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيكية فحسب، بل توضح أيضاً لماذا كانت الجغرافيا السياسية التقليدية (**التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي**)، بمثابة مقدمة للعلاقات الدولية الحديثة، حيث تمكن الباحثون والمحللون من فهم الديناميكيات التاريخية والجيوسياسية وتطبيقها على الواقع المعاصر، فالتنظير الجيوبوليتيكي يساعد في تحليل أسباب الصراعات الدولية، وتفسير توزيع القوة العالمية، مما يعد بذلك أداة فعالة لفهم الماضي وتحليل الحاضر والمستقبل.

ومن جانب آخر نجد هناك من يدعي بأن تغير طبيعة النظام الدولي بعد عام 1991، والتطور التكنولوجي الذي أفرزته العولمة، قد قلل من أهمية التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي، إلى الحد الذي دفع البعض بالقول باندثاره وأنه لم يعد أداة تفسيرية للظواهر السياسية الدولية المعاصرة، حيث يخبرنا (**أندرو باستفتيش**) بأنه بفعل الثورة التكنولوجية انهارت المسافات وبات العالم يصبح أصغر فأصغر، وكادت المسافات تفقد معناها التقليدي في عصر المعلومات، حيث إن فكرة كون المحيط يشكل حماية هي فكرة أثرية مثل الخندق المائي الذي يحيط بالقلعة، وقد أشار الجغرافيون السياسيون قبل أكثر من نصف قرن، بأن الجغرافيا السياسية لهذا اليوم هي الجغرافية التاريخية ليوم الغد، وعليه كما يقول(**سول برنارد كوهين**) أن كل حدث تاريخي يشكل وصفاً جيوبوليتيكياً لزمانه[1]، وفي هذا السياق انتقد (**كريستوفر فيتوس**)، دراسات وأعمال كل من(**نيكول، كوهين**) التي تؤكد على أهمية وصول

=

([1]) saou Bernard Cohn**, (Geopolitics: the Geography of International Relations)**, Rawman & Littlefield publishers, new York, usa, 2009, P: 11.

الولايات المتحدة الأمريكية إلى موارد الطاقة في آسيا الوسطى، حيث يزعم(**كريستوفر**) أن حجة (**كوهين**)* ليست عقلانية على الإطلاق، إذ كان من الواجب تبرير البيئة المعاصرة للسياسة الدولية، وهو يبرر ذلك بأن السياسة المعاصرة خالية من صراعات القوى العظمى، لذا لا توجد حاجة إلى التوازن بين الشرق والغرب في النظام الدولي، وبالتالي فإن وجهة النظر الجيوسياسية **لـ(ماكندر)**، قد عفا عليها الزمن ولم تعد صالحة لتفسير السياسة الدولية المعاصرة.

وبناء عليه يجب على المحلل الجيوبوليتيكي في كتابة تحليلاته الجيوبوليتكية أن يضع أمام عينه أن سقوط جدار برلين عام 1989، أدى إلى سقوط كل الفرضيات الجيوبوليتكية القديمة وحولها إلى جغرافية تاريخية .

❖ مشكلة الدراسة

ومن هنا تنطلق مشكلة الدراسة لمحاولة معرفة إلى أي مدى يمكن الادعاء بوجود حاجة للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي لفهم طبيعة السياسة الدولية، وأن التنظير الجيوبوليتيكي المعاصر ما هو إلا امتداد للنظريات الجيوبوليتيكي التقليدية، في فهم طبيعة السياسة الدولية، وتفسير الظواهر السياسية الدولية.

ولهذا يتمخض عن إشكالية الدراسة الأسئلة التالية: ـ

=

* توضح دراسة كوهين قلقه إزاء إمكانية التعاون الصيني الروسي الذي يحمل في طياته إمكانية زيادة نفوذهما داخل منطقة آسيا الوسطى، وهذا من شأنه أن يؤثر نهاية المطاف في على وجود الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة بالذات.

- ✓ ماذا يقصد بمصطلح الجيوبوليتيك؟.
- ✓ ما هو أصل مصطلح الجيوبوليتيك من الناحية الابستمولوجية والايتيمولوجية؟.
- ✓ ما هي علاقة هذا المصطلح بالمفاهيم المقاربة؟.
- ✓ من هم أبرز رواد الفكر الجيوبوليتيكي التقليدي؟ وما هي أبرز نظرياته ومدارسه؟.
- ✓ هل التنظير الجيوبوليتيك المعاصر امتداد للتنظير التقليدي ؟.
- ✓ ألي أي مدى يمكن الادعاء باندثار التنظير الجيوبوليتيك التقليدي بفعل التطور ومفرزات العولمة؟.

❖ **فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: التغيرات السريعة والمتتالية بفعل الثورة التكنولوجية، والتحول جذري في طبيعة النظام الدولي، أدي إلى التقليل من أهمية التنظير الجيوبوليتيكي التقليدي كأداة لتفسير الظواهر السياسية الدولية.

❖ **منهجية الدراسة**

لقد تم استخدام العديد من الأدوات الذهنية من أجل اختبار الفرض الذي انطلقت منه الدراسة، وكذلك للإجابة على العديد من التساؤلات التي تمخضت عن المشكلة البحثية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل مصطلح الجيوبوليتيكا محل الدراسة، ومعرفة علاقته بالمفاهيم المقاربة، كذلك تم الاستعانة في هذه الدراسة بالنهج التاريخي، لغرض رصد وتتبع التطور مفهوم الجيوبوليتيكا فكراً وتنظيراً، فضلاً عن استخدام التحليل

الجيوبوليتيكي للاقتراب من فهم أعمق للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي كأداة تفسيرية للظواهر السياسية الدولية.

❖ أهمية الدراسة

يكتسب الموضوع أهميته العلمية من حيث كونه مقاربة مفاهيمية لمصطلح الجيوبوليتيكا والوقوف على جذوره التاريخية من الناحية الابستمولوجية والايتيمولوجية، مع تسليط الضوء على تطور الجيوبوليتيكا كعلم وكمدخل للدراسة وتحليل الظواهر السياسية الدولية، وكذلك معرفة علاقة الجيوبوليتيكا بالمفاهيم المقاربة، مع وضع خطوط عريضة فاصلة تلافياً لأي لبس أو غموض في هذا الجانب، والتعرف على رواد الفكر الجيوبوليتيكي التقليدي، وكما ترجع أهمية هذه الدراسة أيضاً لمحاولتها إجراء مقاربة تحليلية للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي، من خلال عرض نظرياته ومدارسة الفكرية، والبحث عن مدى وجود علاقة بين تطورات العصر وقدرته التفسيرية، ودوره وتأثير في التنظير الجيوبوليتيك المعاصر.

❖ أهداف الدراسة

يتضح من ثنايا ما تقدم أن هذه الدراسة تستهدف الإجابة على التساؤلات التي طرحتها المشكلة البحثية، وبناء عليه يمكن توجيه البحث في هذا الموضوع نحو الأهداف الآتية:

- ✓ اختبار فرضية الدراسة وقياسها منهجياً، وفق المتوفر من المادة العلمية.
- ✓ الوقوف على جذور وأصل مصطلح الجيوبوليتيكا، وتعريفاته المتعددة.
- ✓ محاولة رصد علاقة الجيوبوليتيكا بغيرها من المفاهيم المقاربة.

- ✓ التعرف على التنظير الجيوبوليتيك التقليدي، ودورة كأداة تفسيرية للظواهر السياسية الدولية.

❖ **تقسيمات الدراسة**

تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي :ـ

المحور الأول : مقاربة مفاهيمية لعلم الجيوبوليتيك

تخبرنا الأدبيات بأن الجيوبوليتيكا قد ظهرت في بداية القرن العشرين، عندما اهتم الجغرافيون السياسيون بعلاقة الجغرافيا السياسية بقوة الدولة، فتمخض عن ذلك (**علم الجيوبوليتيكا**) الذي يرتكز على مبدأ أن لكل حيز أرض محدودة المعالم أهمية نسبية في تحدي وإبراز مغزى النظام السياسي العالمي، حيث تدرس الجيوبوليتيكا العلاقة ما بين الأرض والحيز الجغرافي، أو رقعة الدولة الأرضية التي تقوم عليها أو ما تطمع سلطاتها السياسية والعسكرية عليها من أرضٍ مجاورة لها، وبين الاتجاهات السياسية التي رسمتها لنفسها، لقناعاتها بأنها تصبح دولة قوية من خلال فهم للعوامل الجغرافية في هذه الأراضي، مما يعني أن الجغرافيا السياسية هي منطلق نشوء برعم جديد منها إلا وهو الجيوبوليتيكا[1]، ولكن القول بحداثة هذا الفرع من الدراسة لا ينفي حقيقة أن الجغرافيا قد تعاملوا مع فكرة لها جذورها القديمة، لأن دراسة الدولة وبيئتها الطبيعية كانت تعد أحد الموضوعات الفلسفية التي اهتم بها الطلاب في السياسة والتاريخ والجغرافيا، حيث يعد كل من (**أرسطو، أفلاطون، ابن خلدون**) من أقدم الجغرافيين السياسيين، فقد طرحوا العديد من الأفكار حول التفاعل بين سكان الدولة وإقليمها، وإن

المدينة الدولة هي الشكل المناسب للسكان، وإن الأوطان كثيرة القبائل أقل من أن تستحكم فيها الدولة[2].

لذا فإن الاقتراب من فهم ومعرفة هذا البرعم الجديد، يتطلب منا الرجوع إلى تكوينية المصطلح الذي يعطي للباحث حق تبني نقد بناء وفعال، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم وثمارها القصوى، وهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يميز كل واحد منه عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال[3]، وبالتالي يجب الوقوف على أصل المصطلح بستمولوجيا وإيتيمولوجيا، ومن ثم معرفة علاقته بغيره من المفاهيم المقاربة، وذلك من خلال وضع خطوط عريضة وفاصلة بينه وبين تلك المفاهيم، وذلك لتلافي اللبس أو الغموض الذي قد يقع فيه البعض باستخدام الجيوبوليتيكا كمرادف لبعض تلك المفاهيم المقاربة، أو عدم معرفة طبيعة تلك العلاقة، مما يفقد معه نبراس هام جداً، ومدخل من المداخل المستقرة في علم العلاقات الدولية، التي تحاول نظرياته التي تلتقي معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو، وتفسير ظاهرة الصراع الدولي[4].

أولا: أصل مصطلح الجيوبوليتيك وتعريفاته المتعددة

عند البحث في أصل مفهوم الجيوبوليتك نجد أنها كلمة ترتبط باليونانيين القدامى، حيث تشير كلمة(**Geia**) إلى إلهة الأرض، وكلمة (**Polis**) إلى دولة المدينة، وعليه (**Geiapolis**) عند اليونانيين تعني استكشاف الأراضي للمجال والأرض ومراقبتها

وتنظيمها بواسطة الجنس البشري، أما المصطلح العلمي للكلمة يتضح من خلال تركيبة المفهوم التي ترشدنا إلى مفهومين، إحداهما(**Geo**) تعني الأرض[5]، وثانيهما (**politics**) وتعني السياسة، والجمع بينهما (**Geopolitics**) يعني مصطلح سياسة الأرض والمقصود هنا هو دراسة الواقع الأرضي بكل مكوناته وما قد يفرزه من متغيرات تؤدي إلى تطور وتوسع في سياسة الدولة أو إلى انكماشها، وهذا يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، ومنه فالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي (**علاقة التأثير والتأثر**)، وهناك من يصفها بعلم سياسة الأرض، بمعنى العلم الذي يعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين[6]، فالصلة هنا واضحة بين المكان أو البيئة الطبيعية والسياسة، حيث إنه عند مراجعة تاريخ الأمم والإمبراطوريات، فإننا سنعثر على كتابات عالجت المكان والسياسة من حيث قوة الإمبراطورية ونظامها وطباع سكانها وقابليتها على الحرب وفنها في الحرب، كما فسرت السلوك بالمناخ والتأثيرات السطحية للأقاليم، وأعطت للمكان والمناخ أهمية في بناء الحضارة والعمران، فكان الكتاب والفلاسفة الإغريق والرومان والعرب يشددون على دور المكان في حياة الشعوب وفي تاريخ دولها حتى كادت أن تصبح الصلة بين المكان والسياسة صلة حتمية[7].

وقبل الولوج في تعريف هذا العلم نشير إلى المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في مصاف العلوم، حيث صعدت الجيوبوليتك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة، حيث صار مفهوم الجيوبولتيك بعد الحرب

العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية، حتى وصل الأمر في بعض الدول إلى منع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في جامعاتها؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى زرع العداء ويكرسان الأطماع القومية[8].

أما من حيث تعريف المصطلح نجد أن الجيوبوليتيك شأنها شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية، حيث لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في الأوساط الأكاديمية لهذا المفهوم، حيث تعددت تعريفاته وتباينت، ويمكن إرجاع ذلك التعدد والاختلاف إلى تعدد الاتجاهات الفكرية، واختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية، وقد ظهر في هذا الصدد اتجاهان، (**الاتجاه الأول**) اتجاه تقليدي عرف الجيوبوليتك في إطار المنظور الوضعي الوستفالي الذي يركز على الدولة كفاعل وحيد يمتلك القوة المتمثلة في الجغرافيا فقط، فالجيوبوليتك عندهم عبارة عن سم ذهني بحيث من يعتنق الجيوبوليتيك أو يخطط من منطلق جيوبوليتيكي يكون ذا نزعة عدوانية ويجد الحل دائما في الجغرافيا، أما (**الاتجاه الثاني**) وهو الذي يركز في تعريف الجيوبولتيك على منطلقات المنظور ما بعد الوضعي الذي لم يتخذ الدولة كفاعل وحيد بل هناك فواعل أخرى على غرار الدول.

وفي سياق متصل يعتبر من أبرز رواد الاتجاه الأول (**رودولف كيلين**) الذي يعرف الجيوبولتيك بأنها دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد، والحكم وقوة السلطان، وعلى نفس المنوال يعرف (**كارل هاوسهوفر**) الجيوبولتيك على أنه العلم القومي الجديد للدولة وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية، وفي السياق نفسه يعرف (**ماري**

كلاوس) الجيوبولتيك على أنه دراسة العلاقات الموجودة بين قيادة القوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تقاس فيه.

في حين نجد أنصار اتجاه المنظور ما بعد الوضعي ومن بينهم **(لاكوست، بارتس شابمن)** يعرفون الجيوبولتيك بشكل مغاير للاتجاه الأول وللبراديغم* الواقعي التقليدي، حيث يعتبر **(لاكوست)** أن الجيوبولتيك هي دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم، ونفس الشيء نجد **(بارتس شابمن)** يعرف الجيوبولتيك من منطلق العلم الذي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية والاقتصاد من جهة أخرى، ويتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت[9]، فضلاً عن ذلك نجد أن **(نيكولاس سبيكمان)** صاحب نظرية الريملاند يعرف الجيوبولتيك على أنه تخطيط لسياسة أمن البلد بتوظيف العوامل الجغرافية، كما يعد من التعريفات المهمة لمصطلح الجيوبوليتيك عند الغربيين، إنها عبارة عن الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها[10]، أي إنه العلم الذي يهتم بدراسة المطالب المكانية للدولة أي بمجالها الحيوي أو بما يهم الدولة خارج حدودها السياسية[11]، كما ورد تعريف للجيوبوليتيك في مجلة العلوم السياسية التي كان يرأس تحريرها **(كارل هاوسهوفر)** بأنها العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض، فهو يربط السياسة بالأرض، فهي تعتمد بذلك على الأسس الجغرافية، وخاصة الجغرافية السياسية، فالجيوبوليتيك تمهد للعمل السياسي، وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية، الجيوبوليتيك يجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة[12]، كما نجد للجيوبوليتيك تعريفاً في القاموس الفرنسي **(روبير)** بأنه دراسة العلاقة بين المعطيات الجغرافية

وسياسة الدولة، في حين يشير هذا المفهوم وفقاً لما جاء في موسوعة (**المعارف البريطانية**) بأنه استخدام الجغرافيا من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ[13].

ومن خلال التمعن في التعريفات السابقة سواء كانت التعريفات التقليدية التي تعزز وجهة نظر المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، أو المنظور ما بعد الوضعي، أو التعريفات التي ساقها لنا الباحثون والمتخصصون، نرى أن أدق تعريف لمصطلح الجيوبوليتيك، هو ما ذهب إليه بعض الرواد في هذا المجال، بأن الجيوبوليتيك عبارة عن معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم والتي تنطلق من المعطيات الطبيعية والبشرية الصادرة عن الفواعل السياسية، وتهدف للسيطرة على مجال جغرافي معين، حيث ترجع الدقة في هذا التعريف في كونه تعريفاً عاماً، يفيد أن علم الجيوبوليتك هو دراسة كيفية استخدام الجغرافية من قبل الفواعل الدولية كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية، من خلال هندسة سياسات خارجية، ورسم خطط استراتيجية لما يجب أن تكون عليه الوحدة الدولية مستقبلاً.

غير أن الجيوبولتيك أو الجيوسياسية، بهذا المعنى قد نجدها تصل إلى حد التماثل مع الجغرافيا السياسية، لكونها تدرس في البيئة الجغرافية للدولة هذا من ناحية، ومن جانب آخر نجد أن الفواعل الدولية تضع في استراتيجيات من منطلق معطيات الجيوسياسية، مما يعني بوجود علاقة بين الإستراتيجية والجيوبوليتك، الأمر الذي يتطلب معه معرفة الفرق الجوهري بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك، مع رصد طبيعة علاقة الجيوبوليتك بالإستراتيجية، تلك العلاقة التي تمخض عنها مفهوم الجيواستراتيجية، والذي يتطلب منا هو الآخر وضع خطوط فاصلة وواضحة تكفل التمييز بينه وبين الجيوبوليتك (**الجيوسياسية**).

ثانيا: جدالية العلاقة بين الجيوبوليتيكا والمفاهيم المقاربة

أن الجيوبوليتك هو فرع من الجغرافيا السياسية، أي أن الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرع عنه الجيوبوليتك، وكما يقول (**هاوسهوفر**) أن الجيوبولتيكا وليدة الجغرافيا السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها القائد السياسي[14]، لذلك قد يجد بعض الدارسين أن الفوارق ضئيلة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، ومنهم من يراهما مفهوماً واحداً، كالجغرافي الأمريكي (**ويتسلي**) يستعمل (**Geopolitics**) كاختصار للفظ الجغرافيا السياسية (**Political Geoagraphy**)، ولكن هذا لا يعني عدم وجود اختلاف ما بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، حيث ظهر هذا الاختلاف على إثر اجتهاد المفكر الألماني (**رودولف كيلن**)، الذي وضع مصطلح الجيوبوليتيك ليفرق هذا المفهوم عن الجغرافيا السياسية، إذ ذكر أن الجيوبوليتيك هو التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية، كما أوضح (**كيلن**) وجهة نظره في السياسة، واعتبر وجود خمسة أقسام فرعية للسياسة أطلق على إحداها الجيوبوليتيكا، وعلى المنوال نفسه يجادل(**كارل هاوسهوفر**)، حيث يفرق بين الجيوبوليتيك والسياسة، فيقول أن السياسة تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبوليتيك يبحث في المجال من وجهة نظر الدولة.

وفي هذا السياق نجادل، بأن الجيوبوليتيك تهتم برسم تصورات مستقبلية للدولة، حيث تعد الابن الشرعي للجغرافيا السياسية، فبينما تعنى الجغرافيا السياسية بتقويم الدولة على أساس ما فيها من مقومات (**طبيعية وسكانية واقتصادية وسياسية وإدارية**)، نجد أن الجيوبوليتك

تهتم بالتنبؤ بمستقبل الدولة على أساس تلك المقومات، مما يدعو للاعتقاد بوجود خط فاصل أساسي بينهما، يتمثل في كون الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة، في حين يسعى الجيوبوليتك إلى تصورها كما يجب أن تكون في ضوء المعطيات الجغرافية، كما يجادل **(لاديس كريستوف)** إن الفرق الوحيد بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك هي بؤرة الاهتمام التي يركز عليها الباحثون في كل فرع، فالجغرافيا السياسية تجعل بؤرة اهتمامها الظاهرة الجغرافية، بينما تركز الجيوبولتيك على الظاهرة السياسية، كما نجد أن هناك من يرجع الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، في إن الجيوبولتيك أكثر صعوبة من الجغرافيا السياسية، لأنها تقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا، ففي الوقت الذي تجيب فيه الجغرافيا السياسية عن سؤال أين نحن الآن، نجد إن الجيوبولتيك تجيب عن سؤال المستقبل وكيفية الوصول إليه، فهي تتعامل مع الدولة ككائن حي له طموحه وأهدافه التي تسعى إلى تحقيقها، مما يجعلها مفتاح السياسات القومية للدول ولا غنى عنها لأي مخطط استراتيجي أو متخذ قرار أو مهتم بالشأن العام.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه حقيقة أن الجيوبولتيك هي أكثر متعة من الجغرافيا السياسية الصماء لكونها تتعامل مع الدولة ككائن حي، يمكن لنا أن نضع بعض الخطوط العريضة والفاصلة التي تكفل التمييز الواضح ما بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، حيث نجادل بأن الجغرافيا السياسة تنظر للدولة كوحدة إستاتيكية، في حين نجد أن الجيوبوليتك يعتبرها كائناً عضوياً في حركة متطورة، فضلاً عن أن الجغرافيا السياسية ترى أن الجغرافيا صورة الدولة، بينما نجد أن الجيوبوليتك يجعل الجغرافيا في خدمة الدولة، بالإضافة إلى أن الجغرافيا السياسية تهتم بالواقع، في حين نجد أن الجيوبوليتك تكرس أهدافها للمستقبل، كما أن الجغرافيا السياسية

تدرس الدولة بغرض تحليل القوة، أما الجيوبوليتيك يدرس الدولة بغرض تعزيز القوة، ومن هذه الخطوط العريضة الفاصلة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، يرى الباحث أن الجغرافيا السياسية تأخذ بعين الاعتبار الدولة، وتعنى بتحليل بيئتها الجغرافية تحليلاً موضوعياً، في حين نجد أن الجيوبولتيكا تقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية واستشراف مستقبلها ضمن الوجود الدولي وتحديد وزنها السياسي في العالم، وهذا يدفعنا إلى القول بأن الجيوبوليتيك إذ ما فهمت الفهم الصحيح، ودرست على منهج متعقل، فيمكن أن تعتبر بجدارة امتدادا وتطبيقاً للجغرافيا السياسية على العلاقات الجغرافية الخارجية للدول، ولن تكون وهم وتظليل واعتذار كما قال عنها(**بومان**)[15].

وفي سياق متصل نجادل حول العلاقة الوثيقة بين الإستراتيجية الجيوبوليتيك، حيث ارتبطت الأخيرة منذ نشأتها بالعلوم العسكرية والإستراتيجية، وبالتالي تعد الجيوبوليتيك من وسائل الجذب في المخيلة* الاستراتيجية وتعمل الجيوبوليتيك كإطار موجه بتعديل للرؤية الاستراتيجية في بيئة التحول التي تشهدها بيئة العلاقات الدولية، كون ما يميزها عن غيرها من المفاهيم التخصصية في الدراسات السياسية إنها تزود الاستراتيجية بخيارات الجذب في ظل صراع الأفكار وتواردها في ذهنية الاستراتيجي لأفضل مجالات تحرك الدولة في فضاءات الجغرافيا العالمية من جهة، ومن جانب آخر لا تقتصر فقط بتحديد حركة الدولة في بيئتها الاستراتيجية، وإنما تقدم أيضاً أفضل أدوات تحقيق أهدافها تجاه مجالات الجذب المكانية التي يبحث عنها المفكر الاستراتيجي في مخيلته[16].

فالجيوبوليتيك تعالج الدولة في بيئتها المستقبلية، وهذا الموقف يقرب الجيوبلتكس من الإستراتيجية رغماً عن أن الأخيرة هي خطط للمستقبل كما يتبدى الواقع من منظور

مستقبلي، ولكن لا تتقيد حركة الدولة ـ وهي كائن ينمو في عرف الجيوبلتيكيين ـ لا مفر من إدراك حالة المستقبل في ضوء دراسة المعطيات الراهنة، ليس لغرض المعرفة والفهم فحسب، وإنما ليضع الجيوبلتيكيون بين يدي صناع القرار توقعات واستنتاجات تعينهم على الأخذ بصواب الخيارات لمواجهة البيئة الدولية، فالتحليلات الإستراتيجية الراهنة سواء على الصعيد الإستراتيجي الوطني أو الإقليمي أو الكوني لا تسقط من تقديراتها وتخطيطاتها الاعتبارات الجيوبوليتيكية، مما يجعل الافتراضات الجيوبلتيكية والتوصيفات ركائز مهمة لا يمكن الاستغناء عنها في التفكير الإستراتيجي[17]، فضلاً عن أن عناصر القدرة الإستراتيجية التي تشارك في تحديد قدرة الدولة تتحدد بالدرجة الأولى في العنصر الإستراتيجي الجيوبوليتيكي[18].

ومع توسيع دائرة اهتمامات الجغرافيا السياسية، وبروز الجيوبوليتيك، وعلاقته بالسياسة الدولية في السلم والحرب، ظهر مصطلح الجيوستراتيجيا الذي يعني دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية، فهي معنية بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل أو فهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاعتبارات الدولية، كموقع الدولة وصولاً لتحديد مركزها الإستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم[19]، مما يجعل هناك علاقة ترابط واضحة بين مفهومي الجيواستراتيجية والجيوبوليتيك (**الجيوسياسية**)، إلى الحد الذي قد يدفع البعض باستخدامهما كمترادفات، ويرجع ذلك لوجود ضبابية في رؤية الحدود الفاصلة التي يمكن أن تكفل التمييز بين المفهومين، لذا يحتم الواجب الأكاديمي في هذا السياق أيضاً أن نحدد الفرق بين مفهومي الجيواستراتيجية والجيوسياسية.

فنجادل بأن الجيواستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الاستشرافية المستقبلية (**الاستراتيجية**)

في مختلف المجالات وبخاصة المتعلقة بالحرب، أما بالنسبة للجيوسياسية فهي وفق معجم **(روبير)** دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدولة، بمعنى إن المعطيات الجغرافية المختلفة **(موارد، موقع، تضاريس)** باعتبارها من عوامل قوة الدولة وتلعب دوراً حتمياً في توجيه سياسة الدولة الخارجية[20]، ولهذا نجد أن النظريات الجيواستراتيجية تنطلق من الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر في حركتها السياسية، أما النظريات الجيوسياسية تنطلق من الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة، بما ينطوي عليه من خصائص ومزايا تطلعاً نحو السيطرة العالمية، وكذلك من الناحية البنيوية تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسي في النظرية الجيوبوليتيكية، في حين يشكل الإقليم محور البناء الفكري للنظرية الجيواستراتيجية، أما من الناحية الوظيفية، نجد أن النظرية الجيوبوليتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب من قابليتها الذاتية في انطلاقها نحو السيطرة العالمية، مبتلعة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الاستراتيجية، بينما تركز النظرية الجيواستراتيجية على وظيفة الإقليم بسبب من مزاياه وخصائصه الاستراتيجية، وأثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية، كما نجادل أيضاً حول العلاقة التبادلية القوية بين التغيرات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، فالتغيرات الجيوسياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر على المجال الجيوستراتيجي، وقد تدفع باتجاه إحداث تغيرات جيوستراتيجية، ومن جهة أخرى فالتغيرات الجيوستراتيجية لها تأثير مباشر على القضايا الجيوسياسية، وقد تمهد الطريق لتغيرات داخلية جوهرية في مكونات الدول، وبالتالي فإن عدم الإدراك الجيد للتغيرات الجيوستراتيجية أو التقليل من شأنها أو الاستهانة بها قد يؤدي إلى عواقب مفاجئة وغير متوقعة؛ ومما يجدر الانتباه له أن القوى العالمية تراقب وتتفحص وتمسح بشكل مستمر الأحداث والتغيرات

الجيوسياسية في مختلف مناطق العالم أو الأقاليم الفرعية من العالم، وذلك لتتكيف مع هذه التغيرات ولتتعامل معها بطريقة مناسبة قبل أن تؤثر على مصالحها*.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه التميز بين الجيوبوليتيك والمفاهيم المقاربة له كمفهوم، نتحرج عن وجود قطيعة بين تلك المفاهيم في الواقع العملي والتطبيقي، وفي هذا الصدد نجادل بأن الجيوبوليتيك هو التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية، كما أن الإستراتيجيات التي ترسمها الدول في هندسة سياساتها الخارجية، لا تسقط من تقديراتها وتخطيطاتها الاعتبارات الجيوبوليتيكية، ناهيك عن أن الجيواستراتيجية والجيوسياسية هي بمثابة وسائل استبصار، وتحليل للبيئة الإستراتيجية التي يعمل من خلالها صانع القرار والمخطط الإستراتيجي عند صياغة الإستراتيجية القومية العليا للدولة، فقد يختلف الأكاديميون حول تسمية الجيوبوليتيك، وهل يجب تسميتها بالجيوستراتيجية أم لا، ولكنهم لن يختلفوا على أنها العنصر الأساسي في رؤية العالم اليوم وأنها تفعل فعلها في تشكيل العالم شئنا أم أبينا، فهي ثقافة سياسية متأثرة بالجغرافيا، ونظرة لعلاقة الجغرافيا بقوة الدولة أو ضعفها، وهي هندسة سياسة الدول الخارجية، ومفسر لتحركات الدول ونشاطاتها[21].

وفي سياق متصل نؤكد أيضاً بأن إجراء مقاربة مفاهيمية بالرجوع إلى معرفة تكوينية مصطلح الجيوبوليتيك، ورصد علاقته بالمفاهيم المقاربة، قد لا تغني عن إمكانية إجراء مقاربات من زاوية أخرى لهذا المصطلح، حيث تخبرنا الأدبيات بأن المصطلح قد عرف في رحلته عدة أطوار فكراً وتنظيراً ، من الجيوبوليتيك التقليدي إلى المعاصر وصولاً إلى الجيوبوليتيك النقدي.

وانطلاقاً من مبعث اهتمام هذه الدراسة الذي تكرس من أجل سبر أغوار التنظير الجيوبوليتيك التقليدي، وتتبع تطوره ورصد أفكاره، ومعرفة نظرياته وأبرز رواده، مما يتطلب معه محاولة إجراء مقاربة تاريخية وتحليلية للجيوبوليتيك التقليدي، من خلال تتبع إرهاصات تطوره، والتعرف على مساهماته فكراً وتنظيراً، من خلال استعراض سيرة أبرز رواده ومساهماتهم الفكرية والتنظيرية في هذا المجال، وهو ما يمكن أن تخبرنا به المقاربة التاريخية والتحليلية لهذا التنظير.

المحور الثاني : مقاربة تاريخية للجيوبوليتيك التقليدي .

أولا: الفكر الجيوبوليتيك التقليدي وتطوره

إن أفكار الجيوبوليتيكا قديمة قدم البشرية، حيث أخذت المجتمعات البشرية تتجه نحو إقامة الدولة، حينها بدأ اهتمام المفكرين بدراسة تأثير البيئة الجغرافية على الشؤون السياسية[22]، حيث يعتبر (**هيرودوت**) أقدم مؤرخ جغرافي بعد (**صن تزو**) الصيني، فقد ولد المؤرخ اليوناني حوالي 485 ق.م، وعلى الرغم من أن عمله يعطي أهمية أساسية للمؤامرات البشرية، إلا أنها تتطور في إطار الجغرافيا[23]، حيث وجد أن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، وأعتبر أن حياة المصريين رهينة مياه النيل فقال (**مصر هبة النيل**)، كما أكد على تأثير المناخ على نفوس البشر وذلك في معرض دراسته لتأثير الجغرافيا في حياة الدول، حيث أشار إلى أن ملك الفرس (**كورش**) رفض قيادة شعبه للسيطرة على مزيد من الأراضي الخصبة وذلك خوفاً من تأثير لين المناخ في نفوس رجاله ودفعهم نحو الضعف والتراجع[24].

وفي سياق متصل يمكن لنا إرجاع الفكر الجيوبوليتيكي إلى كل من (**أرسطو، سترابو، بودان، مونتسكيو، كانط، هيجل**)، حيث كتب المفكر اليوناني (**أرسطو**) عن علاقة السياسة بالجغرافيا في مؤلفه (**السياسة**) وتناول العلاقة بين المناخ والحرية، من خلال استخدام العوامل

الجغرافية لشرح سبب قدرة دولة المدينة المينوية على أن تصبح دولة مهيمنة ((تهيمن كريت على البحر، والمناطق الساحلية للجزيرة بأكملها مغطاة بكثافة بالمدن التي زرعها المينويون في المنطقة))[25]، ولكي يبرز (**أرسطو**) دور العوامل الجغرافية أدعى أنه لكي تنمو وتتطور أي دولة، يجب أن تكون محمية بالتلال والجبال من الهجمات الخارجية المحتملة، ويجب أن يكون قريباً منها ميناء جيد للاستفادة من التجارة الخارجية إلى أقصى حد[26]، كما يؤكد (**أرسطو**) على أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل المناخي، قد أهل الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار، وقد بنى سياسته على تقسيمات (**بارمينيدس**) للعالم إلى خمسة أقسام : إقليم شديد الحرارة، وإقليمان شديدا البرودة، وإقليمان معتدلان، وأكد أن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة، ومن المعروف أن خريطة (**هيكاتيوس**) اليوناني قد قسمت العالم إلى إقليمين مناخيين هما إقليم بارد يشتمل على أوروبا وشمال آسيا، وإقليم حار أو دافئ يشتمل على آسيا وأفريقيا.

وفي السياق نفسه، تخبرنا حضارة وادي النيل أن المصريين قد اتبعوا سياسة جيوبوليتيكية قوامها أن الدفاع عن مصر يبدأ من أرض بعيدة عنها، أي من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وقد اكتشفوا هذه القاعدة من خلال صراعهم المستمر مع الحثيين القادمين من المشرق، كما تخبرنا الحضارة الرومانية أن الجغرافي (**سترابو**) قد اعتبر أن القوى العالمية مركزة في الأقاليم كبيرة المساحة، وليس في الهوامش البحرية، وأن أوروبا هي مركز هذه القوى العالمية، كما رأى الجغرافي الروماني (**بليني**) أن حدود الإمبراطورية الرومانية تنتهي في أطرافها، حيث تنتهي طرق المواصلات إلى عوائق طبيعية نهرية أو بحرية[27]، كما تخبرنا الحضارة العربية الإسلامية أن جذور علم الجيوبوليتيك يمكن أن نجدها لدى المفكر العربي (**عبدالرحمن**

بن محمد بن خلدون) التي ذكرها في كتابه **(مقدمة ابن خلدون)** الذي تناول فيه مفهوم تطور الأمم والشعوب ونشوء الدولة وأسباب انهيارها[28].

وفي الغرب يعتبر أبرز ما نقله المفكرون الغربيون فيما بعد فكان بلورة لصياغة عملية حول قيام وسقوط الدول والإمبراطوريات، فقد شهدت فرنسا في بداية القرن الثامن عشر ظهور أفكار تتعلق بالجغرافيا السياسية التي صاغها **(مونتسكيو)** إذ قرنت السلوك السياسي للدولة بالعوامل الجغرافية، أما من حيث أول من استخدام هذا المصطلح فيمكن لنا إرجاعها للمفكر السويدي **(رودولف كيلين) (1864ـ 1922)** أستاذ التاريخ والعلوم السياسية الذي لم يكن جغرافيا، لكنه اهتم بدراسة الجيوبوليتيك، حيث أصدر كتابين إحداهما **(الدولة كمظهر من مظاهر الحياة)** نشره في عام 1916، والثاني **(الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي)** نشره عام 1920، وفيهما يستخدم خلفية كبيرة من الفلسفة العضوية، فلسفة **(هيجل)** والعديد من الآراء التي تظهر في كتابات ودراسات الألماني **(راتزل)**[29]، الذي قام بصياغة دراسة علمية وفنية ووضعها في كتابه الموسوم **(الجغرافيا السياسية)** الذي صدر عام **(1897)**، حيث تجدر الإشارة إلى أن **(راتزل)** لم يكن من مؤسسي علم الجيوبوليتك، إلا أنه أسهم بشكل كبير في تطويره، لأن أغلب علماء الجيوبوليتيك قد استندوا إلى بعض تحليلاته وأفكاره في صياغة أساسيات علم الجيوبوليتك، ومن أهم أفكار **(راتزل)** أن الدولة كائن حي، وعلى ما يبدو أن هذه الفكرة قد أقتبسها من نظرية داروين الخاصة بعلم الأحياء، حيث يشير أن الدولة كائن حي ولديها القدرة على التوسع، لذا ليس من المستغرب، أن يعتقد بعض المفكرين أن الألمان اهتموا بعلم الجيوبوليتك، في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا النازية تسعى إلى الحصول على مستعمرات جديدة من أجل توسيع نفوذها العسكري، إذ أن النظرة الجيوبوليتيكية تتعلق بقدرة

الدولة على أن تكون فاعلاً مؤثراً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية، وقد شاع استخدام هذا المصطلح في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانيا: أبرز رواد الفكر الجيوبوليتيك التقليدي

1.فريدريش راتزل(1844 ـ 1904)

في 30 أغسطس من عام 1844، ولد **(راتزل)** في كارلسروه في دوقية بان الكبرى، حيث عاصر وهو شاب في سن المراهقة عملية توحيد ألمانيا، وقد تدرب على مهنة الصيدلة، حيث خضع لامتحانات ليصبح مساعد صيدلي في عام 1862، وقد بدأ في هذه المهنة ولكنه في الوقت نفسه تعهد بدراسة اليونانية واللاتينية، وفي عام 1866، تخلى عن وظيفة الصيدلة، حيث التحق بمعهد كارلسروه للتكنولوجيا، حيث حضر دورة في علم الحفريات والجيولوجيا، وكان هذا أول لقاء حقيقي له مع علم الأحياء والتطور، والذي كان له تأثير على عمله فيما بعد، ثم التحق بعد ذلك بجامعة هايدلبرغ، حيث تتلمذ على يد البروفيسور **(ايرنست هيكل)** الذي كان أول من استخدم مصطلح علم البيئة، وقد بنيت الرؤية الفكرية **لـ(راتزل)** على التطورية والداروينية، وأصبغت باهتمامها المعبر عنه بوضوح نحو علم الحياة[30]، وتخرج بأطروحة عن الديدان قليلة الإشعار، وفي عام 1869 نشر أول كتاب له **(طبيعة وتطور العالم العضوي)**، حيث يمكن لنا أن نلمس حماساً كبيراً لأفكار داروين على الرغم من أن فكره في هذا العمل الأول لم ينضج تماماً وكان لا يزال بعيداً عن مجال الجغرافيا.

وفي هذه الفترة وبمناسبة العمل الميداني في البحر الأبيض المتوسط، بدأ **(راتزل)** الشاب في كتابة مقالات عن أراضي وشعوب البحر الأبيض المتوسط لمجلة كولنيش تسايتونج، وفي بداية عام 1870 ومع بداية الحرب الفرنسية البروسية انضم إلى فوج المشاة الخامس في بادن، وبعد بضعة أشهر أصيب بجروح خطيرة في أذنه أثناء القتال فقد سمعه في جانب واحد، وفي

عام 1871 أصبح قريباً جداً من (**موريتز فاجنر**) عالم الحيوان الداروينى الذي كان له تأثير دائم عليه، وخاصة من خلال وجهة نظره العضوية للدول والأمم، وفي إطار عمله في صحيفة كولنيش تسايتونج قام (**راتزل**) برحلة طويلة في الأمريكيتين مر خلالها بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكوبا، وقد تركت الولايات المتحدة انطباعاً كبيراً عليه حيث كرس عدد من المقالات لهذا الموضوع.

وفي عام 1876، وهو في الثانية والثلاثين من عمر أصبح (**راتزل**) أستاذاً مساعداً، وفي عام 1880 أستاذاً، في وقت أصبحت فيه الجغرافيا مؤسسة كتخصص جامعي في ألمانيا، ولا شك أن تعيينه أستاذ للجغرافيا هو الذي مكنه من إنتاج أكثر أعماله كثافة وإقناعاً، فمنذ سبعينات القرن التاسع عشر ركز عمله بشكل أساسي على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن إنتاجه الكتابي تطور بشكل كبير منذ عام 1880، حيث يعود المجلد الأول من كتابه (**الجغرافيا البشرية**) إلى عام 1882، أما المجلد الثاني فيعود إلى عام 1891، وفي هذا العمل يستكشف (**راتزل**) تأثير الظروف البيئية على تطور المجتمعات، ويحاول في المجلد الثاني استنباط قوانين تتوافق في هذا الصدد مع بعض المبادئ الوضعية.

وبين عامي (1881 -1885) نشر (**راتزل**) عملاً آخر بالغ الأهمية وهو الجغرافيا البشرية، وفي عام 1897 أصدر عملاً مهماً وهو (**الجغرافيا السياسية**) والذي كان بمثابة نقطة تحول في عمله، ففي شكل أكثر منهجية يطبق (**راتزل**) المفاهيم البيولوجية على دراسة السلوك السياسي للشعوب، وبالتالي يفتح مجالاً للتأمل الذي تطور بشكل كامل في عمله حول المساحات المعيشية وتوسع الدول، وهذا العمل هو أكثر أهمية من نواحي كثيرة، وربما كان العمل الذي كان له التأثير الأكبر على الجغرافيا في عصره، حيث يتضمن الكتاب ثلاثة مفاهيم أساسية تنظم فكرته، وهي (**الفضاء، الحدود، الموقع**)، وهي المعايير التي يسميها

(**راتزل**) التنظيم السياسي للأرض، حيث يرتبط مفهوم المساحة أو الفضاء بتصور (**راتزل**) نظرية الدولة العضوية* التي تتطلب المساحة والفضاء الذي تنمو فيه وبالتالي تصبح الحدود غير ذات أهمية، حيث شبه الدولة إلى حد بعيد بالكائن الحي في مسار حياته، وبالتالي من المرجح أن تتطلب الدولة القوية ضم الأراضي التي تسيطر عليها دول أخرى أقل قوة، فهي تتمتع بتقديرات سكانية واقتصادية وثقافية تتخطى الحدود الإقليمية[31]، حيث يعتبر(**راتزل**) هو الشخصية المركزية في تطور الفكر الجغرافي في أواخر القرن التاسع عشر، على الرغم من أن عمله المبكر ركز على الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن مفهومه للحدود كمنطقة انتقالية وجهاز محيطي بدلاً من خط حدودي محدد بشكل صارم تم تطبيقه على أوروبا أيضاً، حيث يعد مفهوم المساحة أو المجال الحيوي هي مساهمة (**راتزل**) والذي يشمل بشكل مباشر قانونه للتوسع، حيث يؤكد لنا أن الحياة عبارة عن حركة لا نهائية يتم تقييدها بحدود الفضاء الثابت، وإن الأفراد والمجموعات المهيمنة هي تلك التي تنجح في توسيع مساحة حياتها من خلال دمج مساحة حياة الأفراد أو المجموعات أو الأنواع المهزومة، وبذلك كان يشير دائماً إلى التوسع الألماني والتفوق البروسي، حيث كانت مساهماته كبيرة وكان عمله واسع النطاق وينسب إليه الفضل باعتباره أحد الآباء المؤسسين للجغرافيا السياسية، وكان له تأثير كبير في تشكيل النظرية اللاحقة في هذا المجال، حيث يزعم (**كاهنمان**) إن الخبرة التي اكتسبها (**راتزل**) أثناء سفره في جميع أنحاء أمريكا قدمت الحافز الأول لعمله العملي، حيث إن المدارس الألمانية الرائدة في الجغرافيا التي اندمجت بعد (**راتزل**) مستمدة من عمله ومتأثرة به، لذا؛ لا ينبغي لنا أن نقلل من نفوذه في هذا المجال[32].

2.يوهان رودلف كيلين (1864ـ 1922)

في 13 يونيو من عام 1864، ولد الجغرافي والأكاديمي والسياسي السويدي (**كيلين**) في مدينة أوبسالا (**سالا العليا**) السويدية، وقد كانت مسيرته العلمية حافلة، حيث أنهى تعليمه الأساسي في مدينة سكارا في عام 1880، ومن ثم التحق بجامعة أوبسالا في نفس العام، وقد درس بها في تخصص الجغرافيا والعلوم السياسية، وقد كانت ثمرة مسيرته الأكاديمية أن تحصل على الشهادة الدكتوراه من جامعة أوبسالا في عام 1891، وقد ظل محاضراً في تلك الجامعة من عام 1890 إلى عام 1893، كما كان قائماً بالتدريس في نفس الفترة في جامعة جوتنبرج من عام 1891، وكان أيضاً أستاذاً للعلوم السياسية والإحصاء من عام 1901، حتى حصل على درجة الأستاذية المرموقة (**أستاذية القوس**) في البلاغة والسياسة من جامعة أوبسالا في عام 1916.

أما من حيث حياته السياسية وتجربته في هذا الميدان، كان (**كيلين**) سياسياً محافظاً، وقد شغل منصب عضو في المجلس البرلمان السويدي، في المجلس الأدنى بين عام 1905 حتى عام 1908، وفي المجلس الأعلى بين عام 1911 إلى عام 1917 ، وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين تجربته السياسية ومساهماته العلمية في ميدان الجغرافيا السياسية، التي تثير جدلاً واسعاً بسبب ارتباطها بالنزاعات القومية التوسعية، حيث كان لأفكاره تأثير كبير على صانعي القرار السياسي وخاصة في ألمانيا، فقد استخدم (**كيلين**) الجغرافيا السياسية لتبرير التوسع الألماني.

ولكن هذا لا يدفعني إلى التقليل من مكانته العلمية، فهو كان شخصية بارزة في تاريخ الجغرافيا السياسية، حيث يعد أحد مؤسسي هذا العلم وتطوير مفاهيمه الأساسية، كما أقترح (**كيلين**) مصطلحات جديدة، كان عليها في رأيه، أن تشكل الأجزاء المكونة للعلم السياسي وهي الإيكوبوليتكا التي تعني دراسة الدولة كقوة اقتصادية، والديموبوليتكا التي تعني دراسة

الدوافع الديناميكية التي ترفد بها الدولة من قبل الشعب، والوسوسيوبولتيكا وهي دراسة الجانب الاجتماعي للدولة، والكراتوبوليتيكا وهي دراسة صنع الحكم والسلطة في علاقاتهم مع قضايا الحقوق والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، غير أن هذه المصطلحات لم تحقق الاعتراف الواسع على غرار ما حققته مصطلح الجيوبولتيك[33].

وفي السياق نفسه نؤكد على دور أفكار (**كيلين**) في فهم أسباب الصراعات الدولية، حيث وضح كيف أن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على المناطق الجغرافية الاستراتيجية يمكن أن يؤدي إلى صراع، حيث قدم أدوات تحليلية جديدة لفهم العلاقات الدولية كالعوامل الجغرافية كمتغير مهم في تحليل سلوك الدول، كما ساهمت أفكاره أيضاً في تقييم القوة الوطنية للدول، فالعوامل الجغرافية حسب أسلوب (**ري كلاين**) لقياس قوة الدولة، تلعب دوراً مهماً في تحديد قوة الدولة وقدرتها على التأثير في محيطها، فضلاً على أن الدول استخدمت أفكاره لتطوير استراتيجياتها الجيوسياسية، حيث أن فهم العوامل الجغرافية يساعد في اتخاذ قرارات أفضل بشأن السياسة الخارجية.

ولهذا يعد (**كيلين**) شخصية مثيرة للاهتمام في تاريخ الفكر الجغرافي والسياسي، حيث ترك الأستاذ الجامعي والجغرافي والسياسي بصمة في فهمنا للعلاقات بين الجغرافيا والسياسة، كما ترك إرثاً غنياً من الأفكار والمفاهيم التي لا تزال محل الدراسة والتحليل حتى اليوم، ومع ذلك فإن فهم إسهاماته يتطلب تقييماً نقدياً لأفكاره في سياقها التاريخي والثقافي.

3.السير هالفورد جون ماكندر (1861 ـ 1947)

في 15 فبراير من عام 1861، ولد الجغرافي والأكاديمي والسياسي (**ماكندر**) الذي يعتبر أحد آباء علم الجيوبولتيك، حيث كان لامعاً في مسيرته العلمية ففي الرابعة والثلاثين من عمره ألف محاضرته الشهيرة، والتي على أثرها تم إرساله إلى كلية إبسوم في عام 1874، من

قبل أبوه الذي كان طبيباً ريفياً في تلك الفترة، ومنها إلى جامعة أكسفورد، حيث كان سجل دراسته حافلاً بالألمعية، ثم عين بعدها محاضراً متجولاً لجامعة أكسفورد في علم الجغرافيا لمدة سنتين، ثم عين معيداً للجغرافيا في أكسفورد حيث جذب إليه مئات الطلاب بطريقة تعليمه الحركية، وكان لإلحاحه على الجمعية الجغرافية الملكية أكبر الأثر في تمويل هذه الجمعية لأول مدرسة بريطانية في علم الجغرافيا بأكسفورد عام 1899، حيث أصبح ماكندر مديراً لتلك المدرسة، كما وجد متسعاً من الوقت في تلك السنوات ليحظى بشهرة في تسلق الجبال، فقام بأول مغامرة صعود إلى جبل كنيا بشرق أفريقيا، ومع استمراره في منصبه بأكسفورد عمل معيداً للجغرافيا الاقتصادية في جامعة لندن، ذلك المنصب الذي أدى إلى تعيينه مديراً لمدرسة الاقتصاد في لندن في عام 1903، إذ أولع دائماً بعلوم الاقتصاد، أما من حيث تجربته السياسية فقد انتخب لعدة مرات في البرلمان من سنة (1910- 1922)، حيث كان عضواً في حزب المحافظين البريطاني وشغل عدة مناصب سياسية، منها عضو برلمان المملكة المتحدة في دورته التاسعة والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين، ومع ذلك كانت حياته العلمية كلها، أولاً وقبل كل شيء في الدوائر الأكاديمية، فكرس نفسه لتقدم الدراسة العلمية للجغرافيا وخصوصاً الجغرافيا السياسية من حيث وجهة النظر الإنسانية.

وقد قدم (**ماكندر**) في كتابه (**المحور الجغرافي للتاريخ**) الذي قدر له مثل رد الفعل الواسع ذاك، حيث قدم أولا نظريته عن الفضاء المقفل وهي فكرة اشتهرت بعد ذلك بأربعين سنة بواسطة (**وندل ويلكي**) في مقال (**عالم واحد**)، اعتقد ماكندر أن الحقبة الكولومبية وهي حقبة أربعة قرون من الاكتشافات وتوسع الجغرافيين قد انتهت عند بداية القرن العشرين، فكتب يقول تمت حدود خريطة العالم في أربعمائة سنة بدقة تقريبية*[34].

لقد أثبتت نظرية (**ماكندر**) 1904، التي تناولت المحور السياسي للجغرافيا أهمية الجغرافيا في إدارة الدولة، ورغم كونه من أتباع السياسة الامبريالية، غير أنه كان يدرك أن الحدود الجغرافية كانت عرضة للتغيير أو التغير، وأن خريطة العالم يعاد رسمها باستمرار كنتيجة للامبريالية، فالجغرافيا السياسية بحد ذاتها تعتبر تخصص محوري، لأن فهم وظائفها فقط هو الذي كان يسمع للفاعلين السياسيين وخاصة الذين ينتمون للقوى العظمى في أوروبا، بفهم العالم الذي يعيشون فيه، وفي هذا الصدد يزعم (**فيتويس**) أن (**ماكندر**) هو الذي جلب دراسة الجغرافيا والسياسة الدولية إلى الاهتمام العام.

وفي سياق متصل نشير إلى أن أشهر مساهمات (**ماكندر**) في مجال الجغرافيا السياسية هي مناقشته لقلب أوراسيا، حيث يصف(**فيتويس**) هذه النظرية على أنها تفترض أن هذه المنطقة المثالية المهمة في العالم من منظور إستراتيجي هي قلب أوراسيا، فمن حيث الحجم كانت المنطقة مساوية تقريباً لتلك التي أحتلها الاتحاد السوفيتي السابق، حيث افترض (**ماكندر**) أن من يسيطر على قلب أوراسيا يسيطر على العالم، فهذا القلب يمثل أعظم حصن طبيعي على وجه الأرض، وبالتالي يصبح قلب أوراسيا موقعاً رئيسياً في ساحة معركة جزيرة العالم، ويبدو أنه في الأساس امتداد للتكتيكات العسكرية إلى المستوى الإستراتيجي الكبير، وقد لعبت روسيا موقعاً رئيسياً في قلب أوراسيا لأنها كانت تقع في موقع مركزي بين أوروبا وآسيا، كما أنها كانت تسيطر أيضاً على جزء كبير من كتلة اليابسة الأوراسية المحمية من القوة البحرية البريطانية، حيث يرى(**ماكندر**) أن بريطانيا العظمى ودول أوروبا الغربية الأخرى يجب أن تخشى التحالف الألماني مع روسيا أو الصين الذي تنظمه اليابان، حيث تعكس هذه المعتقدات كراهية عميقة الجذور للقوة العظمى لفكرة الشرق المهيمن.

والجدير بالذكر أن مساهمة (**ماكندر**) قد أصبغت سمتين على الجغرافية السياسية التقليدية، السمة الأولى أنه استخدم نظرية تاريخية محدودة ومشكوك فيها تركز على الغرب، ليزعم وجود أساس فكري موضوعي ومحايد ومستنير، وهي في الواقع وجهة نظر متحيزة للغاية تهدف إلى الدفاع عن سياسة دولة بعينها وتبريرها، أما السمة الثانية هي أن مسيرته كانت واحدة من العديد من الأمثلة على التداخل بين الجغرافيا السياسية الأكاديمية والسياسة الحكومية أو الجغرافيا السياسية العملية[35]، وقد كانت لأفكاره ومفاهيمه تأثير كبير على عدد من المنظرين للاحقين بما في ذلك (**جورج كينان، ونيكولاس سبيكمان**)، كما لعب (**ماكندر**) دوراً فعالاً في تشكيل أراء الأدميرال(**الفرد ماهان**) الذي أكد على أن السيطرة على الممرات البحرية من شأنها أن تكون قادرة على منع أي تحالف أوراسي من تولي الهيمنة على العالم.

4.الأدميرال الفرد ثاير ماهان(1840.1914)

في 27 سبتمبر عام 1840، ولد (**ماهان**) بمدينة ويست بوينت في ولاية نيويورك، حيث كان ولده (دينيس هارت ماهان) معلماً بالأكاديمية العسكرية الأمريكية، وقد كان والده يدَرس نظريات أنطوان هنري جوفي لطلبة الأكاديمية الذين تولوا قيادة طرفي الحرب الأهلية الأمريكية فيما بعد.

حيث اختار (**ماهان**) تخصصاً مخالفاً لحياة الجندي المقاتل التي احترفها والده، وتقدم بطلب إلى الأكاديمية البحرية الأمريكية وتم قبوله، وكان ترتيبه الثاني على دفعته التي تخرجت عام 1859، وفي عام 1861 تم ترفيعه إلى رتبة ملازم أول بحري بعد فترة خدمة في سرية اسمها سرية البرازيل، حيث كانت أول تجربة قتالية له خلال الحرب الأهلية بمعركة بورت ريال ساوند بولاية كارولينا الجنوبية، كما شارك خلال مرحلة لاحقة في مهمة حصار مع سرايا جنوب الأطلس والخليج الغربي، وقد تدرج في الرتب العسكرية حتى رتبة عقيد بحري، غير أن

الفترة التي قضاها في الخدمة العسكرية لم يحقق خلالها إنجازات بارزة، كما حققها في المجال العلمي والأكاديمي، ولكن يمكن لنا اعتبار تلك الفترة مرحلة تمهيدية لكي يكون لامعاً في المجال العلمي[36].

فباعتباره كان ضابطاً بحرياً أمريكياً أكد على أهمية القوة البحرية باعتبارها عاملاً رئيسياً في الجغرافيا السياسية، وقد أبتعد في عدة طرق رئيسية عن منظري عصره الآخرين بما في ذلك **(تيرنر)** فيما يتعلق بمفهوم الحدود، وكذلك **(ماكندر)** فيما بتعلق بالزوال المحتمل للقوة البحرية واستبدالها بقوة النقل البري، حيث كان مقتنعاً بأن الدولة القومية التي حققت مكانة القوى العظمى منذ عصر الاستكشاف، كانت بسبب إبقائها للقوة البحرية، كما زعم أن إتقان الأنشطة التجارية التي تعتمد على النقل البحري كان أمراً بالغ الأهمية ليس فقط في أوقات الحرب، ولكن أيضاً في أوقات السلم، وقد استند **(ماهان)** في تكوين آرائه وأفكاره على تحليل الصراعات التي اندلعت منذ القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر، وخاصة فيما يتعلق ببريطانيا العظمى وفرنسا.

وحول أفكار وآراء **(ماهان)** يجادل **(اولمان)** الذي يزعم أن الافتراض الأساسي **لـ(ماهان)** فيما يتصل بأهمية غسيل الأموال عبر البحار هو الاعتقاد بأن المنافسات الاقتصادية هي في صميم التنافس بين الدول، وينبغي لنا أن نتذكر أنه عندما قدم **(ماهان)** أفكاره كانت هناك طرق محدودة للتواصل ونقل الأفكار وكذلك السلع من جزء من العالم إلى آخر، وفي السياق نفسه يزعم **(اولمان)** أن التاريخ قد غير افتراضات **(ماهان)** فالمنافسة الاقتصادية لم تعد تؤدي إلى صراع بين القوى العظمى من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية، كما أن المنافسات التي كانت تميز مثل هذه العلاقات حتى القرن التاسع عشر لم تعد قائمة، حيث أزالت التكنولوجيا أي فكرة عن الحدود الجغرافية والسيطرة للوصول إلى الأسواق الخارجية.

ومن وجهة نظر(**ماهان**) كان التوسع التجاري ضرورياً، وعلى النقيض من (**تيرنر**) لم ينظر (**ماهان**) إلى الحدود باعتبارها حدوداً ثابتة تتغير ببطء، وتمثل أقصى مدى لنفوذ بلد ما أو وجوده، وباعتباره ضابطاً بحرياً اعتبر أن القوى البحرية ضرورية ليس فقط لتحقيق النجاح العسكري، بل كوسيلة لتقاسم النجاح الاقتصادي، لذا؛ كان لاقتراحه القائل بأن تستخدم البلدان مواردها عندما تكون في حالة حرب لبناء جهاز بحري قادر على تعزيز الأنشطة التجارية فضلاً عن الأنشطة العسكرية فريد من نوعه في ذلك العصر، وإيماناً منه بأن القوة البحرية كانت مركزية وليست هامشية في تاريخ العالم في القرنين والنصف السابقين، أكد (**ماهان**) على جانب الطريق السريع للبحر وجادل بأن أي بلد يعتمد على الاقتصاد العالمي يحتاج إلى أن يكون قادراً على تأمين الوصول إلى العالم ولا يمكن القيام بذلك، إلا إذا لم يهيمن العدو على البحار.

حيث يجادل (**فريدمان**) حول أفكار ونظريات (**ماهان**) فيقول إن ماهان كان مؤثراً على العديد من صناع القرار في الحكومة الأمريكية خلال حياته، ومن بينهم (**بنيامين ف تريسي**) الذي شغل منصب وزير البحرية في إدارة (**هاريسون**)، حيث استخدم (**تريسي**) وجهة نظر (**ماهان**) لتبرير تطوير أسطول بحري ضخم قادر على القيام بأنشطة عسكرية وتجارية لصالح البلاد، حيث يقول (**فريدمان**) أن الحرب الإسبانية الأمريكية أعطت مصداقية للعديد من نظريات (**ماهان**) ورسخت مكانته كشخصية قوية في مجال صنع السياسات الجيوسياسية.

وفي سياق متصل نشير إلى أن تأثير (**ماهان**) على تطوير الأسطول البحري الأمريكي الواسع النطاق يشكل إحدى مساهماته الرئيسية، غير أن رفض (**ماهان**) لأطروحة (**تيرنر**) بشأن تأثير الحدود على الشخصية الأمريكية لم تلقَ اهتماماً كافياً من جانب النقاد، حيث

يتفق (**ماهان**) مع (**ماكندر**) في اعتقاده بأن الأرض الداخلية موجودة بالفعل وإن حدود هذه الأراضي الداخلية غالباً ما تكون ديناميكية إلى حد كبير، وهي الفكرة التي شاركها مع (**راتزل**)، أما ما يميز (**ماهان**) عن غيره من المفكرين فهو ثبات موقفه فيما يتصل بالأهمية الشاملة للقوة البحرية، حيث شعر بأنه من المقدر أن يظل النمط السائد للتفاعل الدولي حتى في وقت كانت فيه أنظمة السكك الحديدية والنقل البري تتوسع بمعدلات هائلة.

5.نيكولاس سبيكمان(1893 ـ 1943)

في 13 أكتوبر عام 1893 ولد سبيكمان الجيواستراتيجي الهولندي الأمريكي في مدينة أمستردام بهولندا، حيث درس في جامعة كاليفورنيا وحصل على درجة الدكتوراه، وقد عمل أستاذاً للعلاقات الدولية في معهد الدراسات الدولية بجامعة ييل، حيث ساهم في تطوير الفكر السياسي لأوروبا الشرقية، حيث يجادل(**جورج كينان**) في وصفه بالأب الروحي لسياسة الاحتواء، حيث كان عالماً سياسياً أسس المدرسة الواقعية الكلاسيكية، كما رسم مفاهيم جغرافية قوية لتحديد الطرق التي يتم بها هيكلة التفاعلات الجيوسياسية وتطورها، وقد قدم العديد من المفاهيم الرئيسية الجديرة بالملاحظة، ومن بين هذه المفاهيم فهمه للأرض الداخلية، والأرض الخارجية، والقارات البحرية، وديناميكيات أوراسيا، وجهوده الرامية إلى تقديم المراجعات لبعض المفاهيم التي طرحها (**ماكندر**) الذي كان له تأثير على عمله.

حيث أسس مفهوم قلب الأرض كجزء لا يتجزأ من فهم العالم، وقد استعان بنظرية (**ماكندر**) لتعزيز فكرة وجود قلب الأرض والتي يمكن توحيدها، على الرغم من رفضه لاعتقاد (**ماكندر**) بأن قلب الأرض كان قابلاً للتوحيد من خلال أنظمة النقل البري، حيث كان لدى محتل قلب الأرض من وجهة نظره موقف دفاعي فريد ومهم، ولكن المزايا العظيمة للغاية التي ينسبها (**ماكندر**) إلى قلب الأرض لم يتم رؤيتها كما هي حاضرة في نظرية (**سبيكمان**)، حيث

درس بكل اهتمام أعمال (**ماكندر**) وتقدم بصياغة لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن نموذج (**ماكندر**)، حيث يرى (**سبيكمان**) أن (**ماكندر**) قد بالغ في تقييم الأهمية الجيوسياسية للهارتلاند[37]، ويؤكد (**سبيكمان**) أن الريملاند وليس الهيرلاند هي مفتاح السيطرة العالمية، حيث ينظر إلى محيط أوراسيا وليس إلى جزئها باعتباره المفتاح إلى القوة العالمية، ويعرف هذا المحيط من وجهة نظره باسم أريزونا، ومن المرجح أن تصبح دول ريملاند مثل اليابان قوة عظمى بمرور الوقت، لأن دول ريملاند كانت على اتصال أكبر بالعالم الخارجي أو الدول التي لم تكن جزءاً من قلب الأرض نفسها، فقد تلقت المزيد من الابتكار مقارنة بدول قلب الأرض، حيث امتلكت دول حوض البحر الأبيض المتوسط ثروة من الموارد الطبيعية، ورغم اتفاقه مع (**ماكندر**) على هذا المفهوم على وجه الخصوص، إلا أنه أعطى مصداقية أكبر لقدرة دول حوض البحر الأبيض المتوسط على الاستفادة من مزاياها الطبيعية ومواردها أكثر مما فعل (**ماكندر**)، وعلى نفس المنوال كان يعتقد أيضاً أن ما يسمى بالقارات البحرية في أفريقيا واستراليا* سوف تلعب دوراً أكثر أهمية في تشكيل الجغرافيا السياسية مما كان يعتقده (**ماكندر**) أنه ممكن.

لقد كرس (**سبيكمان**) جزء كبير من حياته المهنية لتحدي المفاهيم التي أتينا على ذكرها في وقت سابق عند الحديث عن (**ماكندر**)، حيث شعر بأن السيطرة على قلب الأرض سوف تكون في نهاية المطاف أقل أهمية من السيطرة على أرضه، كما كان يعتقد أن السيطرة على أوراسيا سوف تسمح لدولة أو تحالف من دول بالسيطرة على مصائر العالم، فقد كان على بصيرة عندما تنبأ بأن بريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون الجهات الفاعلة المهيمنة فيما يتصل بقلب أوراسيا، بالإضافة إلى ذلك كان لدى (**سبيكمان**) دور مهم للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، حيث كان مقتنعاً أن الصراع بين الولايات

المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أمر لا مفر منه، لأن كل الدولتين كان لديها طموحات عظيمة في الساحة الجيوسياسية، وبالتالي كان يعتقد أنه من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظل قوية ومصممة على بذل أي جهد لمواجهة العدوان المحتمل من جانب الاتحاد السوفيتي.

المحور الثالث : مقاربة تحليلية للتنظير الجيوبوليتيك التقليدي.

قبل التطرق لفكر ونظريات الجيوبوليتيك التقليدي، يكون من المفيد أن نشير إلى أن النظرية الجيوبوليتيكية (**الجيوسياسية**) هي التي تقوم على فرضية مفادها أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها، فالعامل الجغرافي يلعب دوراً كبيراً في بناء قوة الدولة وزيادة أسباب ومصادر قوتها، ويعد العامل الجيوبوليتيكي من أهم عناصر قوة الدولة، حيث يقصد به الحيز الجغرافي المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الأرض، وهو يتمثل بنوعية وطبيعة مواردها وحجم إقليمها من حيث ضيقة أو اتساعه، وكذلك موقعها وعدد السكان فيها، كل هذه العوامل تعد مكوناً أصيلاً في بناء الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تلعب دوراً مهماً في صياغة إستراتيجياتها وخططها الأمنية والعسكرية[38]، فعلم الجيوبوليتيك يهتم برسم تصورات سياسية مستقبلية استناداً إلى الثروات الطبيعية والبشرية والعسكرية، ولهذا يبرز مصطلح القوة البرية والبحرية والموقع الجغرافي، وكل هذه المقومات التي تحدد مكانة الدولة من خريطة القوى العالمية والمكاسب التي تستطيع الحصول عليها.

فالجيوبوليتيك هي في جوهرها دراسة للإقليم عبر دورة تاريخية كاملة لرسم معالم شخصيته آخذة في الاعتبار العلاقات البيئية للجغرافيا والتاريخ والسياسة والاقتصاد وكيفية تفاعلها، حيث أبدع الباحثون في صياغة قوالب نظرية ذات قدرة تفسيرية هائلة لمسألة الفراغ الدولي، تحلل وتشرح الأسباب الكامنة وراء اندفاع الدول إلى التوسع والانغماس في نزاعات حادة مع غيرها، وفي هذا السياق تحاول الدراسة عرض أهم النظريات الجيوبولتيك التقليدي

المؤثرة في الفكر السياسي حتى الآن، وتسليط الضوء على المساهمات التنظيرية لرواد تلك النظريات التي أتت الدراسة على عرض سيرتهم وأفكارهم فيما سبق، وعلى الرغم من انتشار الفكر والتنظير الجيوبوليتيكي في بيئات جغرافية مختلفة، تتمثل في المدرسة الألمانية، والمدرسة الأمريكية، والمدرسة الفرنسية، والتي تعتبر سبباً في تباين المفهوم وتعدد واختلاف تعريفاته، غير أن الدراسة كرست مقاربتها لهذا التنظير في تتبع أفكار ونظريات التي صاغها رواد المدرسة الألمانية والأمريكية، والتي كان لها دور كبير في تحليل وتفسير الكثير من الظواهر السياسية الدولية.

أولا: أفكار وتنظير المدرسة الألمانية

قبل ابتكار لفظ الجيوبوليتيك، ظهر العديد من المفكرين الجغرافيين السياسيين، الذين ينتمون للمدرسة الألماني، الذين عالجوا مواضيع متعددة في الجغرافية السياسية، ومن أبرزهم (**فريدرك ليست، كارل ريتر**)، ولهذا تعد المدرسة الفكرية الألمانية من أهم المدارس الفكرية الجيوسياسية؛ لذا ليس من قبيل الصدفة أن توصف بأنها الأرضية الفكرية لعلم الجيوبوليتيك، حيث لاحظنا من خلال تتبع سيرة أبرز روادها بأنها كانت لها مساهمات فكرية، أصبحت فيما بعد الوعاء الذي ينهل منه المنظرون المعاصرون في هذا المجال، رغم الانتقادات الموجه لهذا التنظير، إلى الحد الذي أعتقد البعض باندثاره، إلا أن الجيوبوليتيك الانتقادي لا يستطيع أن يبطل كل ما جاءت به الجيوبوليتيكا التقليدية، لان التراث الجيوبوليتيكا التقليدي جزء هام من الثقافة والمعرفة الجيوبوليتيكية[39]، ونحاول في هذه الدراسة التعرف على الجانب التنظيري للمدرسة الألمانية، من خلال عرض نظرية كل من (**فريدريك راتزل، يوهان رودلف كيلين**)، التي كانت من أبرز مساهمات التنظير الجيوبوليتيك التقليدي.

1. نظرية راتزل (1844ـ 1904) (الدولة كائن عضوي)

في كتابه الجغرافيا السياسية الذي ظهر عام 1897 قدم (**راتزل**) فكرته الكبرى، بأن الدولة كائن يكبر وتزداد احتياجاته باستمرار، وأن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي، والذي يجب أن يمتد باستمرار مع نموه[40]، وبما أن الكائن الحي ينمو ويكبر فتضيق ملابسه فيضطر لتوسيعها كذلك الدولة، ستضطر إلى توسيع حدودها السياسية وزحزحتها كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت طموحاتها، فحدود الدولة حدود زنبقية قابلة للتوسع والانكماش، ويجب على الدولة دائماً أن تحافظ على رغبتها في التوسع، لأن أي تراجع أو انكماش يجعلها عرضة للالتهام من قبل دول أخرى أقوى[41]، ولم يكن راتزل يتحدث من فراغ فقد كانت ألمانيا حينها تموج بالنشاط الصناعي وهي بحاجة إلى المواد الخام والأسواق، وبالتالي قدم (**راتزل**) نظريته لتكون في خدمة ألمانيا، فالنظرية أعطت مبرراً للحراك النازي الكبير لاجتياح أوروبا، ورغم أن العالم استقر بعد الحرب العالمية الثانية نظرياً على ثبات الحدود وضرورة احترامها، ولكن عملياً بقيت الحدود سيالة ولا زالت التغيرات الحدودية جارية في العالم، حيث أصبحت حدود الدول ممتدة إلى حيث تقف مصالحها، وبالتالي فوجود الدول على أرض دول أخرى بالترغيب أو بالترهيب، وفرض سياساتها وتحكمها في ملفات دول تبدو مستقلة بالشكل، حيث تظل الدول نظرياً كاملة السيادة ومستقلة، وهو بات أمراً مألوفاً لننظر مثلاً إلى الحضور الأمريكي في ملف الجنوب السوداني، وكذلك مناقشة الكونغرس الأمريكي لحقوق الإنسان والمرأة في بعض الدول، والكيان الإسرائيلي وأفكاره التوسعية، التي كان آخرها قمة الشيخ السورية، لنعرف معنى الحدود الشفافة[42].

وفي سياق سبر أغوار هذه النظرية نجد أن (**راتزل**) قد حدد لنا سبعة قوانين لكي تنمو الدولة وتتطور، وأطلق عليها (**قوانين تطور الدول**)* وقد توسع (**راتزل**) في القانون السابع حيث تم إجراء تعديل عليه، ويجادل بأن هذا الكوكب الصغير (**الأرض**) لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة، حيث ذكر أن استغلال المساحات الكبيرة ستكون ظاهرة سياسية في القرن العشرين وأكد على أن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول كبيرة المساحة كروسيا في أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية[43].

حيث إن وجود دولة كبيرة على حدود دولة صغيرة يؤدي حتما إلى ضمها، ويدور مفهوم الموقع عند (**راتزل**) حول مفهومين، حيث يميز في نظريته بين المعنى الواسع والمعنى الصارم للموقع، ففي المعنى الواسع يفهم الموقع باعتباره رابطاً ثابتاً مع التربة أو الانتماء إلى جزء معين من سطح الأرض، والتي من الممكن أن تستنتج منها موقعاً طبيعياً، في حين يشير المعنى الدقيق للكلمة باعتبار الموقع هو الجوار السياسي، أي أنه يشمل كل علاقات النفوذ والقوة بين الدول التي يمكن استخلاصها من موقعها الجغرافي الخاص.

وفي سياق متصل نشير إلى أن الأفكار المتعلقة بتطور الدول باعتبارها كائنات حية منتشرة في أعمال (**راتزل**)، على الرغم من صعوبة التمييز بين الاستعارة المجردة والاختزال البيولوجي الصريح، ويرى العديد من الأكاديميين في هذا الصدد تأثيراً مباشراً لأفكار (**داروين وهياكل وسبنسر**)، وقبل كل شي (**فاغنر**) وخاصة مفهومه عن المجال الحيوي، الذي يدعم مفهوم المجال الحيوي المثير للجدل الذي طوره (**راتزل**) في عام 1902.

ولكن على الرغم من النظرة البيولوجية البحتة للدولة التي تظهر واضحة في نظريته، فهو يعد مؤسس الجغرافيا السياسية بجدارة، كما أن قوانينه السبعة كانت أساساً قوانين خاصة بالمكان والموقع، ولعل أهم ما أعطاه لنا (**راتزل**) من تراث هو تلك الرابطة بين المساحات القارية الكبيرة، وبين القوة السياسية، لذا؛ يكون من المفيد ونحن في نهاية الحديث عن نظرية (**راتزل**)، أن نشير بأن نظرياته تشكل نقطة التقاء لمجموعة كاملة من التأثيرات، ومن الممكن بالفعل أن نميز في نظريته عن الدولة التي ينظر إليها باعتبارها النموذج النهائي لتنظيم المجتمعات، تأثير الفلسفة السياسية **لـ(هيجل)**، وعلى الأقل كما ينظر إليها في نهاية القرن التاسع عشر، كما أنه ومن خلال تحليل الأفكار التي جاء بها (**راتزل**) في هذه النظرية، يمكن لنا وصفها على أنها الأرضية الفكرية التي بررت الأطماع التوسعية والحروب التي شهدتها أوروبا والعالم بذريعة الحاجة للتوسع خارج الحدود، لهذا تم انتقاد أفكاره وخصوصاً من قبل البريطانيين والأمريكيين خلال الحرب، ويمكن أن يرجع هذا الانتقاد بسبب أنه كان ألمانياً، علاوة على أن استخدام لفظ (**قانون**) في تفسيره لنموذج النمو المساحي للدولة، فهذه القوانين حسب اعتقادهم ليست ضرورية، كما لا يمكن مقارنة الدول بالكائنات الحية ما دام لا توجد علاقة تطابقية بينهما، بل توجد علاقة تبادلية بين الأفراد والأرض التي يحصلون منها على قوتهم.

2.نظرية يوهان رودلف كيلين (1864ـ 1922) (نظرية الدولة)

شهدت الفترة ما بعد (**راتزل**) ميلاد أحد أهم الدارسين لنظرية الدولة ككائن حي، ألا وهو العلم السويدي الجغرافي (**رودولف كيلين**)، الذي يعد من خلال اهتمامه بدراسة الدولة أول من استخدم لفظ الجيوبولتيك الذي يعني به (**البيئة الطبيعية للدولة**)، كما يعد أيضاً أول من نادى بقوة على جعل الدراسة موجهة نحو خدمة الدولة، حيث نشر كتابان

الأول عام 1917 بعنوان (**الدولة مظهراً من مظاهر الحياة**) والثاني عام 1920 بعنوان (**الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي**) ويرتكز هذان الكتابان على خلفية تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية.

وباعتبار أفكار (**كيلين**) في جانب منها هي امتداد لأفكار (**راتزل**)، لذا؛ نجده قد اهتم بالدراسة العلمية التي انطلق منها (**راتزل**)، والتي من خلالها تتحول قطعة الأرض من منطقة جغرافية بسيطة إلى مناطق حضارية وسياسية لكل منها غريزتها في البقاء والحفاظ على الذات ثم الانتشار والتوسع، من خلال الاستعمار أو الاندماج أو الغزو بمختلف أنواعه، غير أنه اختلف مع (**راتزل**) في طريقة تحقيق ذلك بإضافة عاملي الحضارة والتقدم، فادعى بأن الأرض التي تعيش عليها الدولة هي الجسد، وتكون العاصمة القلب والرئتين، وتكون الطرق والأنهار الأوردة والشرايين، ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي هي بمثابة الأطراف، وإن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة وأن حياة الدولة تعتمد على الاقتصاد وقوة الحكم والسلطان وثقافة الشعب، حيث يرى أن الجغرافيا يجب أن تسخر في خدمة الدولة التي هي الغرض الأسمى للدراسة[44].

ولهذا تمخض عن الدراسات والأبحاث التي طورها (**كيلين**) ما يعرف بنظرية الدولة، التي اتفق مع (**راتزل**) على أن الهدف النهائي لنمو الدولة هو تحقيق القوة، حيث قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى خمس دراسات هي (الجيوبولتيك، الديموغرافيا السياسية، الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع السياسي، الحكومة السياسية)[45]، وبالتالي سعى(**كيلين**) إلى بناء نظرية الدولة من خلال منهج دراسة متكامل يتعرض للدولة من عدة زوايا، فمن الناحية الأولى، اعتقد أنه يجب دراسة الدولة جيوبلتيكيا أي كشف العلاقة تفصيلاً بين الدولة

والعوامل الجغرافية، وثانيا، شدد على أهمية البحث المعمق في العلاقة بين السكان والدولة، ثالثا، دراسة العلاقة بين الحالة الاقتصادية والدولة، رابعا، دراسة العلاقة بين البيئة الاجتماعية والدولة، وأخيراً بحث النظام السياسي للدولة، وفي هذه الدراسات يفرض حتمية النمو البيولوجي للدولة، هذا النمو الذي يؤدي بها إلى النزاع الذي لا ينتهي إلا بمعادلة صفرية تؤدي إلى أفول الدولة الأضعف لصالح الدولة الأقوى[46]، وبالتالي رأى (**كيلين**) أن الدولة ليست كيانات شرعية، ولكنها قوة متنافسة في صراع دائم يهدف للحصول على السيادة، والهدف المطلق لتطور القوة السياسية للدولة هو الحصول على حدود طبيعية جديدة خارجياً ووحدة متجانسة داخلياً، وهنا يعني في سعي الدولة إلى سلطة يجب أن لا تتبع القوانين العضوية البسيطة في التوسع أو التمدد المساحي فقط من أجل الوصول إلى غاياتها المرجوة.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسات الخمس كانت تحمل عدة أفكار ومفاهيم، حيث كان أحد هذه المفاهيم الدولة (**الرايخ**) الذي تم تحليله من ناحية الموقع الجغرافي الداخلي والخارجي، وهنالك ثلاث فئات ثانوية تحدد هوية الجيو مكانية، هي موقع الدولة وشكله وتضاريسه وأراضيه، حيث يجادل (**توناندر**) أن مفهوم (**الرايخ**) استند إلى فكرة تعريف (**راتزل**) وتم تأكيده فيما بعد كمبرر للتوسع الألماني في عهد النازية، كما أن مفهوم الشعب (**الأمة**) الذي تبناه (**كيلين**) مشتقاً أيضاً، حيث يشير إلى البناء العنصري للدولة باعتبارها تدور حول مجموعة عرقية محددة، كما أن فكرة الدولة القومية بالنسبة **لـ(كيلين)** كانت مشبعة بالقومية، وبالتالي فإن تعزيز مصالح الدولة القومية يتطلب تعزيز مصالح شعب معين أو مجموعة عرقية محددة، ورأى أن الجغرافيا السياسية والسياسة العرقية تشكلان أنشطة تكميلية يتعين على الدولة أن تشارك فيها من أجل البقاء والازدهار وتوسيع نطاق نفوذها، أما مفهوم

التنظيم كان يشير إلى نظام حكومي يجمع بين بيروقراطية قوية مركزية وجيش قوي ومن خلال هذين الجانبين من الدولة يمكن التحكم في سلوك المواطنين وضمان السلام والوئام.

ومن الواضح كما واضح (**توناندر**) إن (**كيلين**) كان يدعو إلى دولة أرثوذكسية أو استبدادية إلى حد كبير، حيث توكل كل سلطة إلى حكومة مركزية ولا يتم التسامح مع المعارضة الداخلية أو السماح لها بتعطيل النظام، وأن هذه الدولة المنظمة على هذا النحو ستكون بطبيعتها مكتفية ذاتياً، ولكن (**كيلين**) استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى السياسات السياسية وليس إلى السياسات الاقتصادية.

ومن الجدير بالملاحظة أنه عندما كان (**كيلين**) يطور نظريته بشأن الشكل الأكثر ملائمة للدولة القومية وآليات حكمها، كانت أوروبا نفسها في حالة من عدم اليقين، وبالتالي فقد رأى أن (**الرايخ**) القوي ضروري، وشعر أن أوروبا يجب أن تبحث عن النموذج المثالي لمثل هذه الدولة في ألمانيا، ومن المؤكد أن هذه النظرة الخاصة سهلت تقديرهم لأهمية القلب الأوروبي الذي من شأنه أن يمثل أفضل ما في الثقافة الأوروبية، حيث كانت هذه على أي حال كما يشير (**توناندر**) وجهة نظر عرقية مركزية استبدادية في نهاية المطاف للتفويضات التي من المفترض أنها منحت لألمانيا بشكل عام وبروسيا بشكل خاص، وبالتالي يتضح لدينا أن نظريات (**كيلين**) تتفق إلى حد كبير مع نظريات (**راتزل**) ولكنها تذهب بفكرته إلى أبعد من ذلك في تأكيدها على التفوق الجرماني[47]، حيث يرجع تبني هذه الفكرة عن نظرية (كيلين) إلى المفاهيم التي وردة بالنظرية والتي نجدها تشير مباشرة إلى السياسة الواقعية الألمانية، مما دفع البعض يذهب إلى القول أنه مع تقدم القرن العشرين سوف تتجمع مجموعة من القوى لإجبار أوروبا الوسطى، على إنشاء كتلة من الدول تحت حماية ألمانيا القوية.

من خلال ما تمخض عن التنظير الجيوبوليتيك الألماني من أفكار ونظريات، يرى الباحث أن النظرة البيولوجية البحتة للدولة من قبل هذا التنظير، والذي يجعل البقاء للدولة الأقوى، يتطابق تماما مع افتراضات المدرسة الواقعية الجديدة(**البنيوية**) في العلاقات الدولية، التي تقوم افتراضاتها على الطبيعة الفوضوية في بنية النظام الدولة، حيث يجادل (**ماريشايمر**) حول ما هو مقدار القوة الذي يعد كافيا للدولة، حيث تجيب الواقعية البنيوية منطلقة من المعضلة الأمنية التي تتطلب من كل دولة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة الخاص بها، لتحقيق الهيمنة والسيطرة الذي يفترض وجود عدة عوامل أبرزها العوامل الجيوبوليتيكية (الجغرافية)[48]، وهذا نراه واضح للعيان في التنافس الجيوسياسي للقوى العظمى على مناطق النفوذ، مما يعني انعكاس الأفكار الجيوبوليتيكية التقليدية على استراتيجيات تلك الدول، وتأثيرها في هندسة سياساتها الخارجية .

ثانيا: أفكار وتنظير المدرسة الأمريكية

1. نظرية ماكندر (1904) (نظرية قلب العالم)

يقدم لنا (**ماكندر**) نظرية (**قلب العالم**) أو منطقة الارتكاز من خلال وصف جغرافي لتلك المنطقة، استنطاق الجغرافية عبر بوابة التاريخ، ومن ثم يصوغ نظريته، حيث يبدأ بوصف جغرافي لآسيا وأوروبا وأفريقيا باعتبارها قطعة أرض عملاقة متصلة تحيط بها المياه من كل جانب، ويطلق عليها (**الجزيرة العالمية**) التي تحيط بها مياه المحيط المتجمد الجنوبي والشمالي، والمحيط الأطلسي والمحيط الهادي، ثم يستخدم المدخل التاريخي لاستنطاق الجغرافية عبر بوابة التاريخ، لغرض البحث عن أكثر المناطق حصانه عبر التاريخ، حيث يخبره هذا الاستنطاق بأن

المنطقة الأكثر حصانة هي منطقة الاستبس القاري الممتدة عبر روسيا إلى حدود الصين وأوروبا الشرقية، أي تمتد من شرق سيبريا إلى نهر الفولغا غرباً، ومن جبال الهملايا جنوباً إلى بحر القطب الشمالي، وهي منطقة عصية على الهجوم من قوى البحر[49]، لهذا يطلق عليها (**منطقة الارتكاز الجغرافي للتاريخ**) التي يحيط بها هلال داخلي، ويتبعه هلال خارجي، حيث يطلق على منطقة الارتكاز لفظ (**قلب العالم**)، وهذه المنطقة لها مواصفات خاصة جعلت (**ماكندر**) يطلق عليها هذه التسمية، حيث يأتي في صدارة تلك المواصفات، أنها منطقة لها القدرة على إنشاء إمبراطورية عظيمة، فهي لا تعتمد على السواحل، وتتميز بقربها من كل مصادر القوة الموجودة في الجزيرة العالمية، فضلاً عن أنها منطقة عميقة ومحصنة من الناحية العسكرية والإستراتيجية، وهي تشمل أوكرانيا، وروسيا الغربية، ووسط أوروبا، فهذه المنطقة بسيطرتها على القلب العالمي، تكون قادرة على السيطرة على الهلال الداخلي، المتمثل في شرق أوروبا وجنوب وشرق آسيا، مما يجعلها تتحكم في الجزيرة العالمية التي هي أغنى مناطق العالم، وبالتالي ينهار الهلال الخارجي المتمثل في الأمريكيتان والجزء الجنوبي من أفريقيا وأستراليا، ويسقط تحت سيطرة منطقة قلب العالم.

وبناء على الوصف الجغرافي واستنطاقها عبر بوابة التاريخ، يقدم لنا (**ماكندر**) نظريته بالقول: (**من يسيطر على أوروبا الشرقية يستطيع السيطرة على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم**)*.

حيث تخبرنا العلاقات الدولية عن الصراع الذي دار على منطقة (**قلب العالم**) خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، بين الهلال الداخلي المتمثل في قوى البر روسيا وألمانيا، والهلال

الخارجي المتمثل في قوى البحر أمريكيا وبريطانيا واليابان، وهكذا صارت الأمور في الساحة الدولية، بتقدم ألمانيا شرقاً لمحاولة الوصول إلى قلب العالم، ومن بعدها تحرك الاتحاد السوفيتي وسيطر على أوروبا الشرقية، وتدخلت القوى الغربية(**الهلال الخارجي**)، لوقف تمدد (**الهلال الداخلي**)، ولا زالت عملية المد والجزر بين تلك القوى المتنافسة حتى يومنا هذا[50].

غير أن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة التي شهدها العالم بفعل ثورة العولمة جعلت منطقة القلب رخوة أمام هذه التطورات*، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن نظرية (**ماكندر**) قد تهاوت وعفا عليها الزمن، ولكن الحقيقة أن مفاهيمها الكبرى ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، فجوهر الصراع الجغرافي ما زال يدور وفي عميقة حول فكرة تطويق روسيا، والصراع على الجزيرة العالمية هو أساس تحرك قوى البحر وخوفها من قوى البر القائمة والقادمة، حيث تؤكد التحليلات العملية المختلفة على هذه الحقيقة، وبأن روسيا تتبنى تحالفات إقليمية مع إيران والصين، لكي تثبت هيمنتها وتمنع النفوذ الخارجي من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن أهمية هذه النظرية للقوى العظمى نجدها واضحة في مقال نشر في مجلة النفط والغاز الأمريكية الذي يشير إلى أن الصراع السياسي بعد الحرب الباردة بين روسيا والغرب، قد يتحدد من خلال من يسيطر على احتياطات النفط في أوراسيا، وعلى نفس المنوال، ومن وجهة النظر السياسية، فإن البيان التصريحي لإدارة (**بوش الأب**)، بأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن من مصلحتها الحيوية منع أي قوة أو مجموعة قوى من الهيمنة على الكتلة الأرضية لأوراسية، كما أشار مسؤول روسي إلى مخاوف مماثلة بقوله، إن السياسة الغربية تحدياً للهيمنة الإقليمية الروسية، وبالتالي اهتمام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بآسيا الوسطى من شأنه أن يدحض الادعاء بعدم أهمية نظرية (**ماكندر**)، فعلى سبيل المثال تصريح

نائب الرئيس الأمريكي (**ريتشارد تشيني**) الذي قال لا أستطيع أن أفكر في وقت شهدنا ظهور منطقة فجأة لتصبح ذات أهمية استراتيجية مثل بحر قزوين، كما أن خطابات السياسة الخارجية لكلا الدولتين تتعامل بشكل كبير مع فلسفة (**ماكندر**)، مما يعني أن نظرية قلب الأرض لا تزال مؤثرة في نظرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في آسيا الوسطى[51]، كما أن افتراضات (**ماكندر**) وأن لم تكن شرطاً ملزماً للمنظر الجيوبوليتيكي، فلا يمنع أن تكون منطلق فكرياً تساعده في بناء وفهم النظريات الجيوبوليتيكي المعاصر.

2.نظرية ماهان (1914ـ 1940) (قوى البحر هي التي تتغلب دائماً على قوى البر)

تنطلق نظرية(**ماهان**) من تفوق القوى البحرية ، حيث يجادل بأن القوى البحرية في التاريخ تتفوق دائما على قوى البر، فهي أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب، وهي تتحكم في حركة التجارة البحرية أثناء السلام والحرب، وهذه المقولة تعاكس ما ذهب إليه (**ماكندر**)، الذي يعتقد أن الغلبة في الصراع بين قوى البحر وقوى البر ستحسم لصالح قوى البر.

وقد دعا (**ماهان**) في نظريته على التركيز على القوى البحرية، حيث يؤكد على أن تاريخ الدول يرتبط دائما بالسواحل التي تطل عليها، وكذلك الموانى والأسطول البحري الذي يسمح للدولة بالتحكم في مصير القوى البرية[52]، كما يؤكد على أن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريقة لتوفير القوة والأمن للدولة، ويشير إلى أن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب قيام وتوفر بعض العوامل، التي يأتي في صدارتها الموقع الجغرافي للدولة أو ميزة التموضع الجغرافي، فضلاً عن طبيعة سواحل الدولة التي يجب أن تكون بها شواطئ مناسبة للموانى وموارد كبيرة

ومناخ مناسب، كذلك من العوامل التي يحددها (**ماهان**) لقيام قوة بحرية هي صفات ظهير الساحل*، بمعنى وجود مساحة كبيرة من الأرض تتمتع بثروات طبيعية وفيرة، تكفي لسد حاجات سكان الدولة، كذلك من العوامل أيضاً، مساحة الدولة وعدد سكانها، أي وجود كتلة سكانية قادرة على الدفاع عن الدولة، كما أن الخصائص القومية لسكان الدولة تلعب دوراً كبيراً في قيام القوة البحرية، وذلك في حالة وجود مجتمع مولع بالبحر والتجارة، ناهيك عن توجه السلطة الحاكمة التي يجب أن تكون لديها رغبة بالهيمنة على البحار، تلك الهيمنة التي تعد سمة بارزة للولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على البحار، حيث يشير(**ماهان**) بأن نظريته تنطبق بشكل دقيق على الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تطل على المحيطين الأطلنطي والهادي، وكذلك سيطرتها على جزر الفلبين وغيرها من جزر المحيط الهادي، يجعل وجود القوة البحرية أمراً حيوياً لضمان استمرار السيطرة على تلك الجزر، لذا؛ نجد من أنصار هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية رجال الدولة في الإدارة الأمريكية ورجال البحرية الأمريكية، حيث تبنى هذه النظرية الرئيس (**روزفلت**) الرئيس الثاني والثلاثون لأمريكا، وقد ظهر ذلك واضحاً في مظاهر التوسع الإقليمي، حيث يخبرنا تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أنها استولت في نطاق المحيط الهادي على(Midway) عام 1851، واشترت ألاسكا من روسيا عام 1867، وضمت إليها جزر هاواي عام 1898، بقرار من الكونجرس، لكي تضمن مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي لهذا المحيط، كما استولت في نفس العام على جزيرة بورتريكو أثر حربها مع اسبانيا، وإيجاد منطقة جوانتانامو جنوب شرق كوبا عام 1903، لمدة (90) عاماً، وفي عام 1977، اشترت من الدنمارك جزيرة فرجين، وجزيرتي كورت الكبرى والصغرى، وأن جميع هذه المواقع كان الغرض منها حماية موقع قناة بنما[53]، التي نجدها حاضرة بقوة في دائرة اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة منذ يومها الأول بتاريخ 21. 1. 2025،

عندما صرح الرئيس الأمريكي (**ترمب**) بأن السيطرة على قناة بنما أمراً ضرورياً ولو باستخدام القوة، مما يؤكد لنا المكانة التي تلعبها القوى البحرية في تحقيق المصالح الحيوية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت متأثرة إلى حد كبير بأفكار المنظر الجيوبوليتك التقليدي (**ماهان**).

3. نظرية سبيكمان (1940) (ضبط نظام العالم)

لقد تابع (**سبيكمان**) ما بدأه (**ماهان**) في نقد نظرية (**ماكندر**)، حيث اعتبر أن الجيوبولتيك هي تخطيط لسياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية، وهو بذلك قد ربط أمن الدولة بالجيوبولتيك، وما يستتبع ذلك من تخطيط استراتيجي، خصوصاً وأنه دعا إلى دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم لتفهم سياستها الخارجية.

وفي انتقاده **ل(نظرية ماكندر)** يجادل (**سبيكمان**) بأن قلب العالم روسيا لا تتمتع بالصفات الطبيعية للأزمة التي تؤهلها لقيادة العالم، كونها تطل على المياه المتجمدة شمالاً، وأن القوة الحقيقية تقع في الجزء الأوروبي الغربي(**إقليم الحافة**)، حيث أوضح أن القوى الهامشية ك(**اليابان وبريطانيا**) هي الأقوى والأكثر تمكن من السيطرة على قلب القارة الأوراسية، حيث إن السيطرة على إقليم شمال الأطلنطي ربما لا تؤدي إلى السيطرة على العالم، نتيجة قسوة المناخ فيه، وطبيعته الزراعية، وافتقاره إلى الموارد الطبيعية.

حيث طرح (**سبيكمان**) نظريته التي تدور بها السياسة الدولية وهي تقوم على أن بالإمكان ضبط حركة العالم عبر مسارين هما: (**صنع نظام عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة، وكذلك من يسيطر على الهلال الداخلي (الإطار الأرضي) في الجزيرة العالمية يسيطر على**

العالم)، وبالتالي وضع نظريته التي تقول إن الهلال الداخلي أهم من قلب العالم، وإن من يسيطر على الهلال الداخلي يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، حيث يوضح لنا **(سبيكمان)** سبب اختياره للهلال الداخلي **(الإطار الأرضي)** كأساس للسيطرة على العالم، مبرر ذلك بالكثافة السكانية والموارد التي لا توجد كلها إلا في الهلال الداخلي[54].

حيث أن قراءة **(سبيكمان)** لتاريخ العلاقات الحربية أو المواجهة في أوروبا قادته إلى استنتاج لا يتطابق مع ما توصل إليه **(ماكندر)** من قبله، فعلى الرغم من أن **(سبيكمان)** يسير على خطى **(ماكندر)** بشأن المواجهة بين القوة البحرية والقوة البرية، إلا أنه يخلص إلى رأي فيه تعديل لرأي **(ماكندر)**، أن المواجهة في رأي **(سبيكمان)** كانت بصيغة تحالف ما بين دول الهلال الداخلي وروسيا من جهة، ضد قوة الهلال الخارجي، الأكثر من هذا، مع إن **(ماكندر)** كان على بينة من المواجهة، إلا أنه قد أعطاها مغزى غير الذي شخصه **(سبيكمان)**، فقد شدد **(ماكندر)** على أن المواجهة هي من أجل القلب الذي هو مفتاح الهيمنة، بينما أشار **(سبيكمان)** إلى أن المواجهة كانت من أجل بسط الهيمنة على الهلال الداخلي **(الإطار الأرضي)**، أما من حيث الموقع الجغرافي فإن الإطار الأرضي* عند **(سبيكمان)** يتقارب مع الهلال الداخلي كما حدده **(ماكندر)**[55]، أما بالنسبة للصراع التاريخي حسب رأي **(سبيكمان)** كان يتم بين الهلال الداخلي وقوى البحر، وبالتالي قال من يسيطر على أوروبا وآسيا يسيطر على العالم، حيث يقصد بذلك حسب معادلته الإستراتيجية من يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم، ولعل هذه المعادلة تعكس فكرة الحصار الذي يمارسه حلف الأطلسي على روسيا، وإقامة قواعد عسكرية في العديد من دول العالم المحيطة بمنطقة قلب الأرض كما هو الحال في

دول الخليج العربي[56]، وعندما نجادل حول الفلسفة الجيوسياسية الأمريكية المتأثرة بهذه النظرية، نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بحر في مقابل قوى البر المتمركزة في أوراسيا، فإن تحالفها مع بريطانيا واليابان وهي أيضاً قوى بحر تحالف استراتيجي، وبما أن قوى البحر تريد أن تسيطر على الجزيرة العالمية فعليها أن تتمركز في الهلال الداخلي، وبالتالي تطوق قوى البر وتمنعها من الاستحواذ على الجزيرة العالمية وخيراتها، كما يجب عليها أن تسيطر على البحار الداخلية والمحيطات العالمية وكذلك على كل وسائل التفوق في الجو وفي الفضاء الالكتروني.

وفي نهاية هذه المقاربة المفاهيمية التاريخية التحليلية يصح لنا القول، بأن الاجتهادات النظرية الجديدة التي جاءت بعد التنظير الجيوبوليتيك التقليدي، تكاد تكون لا تفترق عنه كثيراً في كثير من السمات، فالدولة لا تزال هي المحور الرئيسي والقوة هي الأداة، ولكن الجدل في أية قوة ستكون الأداة والمكان هو نفسه، والغاية هي الهيمنة أو معالجة الانهيار، وعلى الرغم من نقد الجيوبوليتيك التقليدي بأنه يجنح إلى الحتمية والتفسير بقانون أقرب إلى ثبات وتكرارية القانون الطبيعي سواء في تحديد طبيعة ومسار بزوغ القوة أو انهيارها، فإن المحاولات الفكرية الجديدة وإن كانت يبدو عليها الموقف التحليلي النقدي البناء، إلا أنها هي الأخرى تبحث في مسألة الحرب والسلم من ذات الأفق المشوب بالحتمية، مما لا يدع مجالاً للشك بأن التنظير الجيوبوليتيك المعاصر هو امتداد للتنظير الجيوبوليتيك التقليدي.

الخاتمة

من خلال المقاربة المفاهيمية والتاريخية والتحليلية للجيوبوليتيكا، في سياقها التقليدي، مفهوماً وفكراً وتنظيراً، وبعد الاقتراب من فهم المصطلح بستمولوجيا وإيتيمولوجيا، والمجادلة لمعرفة علاقته بالمصطلحات المقاربة، والوقوف على مكانته ودوره في فهم وتحليل الكثير من

الظواهر الدولية، ورصد علاقته التأثيرية في التنظير الجيوبوليتيكي المعاصر، يرى الباحث أن تعدد وتباين تعريفات الجيوبوليتيكا، وعدم الاتفاق على تعريف جامع مانع للمصطلح، يرجع بالدرجة الأولى إلى تعدد المدارس الفكرية، واختلاف الفترات الزمنية، فلكل فترة زمنية براديغم، يختلف كلياً أو جزئياً عن غيره في فهم وتعريف هذا المصطلح، كما نشير أيضاً إلى أن اختلاف الجيوبوليتيكا عن غيرها من المصطلحات المقاربة كمفهوم، لا يعني وجود قطيعة بينها على المستوى العملي والتطبيقي، فالجيوبوليتيك هو التطبيق العملي للجغرافيا السياسية، كما أن الإستراتيجية تصاغ بناء على مبادئ جيوبوليتيكية، وتشترك الجيوبوليتيكا مع الجيوستراتيجيا في استبصار البيئة الإستراتيجية، ومن جانب آخر، تخبرنا المقاربة التحليلية أن الادعاء بأن افترضات الجيوبوليتيك التقليدي، أصبحت بفعل التطور الذي شهده العالم جغرافية تاريخية، هذا الادعاء قد يكون مبالغ فيه بعض الشيء، وذلك لسببين، **(السبب الأول)** يتمثل في أن أفكار وتنظير الجيوبوليتيك المعاصر تعد امتداد لأفكار ونظريات التنظير التقليدي، أما **(السبب الثاني)** أن كل من التنظير الجيوبوليتيك التقليدي والمعاصر، ينطلق من تحليل العلاقة التأثيرية للبيئة الجغرافية على السياسة الدولية، فالبيئة الجغرافية رغم التطور التكنولوجي لا يزال لها تأثير على السياسة الدولية، حيث أن الموقع والتضاريس ومساحة الدولة وشكلها ومناخها، تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس قوة الدولة، كما أن مشاكل الجغرافية السياسية، الطبيعية والاقتصادية البشرية والحدود السياسية ومعضلة الموقع الإستراتيجي، نجدها حاضرة بقوة اليوم في الساحة الدولية، مما يؤكد أن العامل الجغرافي لا يزال يلعب دوراً حاسماً في رسم وهندسة السلوك السياسي الخارجي للدول[57]، فالتنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى على مناطق النفوذ في أوراسيا خير دليل على أن أفكار التنظير الجيوبوليتيك التقليدي لا يزال لها تأثير في البيئة الدولية، حيث يرى الباحث في نهاية هذه المقاربة للموضوع محل الدراسة، أن أفكار

وافتراضات النظريات الجيوبوليتيك التقليدي لا يزال لها مساهمة وتأثير في بناء النظريات السياسية المعاصرة، وصياغة استراتجيات الدول، فعندما توخى **(ماكندر)** تعيين العناصر الأساسية في السياسة، وانبرى إلى وضعها وتحليلها، كان مدركاً للثورة الصناعية وتطور العلوم ومذاهب البحث والاستنتاج، فالماكندرية المركبة التي تعد امتداد للماكندرية التقليدية، تقترب من مرادات المدرسة الاقتحامية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الراهن في الوطن العربي، فالتنافس الجيوسياسي للقوي الدولية على مناطق النفوذ اليوم، ما هو إلا استراتيجية ماكندرية جديدة، التي تتطلب إفراد رافد دراسي جديد آخر لها أكثر عمقاً وتحليلاً...

قائمة المراجع

=

(1) علي عبدالله الجباوي، **الجغرافيا السياسية (الجيوغراسيا)**، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1990، ص: 60.

(2) محمد عبدالسلام، علي يونس، **الجغرافيا السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 2021، ص: 6.

(3) عبدالسلام المسدي، **قاموس اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص: 11.

(4) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1991، ص: 234.

(5) Oxford advanced learner's Dictionary, 7th edition, Oxford university press, 2006, p: 647.

(6) محمد عبدالسلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2019، ص: 16.

(7) كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2000: ص: 15.

(8) محمد عبدالسلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، مرجع سابق، ص: 46.

* البراديغم هو أشمل في مدلوله من النظرية، إذ يرمز إلى مجموع القناعات التي تجمع بين أفراد مجموعة علمية في ميدان معين وفي حقبة معينة، وهو بهذا المعنى قد يظهر في فترة معينة ثم يظهر

أمامه براديغم جديد مناوئ له فيحل محله كلياً أو جزئياً بعدما تحدث بينهما مواجهة ، مثال على ذلك البراديغم المثالي الذي ساد من أوائل العشرينيات إلى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث ظهر البراديغم الواقعي المناوئ له كلياً والذي نسف كل قناعات وأفكار البراديغم المثالي. للمزيد ارجع إلى كتاب زايد عبيدالله مصباح، **السياسة الخارجية**، فاليتا، مالطا، 1994، ص: 20.

(9) محمد عبدالسلام، علي يونس، **الجغرافيا السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)**، مرجع سابق، ص: 624.

(10) يازا جنكنياني، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد**، ترجمة: علي المرتضي سعيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص: 11.

(11) محمد أحمد عقلة المؤمني، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين**، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2004، ص: 23.

(12) محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة (دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 13

(13) معين حداد، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة**، دار الكتاب الثقافي، بيروت، لبنان، 2005، ص: 23.

(14). صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية (مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2000، ص: 9.

(15) محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص: 14 .

* التخيل هو تمثيل الأشياء دون أن تكون ماثلة أمامك كما هو في الواقع، في التو، وبذاتها ويمكن للمرء استخدام التخيل لتمثيل الإمكانات المحتملة لا الواقعية، ولتمثيل الأزمان الأخرى لا الحاضر، ولتمثيل وجهات النظر غير الخاصة به، وبخلاف الإدراك والاعتقاد، فإن التخيل شيء ما لا يتطلب أن يكون ذلك الشيء حقيقياً.

(16) فراس عباس هاشم، **الجيوبوليتيكا وإدارة الصراع بتمظهرات الجغرافيا في المخيلة الاستراتيجية**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق، 2023، ص: 5.

(17) كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص: 20 .

(18) عادل محمد علي بوغرسة، **الإستراتيجية القومية العليا للأمن القومي: دراسة في الصياغة والتفكير الإستراتيجي القومي**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2024، ص: 282.

(19) أمين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1968، ص: 19.

(20) حسين ظاهر، **معجم مصطلحات السياسة الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص: 125.

* وهذا يدل على أن العولمة والتطور التكنولوجي لم تهدئ من المخاوف الجيوستراتيجية بل على العكس زادت منها، فعلى سبيل المثال يتم تأمين (90)% من إمدادات الطاقة لليابان عبر بحر الصين الغربي، و(40)% من تجارة أمريكيا يتم نقلها عبر طرق الملاحة البحرية.

([21]) جاسم سلطان، **جيوبولتيك (عندما تتحدث الجغرافيا)**، تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص: 57.

(22) محمد عبدالسلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، مرجع سابق، ص: 83.

([23]) Jose Luis Calderon ,**Strategy And Geography**, The Iberian American journal of Philosophy, Politics, Humanities, And International Relations, Vol 44, 2020, p: 404.

(24) الموسوعة السياسية الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص: 70.

(25) RK Bo, **Tion And Reflection of Geopolitical Theory,** Global Politics and Current Diplomacy, 2023, p: 22.

(26) Servet Comert, **Geopolitics, Strategy And Geostrategic**, Military Academy Press, Turkey, 2000, p: 4.

(27) عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص: 66.

(28) عبدالرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الجزء الأول، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص : 84 .

(29) الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية والثقافة، طرابلس، 2004، ص: 81.

([30]) مركز السياسة العالمية، **النظرية الجيوبوليتكية**، 2019، ص: 5.

* ظهر مفهوم الدولة العضوية في ألمانيا، حيث أقترن به مفهوم مجال الحياة، وهو يتركز على فكرة توسع الدولة، ولكي تبقى الدولة فلابد لها من مجال أو مكان تعيش فيه وتتوسع منه، حيث يعتبر أول

من أستعمل عبارة(**Lebensraum**)، الكاتب الانجليزي **(ترتيسكي)** الذي يدعي أن الدولة هي قوية. انظر : عبدالرازق عباس حسين، **الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، مطبعة أسعد، بغداد، العراق، 1976، ص: 32.

(31) عدنان كاظم جبار الشيباني، **قراءات في الجغرافيا السياسية**، الناشر الأمل الجديد، دمشق، سوريا، 2012، ص: 26.

32) energeopolitics, **Classical Geopolitics: A Summary of Key Thinkers and Theories From the Classical Period of Geopolitics**, 2015, p; 1-2.

(33) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، مرجع سابق، ص: 81.

* حيث أقترح **(ماكندر)** أن العالم قد شهد ثلاث فترات جيوسياسية فريدة، كان قلب أوراسيا المغلق هو الموقع الجغرافي المحوري الذي كان مركزيا لتأسيس السيطرة العالمية، وكان هذا مبنياً على الاعتقاد بأن عصر الاستكشاف البحري الذي بدأ مع كولومبس كان يقترب من نهايته مع انتهاء القرن التاسع عشر، وسوف تستند الفترة التالية من النفوذ الجيوسياسي إلى تكنولوجية النقل البري التي من شأنها أن تعيد القوة القائمة على الأرض في مقابل القوة البحرية باعتبارها ضرورية للهيمنة السياسية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نهضة أوراسيا، لأنها كانت مجاورة لحدود العديد من البلدان المهمة، ولم تكن في متناول القوة البحرية، وكانت مدعومة إستراتيجيا بهلال داخلي وخارجي من الكتلة الأرضية، أما الفترة الثالثة للتفاعل الجيوسياسي هي أيضاً الفترة التي هيمنت فيها وسائل النقل البري، وبالتالي يرى **(ماكندر)** أن فترات النقل البري والبحري مره أخرى تشكل العلاقات الجيوسياسية، بينما ظلت الأرض في القلب هي الموقع الرئيسي في ساحة المعركة العالمية بغض النظر عن نوع النقل المهيمن .

(34) روبرت ب. داونز، **كتب غيرت العالم**، ترجمة: أمين سلامة، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، مصر، 2022، ص: 122.

Colin Flint, **Introduction to geopolitics**, Routledge, new York, usa, 2006, p: 35.[35]

([36]) البسالة، قسم الشخصيات السياسية، ألفريد ثاير ماهان، انظر : https:\\ www.albasalh.com.

(37) المدرسة الأمريكية: **نظرية سيادة القوى البحرية**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، انظر : https:\\cte.univ- setif2.dz.

✱ كانت أفريقيا واستراليا في نظر **(سبيكمان)** أماكن تمتلك ثروات هائلة في شكل موارد طبيعية تم تجاهلها إلى حد كبير فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق أي شيء يشبه وضع القوى العظمى، ومع ذلك اعترف **(سبيكمان)** أيضاً بأن هذه القارات البحرية لم تحقق بعد أي شيء ذي أهمية فيما يتعلق

بسياسات القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان، حيث اعتبر **(سبيكمان)** إن هذه الكيانات الثلاثة قادرة إلى حد كبير على أن تصبح قوى عالمية.

(38) عبد القادر محمد فهمي، **مدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015، ص: 51.

(39) فؤاد حمه خورشيد، **الجيوبوليتكس المعاصر تحليل منهج السلوك**، مديرية الطبع والنشر، السليمانية، 2013، ص: 48.

(40) جاسم سلطان، **جيوبولتيك (عندما تتحدث الجغرافيا)**، مرجع سابق، ص: 59.

(41) محمد عبدالسلام، علي يونس، **الجغرافيا السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)**، مرجع سابق، ص: 638.

(42) جاسم سلطان، **جيوبولتيك (عندما تتحدث الجغرافيا)**، مرجع سابق، ص: 61.

✱ قوانين تطور الدول هي: **(القانون الأول)** أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة أو الثقافة الخاصة بالدولة، **(القانون الثاني)** يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضم بإضافة وحدات أخرى، **(القانون الثالث)** حدود الدولة هي التي تحميها لا بد من الحفاظ عليها، **(القانون الرابع)** تسعى الدول في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، **(القانون الخامس)** الدافع للتوسع يأتي من الخارج، **(القانون السادس)** الميل العام للتوسع ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد، **(القانون السابع)** نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

(43) محمد عبدالسلام، علي يونس، **الجغرافيا السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)**، مرجع سابق، ص: 639.

(44) عبد الحفيظ عبد الرحمن محبوب، **الجغرافيا السياسية (العالم يشكل وحدة سياسية واحدة)**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2020، ص: 286.

(45) شاهر الشاهر، **الجغرافيا السياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2024، ص: 174.

(46) محمد طي، **الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد التاسع عشر، بيروت، لبنان، 2019، ص: 29.

47) energeopolitics, **Classical Geopolitics: A Summary of Key Thinkers and Theories From the Classical Period of Geopolitics**, previous refrence, 2015, p; 4.

(48) أحمد قاسم حسين، **نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)**، سياسات عربية، العدد العشرين، 2016، ص: 127.

(49) عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص: 70.

✱ أوروبا الشرقية تشمل بيلاروسيا، واستونيا، ولاتفيا، وليثوانيا، ومولدافيا، وأوكرانيا، في حين تمثل منطقة قلب العالم المنطقة التي كان يحتلها الاتحاد السوفييتي، أما الجزيرة العالمية فهي تتمثل في أوروبا وآسيا وأفريقيا.

(50) جاسم سلطان، **جيوبولتيك (عندما تتحدث الجغرافيا)**، مرجع سابق، ص: 64.

✱ أن المركزية التي أعطاها **(ماكندر)** لقلب العالم بنيت على الحروب التقليدية، التي يصعب معها على قوى البحر تهديد المناطق العميقة في قلب العالم، والمحصنة بالجبال والصحاري، وبالتالي ذهب **(ماكندر)** إلى أن الغلبة في هذا الصراع ستكون لقوى البر، ولم يتنبأ بالتطور التكنولوجي الذي قد يقلل من أهمية ومركزية منطقة قلب العالم.

(51) suban kumar chowdury, A. kafi, **the heartland theory of sir Halford john Mackinder: justification of foreign policy of the united states and Russia in central Asia**, journal of liberty and international Affairs, 2015: p: 9.

(52) نوار محمد ربيع خيري، **مبادئ الجيوبوليتيك**، دار مكتبة عدنان، بغداد، العراق، 2014، ص: 153.

✱ الظهير الساحلي وهي الهيئة الفيزيائية للدولة، تتمثل في الأرض التي تقع خلف خط الساحل، وتوضح هيئة الشطان البحرية وأعداد الموانئ المتموضعة عليها.

(53) محمد عبدالسلام، علي يونس، **الجغرافيا السياسية (دراسة نظرية وتطبيقات عالمية)**، مرجع سابق، ص: 652.

(54) جاسم سلطان، **جيوبولتيك (عندما تتحدث الجغرافيا)**، مرجع سابق، ص: 66.

✱ الهلال الداخلي أو الإطار الأرضي أو أرض الحافة تشمل لدى **(سبيكمان)**، معظم قارة أوربا، والعالم العربي، وإيران، وأفغانستان، والصين، وجنوب شرق آسيا، وكوريا، وشرق سيبيريا.

(55) كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص: 51.

(56) رتيبة برد، **الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، العدد الثاني، الجزائر، 2021، ص: 165.

(57) عادل محمد علي بوغرسة، **الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية للدول**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الأربعون، المجلد العاشر، برلين، ألمانيا، 2024، ص: 180.

أزمة التنظير في السياسة العالمية: الأسباب والمعيقات

Theoretical crises in global politics: Causes and obstacles

هيثم باخضير

باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب

mustafate244gmail.com

ملخص الدراسة

حاول هذا المقال البحثي تقديم صورة معرفية لإبراز النظريات الطارئة في عالم التنظير وبمدى ارتباطه بالمتغيرات في طبيعة وأنظمة السياسة الدولية، بحيث انصب على إظهار الأفكار التي تناولتها المنظورات السائدة وكذا الأحداث الدولية المتفاعلة و تأثيرها على الحقل الأكاديمي لسياسة الدولية.

ونظرا لزخم النظري والثراء الفكري في الحقل، تزايدت جهود الباحثين في تقديم إجابات مقنعة في الإطار النظري لتجاوز صدمات الانتقال في الهيكلة التنظيمية الدولية، وقد ساهم غياب النظرية العامة التوافقية والمستجدات الحديثة أهم عقبة في العملية التنظيرية، إذ أعاق بناء المنظور الفكري الجديد، واطلع المقال على البيئة الدولية السابقة لما في ذلك من ضرورة منهجية لفهم سياق الأحداث الدولية، فقد خلفت الأزمات الجيواستراتيجية أزمة في التنظير مما أثر على القراءة الفكرية وهو ما دفع لبناء أفكار جديدة لإعادة صياغة فهم جديد ومسلمات للواقع الدولي.

الكلمات الافتتاحية: السياسة الدولية، الأزمة التنظيرية، الأحداث الجيو- استراتيجية.

Abstract

This research article tried to present a cognitive image to nightlight emergency developments in the world of theorizing and the extent of its

association with the Variables in the nature and systems of international politics, so that it focused on Showing the ideas dealt with by the interactive international events and its impact on the academic field of international policy.

The article was briefed the previous international environment. And this was not a methodological necessity to understand the context of international events. The Geo-Gises- a crisis strategy in theorizing, which affected intellectual reading. Which prompted to build new ideas to reformulate a new and Muslim understanding of the international reality.

Key words: Internqtional politics, Theoretical crisis, Geical events.

مقدمة

شكل استقلال حقل العلاقات الدولية عن العلوم الاجتماعية نقلة نوعية في الفكر السياسي، لامتلاكه مواضيع خاصة به مصحوبة بنظريات تسييرية في كل مرحلة تطورية وأدوات بحثية تميزت بداياتها بسعي الليبرالية الكلاسيكية لتأسيس الأكاديمي للحقل بجامعة أبروسويث، مرورا بالنبرة الواقعية التي أثرت في الواقع التفسيري، ومحاولة لما بعد الوضعية إعادة هدم وبناء ما سبق من نظريات فكرية.

كل هذه الإسهامات لم تشبع حالة البحث لدى علماء السياسة، ففي كل مرة كانت هناك عملية تمحيص ونقد لما سبق من نظريات ودراسة التحديات الجديدة لتقف عندها الدراسات الأكاديمية للوصول لمقاربات نظرية جديدة تناسب الواقع.

ورغم ارتباط حقل السياسة الدولية بالظواهر السياسية، إلا أنها كغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية تتأثر بالسلوك البشري الذي يتميز بالديناميكية، مما ينتج زخما تاريخيا

ثقيلا وتسارعا في الأحداث البارزة في التراكم الفكري والنظري المفسر لكل فترة. ويجد المهتمون بالظواهر السياسية صعوبة في فهم الواقع السياسي الدولي نظرا لضخامة الإنتاجات الأكاديمية للباحثين انطلاقا من الرؤى والإدراكات التي أسست فيما بعد مدارس فكرية أو تصورات عقائدية أو منظورات نتيجة الارتباط بالاتفاق حول طبيعة الظواهر السياسية ومجالاتها.

ونظرا لتداخل الأبعاد الموضوعية والمنهجية، أدى إلى عدم الإجماع في عملية التنظير حول الموضوع وحول المنهج، مما صعب التمييز بين المواضيع المرتبطة بحقل السياسة الدولية وغير المرتبطة بها. ولذلك، ركز الباحثون والمنظرون على استعمال النظرية كنظارة لرؤية العالم وأداة لتفكيك تعقيدات مواضيع السياسة الدولية ومدخلا لدراسة الطبيعة التفاعلية للسياسة الدولية، ولما لها من قدرة على التمييز والتفسير والتنبؤ، وبالتالي التحكم في النتائج والمصير.

ويعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وبروز نظام دولي جديد حدثا استراتيجيا في العلوم السياسية لما تبعه من تدمير لقدسية النظريات السائدة، حيث أصبح من الصعب التنبؤ بالأحداث لتشابكها وتعقيدها وتحولها إلى اللاخطية. كما تغير محتوى مواضيع السياسة الدولية من كلاسيكية كالأمن والقوة والمصلحة إلى أفكار حداثية جديدة كالعولمة وإدارة الأزمات والبيئة والأمن السيبراني، كما تغيرت طبيعة تلك المواضيع من الطرح القومي إلى الطرح الشمولي، مما أثر في استيعاب التحولات المعاصرة.

ساهم هذا العجز التنظيري في احتواء التغيرات الدولية في تحول النقاشات الفكرية والانتقالية من مستوى التحليل القومي إلى مستوى التحليل الشمولي ما فوق القومية لدراسة التفاعلات الداخلية والدولية، وبالتالي إعادة صياغة وفهم الأهمية التنظيرية والدور الذي تلعبه في تحسين المعرفة بالواقع الدولي.

❖ إشكالية الدراسة

حقل الدراسات السياسية الدولية أصبح يمتاز بالتمددية والتوسعية الموضوعاتية التي تعبر عن الزخم النظري والثراء الفكري والتنوع العقائدي. ورغم جهود الباحثين في تقديم إجابات في الإطار النظري والقدرة على الاستشراف والتفسير لتجاوز الصدمات التي فرضتها حالة التحول الجيوستراتيجية من القطبية الثنائية إلى الأحادية ثم إلى التعددية، نجد تحديات لا تزال عالقة في السياسة الدولية في جانبها التنظيري. فما هي أسباب الأزمة التنظيرية في السياسة الدولية ومعيقاتها؟ وما هي أهم المفاهيم والمصطلحات المساعدة في فهم الصراعات الدولية ونظرياتها وأزمات التنظير السياسية دوليا؟

❖ أهمية الدراسة

جاء موضوع المقال في إطار هام، بحيث أن الاستمرارية في اعتماد النظريات كمداخل لتحديد طبيعة التفاعلات الدولية وتحليلها تبقى مرتبطة بتحديد الأفكار والمفاهيم والتحديات. فما كان مسلما به أصبح موضوعا لنقاش على الطاولة، مثل عملية تداركية ونقدية لاستمرار العطاء في المجال. وفي ظل هذه التحولات والكثرة الوقائعية، أعطت قدرا أكبر من الفهم في الأنطولوجية والإبستمولوجية النظرية لإيجاد رابطة منطقية لظواهر الحديثة بالسابقة.

❖ أهداف الدراسة

اكتشاف مفاهيم مثل الجيوبوليتيك وعلاقتها بالصراعات الدولية، ومعرفة طبيعة الأزمة النظرية التي تتخبط على مستوى السياسة الدولية والتعرف على أسبابها وعوائقها.

❖ أسباب اختيار موضوع الدراسة

الرغبة التوسعية والإدراكية لموضوع السياسة الدولية والاصطلاح الجيوبوليتيكي وربط أزمة التنظير بالعوامل الدولية.

❖ المنهج المعتمد في الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم التطرق لمفهوم الجغرافية وتحليله لأقسام من الجغرافية التي تهم موضوع السياسة الدولية وتحدي التنظير وكما وصفت أزمة التنظير في السياسة الدولية لعدة أسباب وعوائق.

المحور الأول: الجغرافية: إطار مفاهيمي

بليغة هي الجغرافية عندما تحدثنا دون وسيط... في ثنايا هذا المحور سنحاول تفسير مصطلحات الجغرافية المعقدة والمتداخلة، لنقف أولا على المصطلح العام للجغرافية ثم نفككه لمصطلحات ظهرت في عالم السياسة الدولية.

أولا: الجغرافية

علم يدرس الأرض وما يتعلق بها كالتضاريس والمناخ ولنبات... وعندما ننظر إلى الأرض نجدها منقسمة لقسمين مهمين هما، الأول يسمى بالجغرافية الفيزيائية وهي تندرج ضمن إطار القشرة الأرضية ودراسات حول المياه بأنواعه في الأرض والغلاف الجوي أي كل ما يخص الأرض في جانبها المادي. والقسم الثاني يسمى بالجغرافية البشرية وهي دراسة المجتمع

البشري وعلاقاته بالأرض في جوانبه السكانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعندما نصل للجانب السياسي فإننا نجد حقلين مهمين هما، الأول الجغرافية السياسية والثاني الجيوبوليتيك.

الجغرافية لها فوائد كبرى على مستوى السياسة الدولية ومن هذه المنافع:

- ✓ فهم التدافع البشري في العالم.
- ✓ صناعة القرار والفاعلية السياسية.
- ✓ فهم الصراع الإقليمي والدولي.
- ✓ فهم آثار المتغيرات الدولية على المجتمعات البشرية.

ثانيا: الجغرافية السياسية

فرع من فروع الجغرافية البشرية، تنظر للعالم من حيث علاقة الجغرافية بالسياسة، والإنسان والأرض والزمن هي الأبعاد الثلاثة الكبرى للجغرافية. فالإنسان بأفكاره وأحلامه وطموحاته وقدراته هو صاحب القرار الذي يعظم من قيمة الأرض كمساحة وموقع وتضاريس ومناخ. في حين يلتقي الإنسان بالأرض ومعطياتها وتحدياتها، تبرز قدراته الإبداعية، وبقدر قدراته الإبداعية واستجاباته يتموضع في التاريخ تقدماً أو تخلفاً.

تقوم الجغرافية السياسية بدراسة المشكلات الاستراتيجية للدول، كدراسة مشكلة الدول المخنوقة التي تتنفس من مسار ضيق، مثل روسيا لعدم توفر موانئها على المياه الدافئة إلا ميناء يتيم على البحر الأسود، والدول الحبيسة مثل أفغانستان وسويسرا. تعنى الجغرافية السياسية بالمعلومات والإحصاءات الدقيقة للموارد الدولية والأنشطة الاقتصادية المؤثرة في السياسة الدولية.

ثالثا: الجيوبوليتيك

إذا كانت الجغرافية السياسية تصف وتستنتج عوامل القوة والضعف كما في الحاضر، فإن الجيوبوليتيك تمثل ضمير الدولة وطموحاتها واحتياجاتها ومصالحها في المستقبل، وكيفية حمايتها والمحافظة عليها، وبالتالي فهي مفتاح السياسة القومية.

فدولة مثل مصر، بسكانها، يمكن توصيف نقاط قوتها وضعفها اليوم، وهذا دور الجغرافية السياسية، أما رؤيتها وآمالها واحتياجاتها ومصالحها التي تتعدى حدودها فهو دور تلعبه الجيوبوليتيك، إنها النظرة للمصالح القومية.

رابعا: النظريات التفسيرية في الجيوبوليتيك

لقد ولد علم جديد، وهو الجيوبوليتيك ليخدم حلم الإمبراطوريات. وعندما نذكر الإمبراطوريات، نتذكر شخصية كان لها حلم السيطرة على العالم، مثل جنكيز خان الذي كان يتحرك من آسيا ويتمدد في فضاء العالم القديم باتجاه الحدود الصينية جنوباً والأوروبية غرباً ليقود واحدة من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها العالم قديماً. قد يختلف الباحثون والأكاديميون في تسمية الجيوبوليتيك، ولكنهم لن يختلفوا على أنها العنصر القاعدي في رؤية العالم وأنها تعمل على تشكيل العالم.

لذلك، سنتجاوز الأكاديمية الجامدة لنقدم الجيوبوليتيك في أي مجتمع معاصر على أنه ثقافة سياسية متأثرة بالجغرافية، وهي نظرة للعلاقة بين الجغرافية وقوة الدولة أو ضعفها، وهندسة لسياسة الدولة خارجياً، وشرح مفصل لتحركات الدولية وأنشطتها. وبما أن الجيوبوليتيك علم يفرض نفسه كأساس هام لفهم السياسة الدولية والتحركات الخارجية، فإنه

في كل دولة تحدد لنفسها عناصر قوة وضعف، واحتياجاتها الوجودية واستقرارها ونموها، ورؤيتها لذاتها ونظرتها للعالم، إضافة إلى كيفية تنظيم واستعمال قوتها. وفي هذا الإطار، وضعنا أربع نظريات مشكلة للعالم والتي تعتبر من أهم النظريات في علم الجيوبوليتيك: نظرية راتزل، نظرية ماكندر، نظرية ماهان، ونظرية سبيكمان.

1.نظرية راتزل

كتاب راتزل 1904م في الجغرافية السياسية يدور حول الدولة باعتبارها كائنًا عضويًا. ومن خصائص الكيان العضوي النمو، وعند النمو تزداد الاحتياجات. إذا كان الكائن العضوي ينمو باستمرار، فهذا يعني أن الحدود لا معنى لها. الحدود الصلبة هي الحدود الطبيعية، والحدود الشفافة هي مصالح الدولة.

تتمحور نظرية راتزل حول الآتي: الحدود الصلبة لا وجود لها (منطقية البقاء للأقوى). في كتاب الجغرافية السياسية، كانت فكرته في كينونة أن الدولة كائن عضوي يكبر، ومع استمرارية نموه تزداد احتياجاته، وبالتالي تكون الحدود لا معنى لها وتصبح مجرد ثياب تصبح فيما بعد أصغر حجماً مقارنة بالحجم الجديد للكائن العضوي الذي يستمر في النمو والتمدد.

راتزل لم يتحدث من فراغ، فقد كانت ألمانيا آنذاك تتميز بالنشاط الصناعي، وكانت بحاجة للمواد الخام والأسواق، وبالتالي كانت نظرية راتزل في خدمة ألمانيا. إذ أن الحدود هنا ليست نهاية الدولة، بل محطة نمو الدولة، وكلما كبرت احتياجاتها، حق لها أن تلتهم من جاورها لتنمو. كما عبرت النظرية عن مبرر التحرك النازي لاجتياح أوروبا. رغم أن العالم استقر بعد الحرب العالمية الثانية نظرياً على ثبات الحدود وضرورة احترامها، لكن عملياً بقيت الحدود

سائلة واستمرت التغيرات الحدودية في الجريان في العالم. تمت استعارة الحدود المادية بالحدود الشفافة، التي تعرف أن الدول تتداخل حيث توجد مصالحها، والسيادة الدولية القانونية لا معنى لها. وبهذا توجد دول عظمى في العالم بحجة أنها تحمي مصالح الدول الضعيفة، تستطيع التدخل في النزاعات الحدودية لدول الضعيفة.

2.نظرية جون ماكندر

يرى ماكندر أن الجزيرة العالمية هي أساس العالم، وأن قلب العالم في الجزيرة العالمية هو روسيا وألمانيا. ونتيجة نظريته ظهرت فكرة وجوب منع أي سلطة من السيطرة على قلب العالم.

طريقة نظر بريطانيا في الماضي للجزيرة العالمية هي: أن أمامها أوروبا الشرقية ومن خلفها الدب الروسي، ومن يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله.

تموضع نظرية ماكندر حول عنصر: منطقة الارتكاز أو قلب العالم. وضع ماكندر تصورًا فكريًا للعالم كوحدة سياسية قابلة للتحكم، مقدماً مفاتيح للعبة السياسية الكبرى وكيفية إدارتها. ومن أبرز ما بينه ماكندر ما يلي:

أعطى الجغرافية لغة عامة، بحيث أننا عندما ننظر لخارطة العالم بمنظور حديث سنجد قطعة من الأرض عملاقة ومتصلة تحيط بها المياه من كل جانب. هنا يعيد وصف آسيا وأوروبا وأفريقيا باعتبارها قطعة أرض عملاقة متصلة تحيط بها المياه من كل جانب، وسيطلق عليها بالجزيرة العالمية. فهي في الوسط الجغرافي تحيط بها مياه المحيط الشمالي المتجمد والجنوبي

المتجمد والمحيط الأطلنتي والهادي. وهناك جزر متناثرة تحيط بهذه الجزيرة العالمية مثل اليابان وبريطانيا. وبالتالي، العالم هو جزيرة عالمية تحيط بها جزر على أطرافها.

استنطاق الجغرافية عبر بوابة التاريخ. ماكندر، في ضوء حركة القوى الإمبراطورية عبر التاريخ، يطرح السؤال الجريء: أين كانت أكثر المناطق حصانة عبر التاريخ؟ ويصل إلى أنها منطقة الاستبس القاري الممتدة عبر روسيا إلى حدود الصين وأوروبا الشرقية، وهي منطقة الارتكاز الجغرافي لتاريخ. يحيط بها هلال ثم يتبعه هلال خارجي ليطلق على المنطقة قلب العالم، التي تمتاز بمواصفات، فهي تنشئ إمبراطورية عظمى لا تعتمد على السواحل، وتستطيع التماسك مستغنية عن البحر. تتميز منطقة قلب العالم بقربها من كل مصادر القوى الموجودة في الجزيرة العالمية، وكل ما تحتاجه للوصول إليها هو وجود الطرق البرية، مما يجعلها قادرة على التحرك العسكري والتجاري والاقتصادي بتكلفة أقل من القوى البحرية. وفي الوقت نفسه، منطقة عميقة وذات حصن عسكري، وهي في نظريته تشمل أوكرانيا وروسيا الغربية ووسط أوروبا، ليطلق عليها قلب العالم. بسيطرتها على القلب العالمي، تكون قادرة على السيطرة على الهلال الداخلي المتمثل في شرق أوروبا وجنوب وشرق آسيا، وبالتالي تتحكم في الجزيرة العالمية التي تعد من أغنى مناطق العالم فيما يخص الموارد والأسواق والزراعة، وبهذا ينهار الهلال الخارجي ويسقط تحت سيطرتها.

3.نظرية ألفريد ثاير ماهان

ماهان، ضابط البحرية الأمريكية (1914)، نظر للعالم من الزاوية الأمريكية. نظرية ماهان (1914-1940) تؤكد أن قوى البحر تتفوق دوماً. وضح ماهان أن القوات البحرية

الأمريكية لها أثر كبير في التاريخ، حيث إن قوى البحر هي التي تتفوق دوماً على قوى البر، حيث إن قوى البحر أكثر حصانة لإحاطتها بالمياه من جميع الجوانب، وهي التي تتحكم في حركة التجارة البحرية في السلم والحرب، وهذا يتعارض مع نظرية ماكندر.

في تنظيره لقوة البحر، وضع ماهان شروطاً لإنشاء هذه القوة البحرية، وهي ستة شروط:

- ✓ ميزة التموضع الجغرافي.
- ✓ شواطئ مناسبة للموانئ وموارد كبيرة ومناخ مناسب.
- ✓ مساحة كبيرة من الأرض.
- ✓ كتلة سكانية تسمح بالدفاع.
- ✓ مجتمع مولع بالبحر والتجارة.
- ✓ حكومة راغبة في الهيمنة على البحار.

4.نظرية نيكولاس سبيكمان

وفق نظرية السياسي سبيكمان (1943)، فإنه يرى أنه من الممكن ضبط العالم عبر ثلاث مسارات:

- ✓ المسار الأول: عبر صناعة الأمم المتحدة.

- ✓ المسار الثاني: عبر السيطرة على أرض الحافة (الأرض المحيطة بروسيا)، وهي التي تشمل أوروبا والعالم العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق آسيا وكوريا وشرق سيبيريا.
- ✓ المسار الثالث: منع تحالف قوى البحر مع أرض الحافة.

وضع سبيكمان نظريته التي تدير السياسة الدولية اليوم على إمكانية ضبط حركة العالم عبر مسارين اثنين هما:

- ✓ الأول: صناعة نظام عام لتوازن القوى مثل منظمة الأمم المتحدة.
- ✓ والمسار الثاني: يرى أنه من يسيطر على الهلال الداخلي في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

فهو ينظر إلى أن الهلال الداخلي أهم من قلب العالم، وأن من يسيطر على هذا الهلال يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم. وهنا برز مفهوم جديد يسمى بأرض الحافة كأساس للسيطرة على العالم. يبرز سبيكمان أن أرض الحافة تحتوي على كثافة سكانية ضخمة وموارد هامة، فهو يرى أن كل الصراعات التاريخية كانت تقع بين أرض الحافة وقوة البحر، وبالتالي من يسيطر على الحافة يسيطر على أوروبا وآسيا، ومن يسيطر على أوروبا وآسيا يسيطر على العالم.

ونحن اليوم نرى مدى أهمية القارة الصفراء (آسيا) وكذلك القارة العجوز (أوروبا) التي لا تخلو من المفاجآت.

المحور الثاني: التنظير في السياسة الدولية

شكلت التحولات الجيواستراتيجية مساحة ضخمة في التأثير على التنظير مما كسر ظهر النظرية على التنبؤ، وعملت وقائع مثل العولمة والنظام الدولي الجديد وانهيار الاتحاد السوفياتي وتسارع الأحداث مما أضعف النظام الأحادي القطب جراء الثورة الرقمية التي حولت العالم لقطعة جغرافية إلكترونية صغيرة تتبادل فيه الآراء والأفكار مشكلا انصهارا لكافة الأطياف الدولية ومنتجا لعالم جديد يرسم نظاما متعدد الأقطاب، الشيء الذي جعل تفسير العملية التنظيرية غير معتادة على هذا الوضع من السرعة وعدم التقاط الأنفاس، بحيث تعقدت العملية التنظيرية تعقيا كبيرا من تشابك للأفكار والمفاهيم وكثرة المعلومات والمعارف كل هذه الأحداث فتحت أبواب الأزمة التنظيرية على مستوى السياسية الدولية.

أولا: أزمة التنظير الدولية: الأسباب والعوائق

1.انهيار الاتحاد السوفياتي

شكل يوم 1991/12/26 تاريخ نهاية حقبة زمنية تمثلت في تفكك المنظومة الاشتراكية وتصدع الفلسفة الشيوعية، عقب قرار مجلس السوفييت الأعلى تحت رقم (142-H)، الذي نتج عنه تشكيل رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفياتي، وذلك عقب اجتماع مثلته إحدى عشرة دولة مكونة للسوفيات، في غياب دول البلطيق وجورجيا. وقد سبق هذا الإعلان بيوم استقالة رئيس السوفيات ميخائيل غورباتشوف.

وعلى الصعيد الدولي، قدم تفكك الاتحاد السوفياتي معنى لنهاية الحرب الباردة، ونهاية العداء المستمر بين حلف الناتو وحلف وارسو، مما أدى إلى تغير جذري في البنية الدولية للنظام العالمي الذي تحول إلى أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

أما على المستوى الأكاديمي، فقد تأثرت النظريات الكبرى بالأحداث الدولية الناتجة عن هذا التفكك، بالإضافة إلى ثورات 1989، مما جعلها غير قادرة على استيعاب تلك التحولات الجذرية. فقد صعدت عوامل الهوية والثقافة والبنية الاجتماعية إلى الأجندة البحثية، مع تراجع العامل العسكري والاقتصادي.

وعلى المستوى الداخلي، اعتبر الاتحاد الروسي هو الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي. انطلاقًا من هذا، قامت روسيا بتشكيل مجموعات اقتصادية على غرار المجموعة الاقتصادية الأورو–آسيوية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني، مثل الاتحاد الجمركي الأوراسي. كما كانت هناك محاولات من الجمهوريات المستقلة للانضمام إلى حلف الأطلسي لتعزيز استقلالها عن روسيا بشكل أفضل.

تجسد هذه الأحداث تحولًا كبيرًا في المشهد الجيوسياسي العالمي، حيث أدت إلى إعادة تشكيل التحالفات والولاءات، وأثرت بشكل عميق على العلاقات الدولية في العقود التالية.

2.أثر النقاش الثالث على عملية التنظير

انطلاقًا من البرامج البحثية للمنظور العقلاني والمقاربات التأملية، قام مايكل بانكس بتصنيف هذه الثنائية ضمن النقاش ما بين البرادايمات. أما نيفيس سيلفا، فيصنف هذا الحوار الجدلي على أنه النقاش الثالث ضمن سلسلة النقاشات الكبرى. والفرق بين هذين النقاشين

هو أن الأول يشير إلى الجمع بين الواقعية الليبرالية والماركسية بدرجة أقل، حيث لم تكن قادرة على مواكبة النقاشات البحثية للمنظورات السابقة، إذ لم يتم التركيز عليها كثيرًا. بينما يجمع النقاش الثاني بين النظريات الوضعية والمقاربات ما بعد الوضعية.

وعلى العموم، فقد عكست النقاشات الكبرى دائمًا التباين في حقل السياسة الدولية، حيث كانت توصيفًا لحالة الهيمنة للمنظور الواقعي ومواجهتها لجملة من التحديات في تمدد مفهوم الفواعل الدولية نحو التعدد والتنوع. وحتى في شكل بنية النظام الدولي، يرى سميث أن هذا التباين راجع لتنوع الإجابات على الأسئلة التالية: ما هي فواعل العلاقات الدولية؟ وما هي المواضيع البحثية الرئيسية في السياسة الدولية؟ وما طبيعة التفاعلات في السياسة الدولية؟

اعتبر النقاش بين البرادايمات مفهومًا مغلوطًا لدراسة السياسة الدولية، فكل برادايم يحمل أجندة بحثية خاصة به في تفسير طبيعة التفاعلات الدولية. فمن غير الممكن أن تتوافق مع المنظورات الأخرى رغم اتساعها داخليًا في حدود الحقل المعرفي، ورغم انطلاقها من نفس الوقائع في البنية الدولية، إلا أنها تقدم تصورات مختلفة للعالم.

ومن زاوية أخرى، فإن العملية التنظيرية لم تتحرر في السياسة الدولية من هيمنة الأجندات البحثية للواقعية. فرغم أن النقاش كان متعدداً، إلا أنه كان في الأساس بأجندة واقعية. ويعود سبب ذلك إلى أن النقاشات الثلاثة قدمت تفسيرات لعالم مختلف، مما يجعل عدم القابلية للمقايسة، وحتى لو كان لنفس العالم، فقوة تفسير الواقعية للعالم كما هو موجود فرضت ذاتها.

وفي الرؤية التأملية، لا يمكن تقديم مقاربة واضحة كبديل للوضعية الواقعية في حقل السياسة الدولية، لأن المقاربات التأملية لا تتحدث بصوت واحد. ومن جهة أخرى، أثارت

عملية التصنيف للدراسات ضمن التفكير التأملي نوعًا من التشويش. على سبيل المثال، يقدم براون قائمة تضم ما بعد الحداثيين وما بعد البنيويين النقديين والنسويين. أما سميث وأوينز، فتشمل أيضًا ما بعد الكولونياليين المعياريين ومنظري سوسيولوجية التاريخ. بينما تتسع قائمة تشرنوف لنقديين ما بعد البنيويين والبنائيين التأمليين.

تظهر هذه الديناميات في النقاشات الأكاديمية كيف أن حقل السياسة الدولية يتسم بالتعقيد والتنوع، مما يتطلب من الباحثين أن يكونوا واعين لهذه التباينات وأن يسعوا لفهمها بشكل شامل. إن هذا التباين في المنظورات يعكس التحديات التي تواجهها الدراسات السياسية في محاولة فهم العالم المعاصر، ويؤكد على أهمية الحوار المستمر بين مختلف المدارس الفكرية.

3.التعقد في السياسة الدولية

نظراً لمستوى النخب السياسية والمجتمعات بشكل عام، نجد أن الأحداث تحمل آثاراً ملحوظة في طبيعة التفاعلات الدولية، إذ تفرز الكثير من مظاهر التعقيد على مستوى بنية الدولة والمؤسسات السياسية والأفراد. لذلك، دعا رواد نظرية التعقيد إلى إعادة صياغة المفاهيم التي حددت طابع السياسة الدولية في الماضي. وقد برر التعقيديون موقفهم بأن نظرية العلاقات الدولية، حسب العلوم المادية، تعاني من نقطة سوداء تجعلها غير قادرة على توقع المخرجات المرغوبة وغير المرغوبة على المستوى الجزئي للنظام الدولي. يدعو التعقيديون إلى التركيز على سلوكية النظام الدولي وبنيته الفوضوية من أجل إيجاد مساحات لمقاربات جديدة قادرة على الوصول إلى حلول لتحديات أو احتواء أنظمة معقدة. حتى أن الأنظمة المعقدة لا تسمح بالتنبؤ، لكنها تصنع مسارات تسمح لصناع القرار بتقييم مستمر لقراراتهم السياسية.

وفي نفس السياق، فرض الفعل السياسي مراجعة لمستوى سياسة الدولة لأجل الاستغناء عنها في السياسة الدولية لتشمل كل الفواعل الخارجية، سواء كانت فوقية أو داخلية، دون مستوى الدولة. أصبح الفعل السياسي يتماشى مع نمط نظرية "أثر الفراشة" من حيث ممارسة قوة التأثير غير المحدود زمنياً، وهي غير مرتبطة بالقصدية ما دام تحمل تداعيات آنية تتخطى الدولة. تسمح نظرية التعقيد بتوسيع مجال البحث ليشمل كل التعارضات والتمييزات النظرية التقدمية. كافا سكي دعا للبحث في حدود الدولة في تشابكية مفهوم الحياة الدولية وليس فقط داخل أو خارج الدولة في السياسة الدولية، بحيث تصبح الطبيعة فاعلاً مثل الفواعل الأخرى، من خلال العوامل الجغرافية والمناخية، وحتى التأثيرات الإيكولوجية والبيولوجية. كما تصف النظرية التعقدية أن الظاهرة الدولية عرضية عابرة تعبر عن تغير طبيعة النظام من جغرافية لأخرى، فهي بذلك أدق من مفهوم النظام.

فسرت نظرية التعقيد صلاحية التنبؤ لنظريات بمدى ارتباطها بالاستقرار، وطرحت مقارنة بين فترة الحرب الباردة وخطية الأحداث الجيواستراتيجية، حيث عرفت النظريات ازدهاراً كبيراً خلال فترة الحرب الباردة، بينما عرفت تقهقراً فيما بعد الحرب الباردة نتيجة لعوامل الاضطراب الدولية.

الخاتمة

منذ بداية تأسيس قسم العلاقات الدولية، كان المسار التاريخي لنظريات السياسة الدولية أو العلاقات الدولية في تجاذبات حول إرث البيئة الويستفالية، بشكل يسمح بدراسة العالم بكيفية أفضل، وبين ما يرى ضرورة تقبل العالم كما هو. شكل النظام الويستفالي ميثاق

أوروبا المستند على الدوام إلى مبدأ مناهض للهيمنة، حيث أن الدولة هي حجر الزاوية فيه، مما مهد لنقاشات نظرية مؤطرة لهذا الحقل ضمن فلسفة العلم

في البداية، برزت النظرية المثالية بين الحربين العالميتين ودعوتها إلى السلام عبر ميثاق وودرو ويلسون، بالالتفات نحو كل الفواعل المؤثرة، وهو عكس التيار الواقعي الذي فسر هشاشة الأحلاف والصداقات والجنوح نحو الحرب بحالة الشك والأنانية. تركزت الرؤى حول مركزية الدولة–الأناركية– وكيفية صياغة مفهوم الأمن على ضوء الصراع/التعاون، والدعوة لتأسيس عصبة الأمم كهيئة دولية. سقطت أفكار المثالية في الماء بعد قيام حرب عالمية أخرى، مما أعطى العنان لهيمنة الواقعية في الدراسات الأكاديمية، لكن لم يمنع من بروز رؤى نظرية جديدة بأكثر حدة، مثل الليبرالية والسلوكية، وبدرجة أقل الماركسية.

اصطدمت عملية التنظير في أواخر التسعينات من القرن الماضي مع جملة من التغيرات على مستوى الهياكل الفاعلة، حيث انتقل النظام من ثنائية إلى أحادية ثم إلى متعددة جديدة، وكذلك على مستوى الأجندة البحثية، حيث تراجعت الصراعات العسكرية العقائدية أمام الثورة الرقمية والتنوع الثقافي، وترجمته لكتابات حول التاريخ ونهاية العالم وصدام الحضارات، والشركات الإلكترونية ومحطات الفضاء والأقمار الاصطناعية، إضافة إلى الحروب البيولوجية والطاقة النظيفة وأزمة المياه.

أثرت الأحداث الجيواستراتيجية في أسس القراءات النظرية وأربكتها في جوهرها التنبئي، مما جعل التيار العقلاني غير قادر على استيعاب الأحداث السياسية والمستجدات العلمية. كان هذا بداية النقاش الرابع بين التيار العقلاني على أسس ابستمولوجية وضعية وبين المقاربات التأملية بأسس انطولوجية ما بعد الوضعية. وكان الجدال فيه قائم على إنكار ما بعد

الوضعية للمناهج العلمية التجريبية والملاحظة، في دراسة سلوكيات فواعل المؤثرة في النظام الدولي، كما يلاحظ عكس الابستمولوجية الوضعية من الصعوبة فصل الذات عن الموضوع، فلا يمكن إخضاع السلوكيات البشرية للملاحظة والتجريب لأن الإنسان جزء منها كما أن تلك السلوكيات تتميز بالتغير والديناميكية والسرعة والقابلية على التأويل.

قائمة المصادر و المراجع

- Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation , NY :basic books, 1984: Robert Axelrod and Robert O. Keohane ,"Achieving Cooperation under Anarchy :Strategies and Institution", World Politics (38) :1985,226-54.'
- Chris Brown, Understanding international Relation,NY :palgraf Macmillan, third edition, 2005,45-46.
- Steve Smith and Patricia Owens, "alternative approaches to international theory" ,in Baylis and smith (eds.), 274-275.
- Fred Chernoff, theory and metatheory in international Relation :concepts and contending accounts, NY :palgraf macmillan, 2007,131.
- Kissan , moving beyond anarchy, 198.

الجيوبولتيك والذكاء الاصطناعي، تداخل الأبعاد وتأثيرها على العلاقات الدولية

Geopolitics and Artificial Intelligence: The Intersection of Dimensions and Their Impact on International Relations

أ.د أحمد شاكر العلاق

جامعة الكوفة، العراق

Ahmed.alallaq@uokufa.edu.iq

ملخص الدراسة

العلاقة بين الجيوبولتيك والذكاء الاصطناعي أصبحت محورية في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، يبحث هذا الترابط في كيفية تأثير التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، على الديناميكيات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول.

في سياق الأبعاد الجيوسياسية، تتعلق الجغرافيا السياسية بكيفية تفاعل الدول استناداً إلى موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية وقوتها العسكرية، وكل هذه العوامل تتأثر بالتطورات التكنولوجية.

كما يؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعزيز القدرات العسكرية والاستخباراتية وتحسين عمليات صنع القرار السياسي. فتطبيقاته في تحليل البيانات والنمذجة التنبؤية والأمن السيبراني تعيد تشكيل موازين القوى بين الدول. وبالتالي فقد أدى دمج الذكاء الاصطناعي في الجغرافيا السياسية إلى ظهور سيناريوهات جديدة مثل الحرب السيبرانية والتنافس على الريادة التكنولوجية، مما يعود بالنفع على الدول التي تتبنى هذه التقنيات بسرعة.

الكلمات المفتاحية: الجيوبولتيك، الذكاء الاصطناعي، البيانات الرقمية، الامن السيبراني، تسابق التسلح)

Abstract

The relationship between geopolitics and artificial intelligence has become central to contemporary international relations studies. This interplay examines how technology, particularly AI, influences political, economic, and military dynamics among nations.

In the context of geopolitical dimensions, geopolitics concerns how states interact based on their geographical location, economic resources, and military power, all of which are increasingly shaped by technological advancements.

AI plays a crucial role in enhancing military and intelligence capabilities and improving political decision-making processes. Its applications in data analysis, predictive modeling, and cybersecurity are reshaping global power balances. Consequently, the integration of AI into geopolitics has led to emerging scenarios such as cyber warfare and competition for technological dominance, benefiting nations that rapidly adopt these innovations.

Keywords: Geopolitics, Artificial Intelligence, Digital Data, Cybersecurity, Arms Race**.**

المقدمة

يشكل التداخل بين الجيوبولتيك والذكاء الاصطناعي محوراً رئيسياً في تشكيل المشهد العالمي المعاصر، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية فعّالة تؤثر على المعادلات السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية.

في عصر المنافسة المتزايدة، يظهر تأثير الذكاء الاصطناعي جلياً في مجالات متعددة، من صياغة القرارات السياسية إلى تطوير المنظومات الدفاعية وإدارة الموارد وتوجيه السياسات

الاقتصادية هذا التأثير يرسم خارطة جديدة للعلاقات بين الدول، حيث تصبح القدرات التكنولوجية عاملاً حاسماً في تحديد مكانة كل دولة على الساحة العالمية.

ومع تنامي استخدام الذكاء الاصطناعي، تبرز تحديات جوهرية تتعلق بالأمن السيبراني والاستخدامات العسكرية، فالقدرة على شن هجمات سيبرانية متطورة واستخدام التكنولوجيا في المجال العسكري يثير مخاوف حول احتمالات تصعيد النزاعات كما تطرح الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي أسئلة أخلاقية مهمة حول المسؤولية وآليات المساءلة، وتزداد المشكلة تعقيداً مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، مما يخلق تحديات تتعلق بالعدالة العالمية والقدرة على المنافسة هذا الواقع يستدعي تطوير أطر جديدة للتعاون الدولي وآليات تنظيمية تضمن استخدام التكنولوجيا بشكل يعزز الاستقرار العالمي.

إن فهم هذه التحولات وتأثيراتها على المستقبل الجيوبولتيكي يتطلب دراسة معمقة وتحليلاً شاملاً لآثار الذكاء الاصطناعي على الأمن والسياسة في القرن الحادي والعشرين فالتحدي الأكبر يكمن في إيجاد توازن بين التقدم التكنولوجي وضمان السلام والاستقرار العالمي.

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي والجيوبولتيك، المفهوم والتطبيق

الذكاء الاصطناعي عبارة عن برامج حاسوبية رقمية تقوم بمهام كان الانسان يقوم بها، وهو قدرة الحاسوب على أداء مهام عالية الدقة من حيث المدخل والمخرج وتنفيذ مهام تتطلب ذكاءً بشرياً او يفوقه في بعض الحالات بمختلف مجالات الحياة. اذن هو محاكي لقدرات بشرية قد تصل الى المشاعر والتعلم وابداء الرأي وطرح الأفكار.

كان المختصون يقومون بكل ما يتعلق بالبرامج والتطبيقات منذ انشائها الى تحديثها وتطويرها واخيراً اتاحتها على شبكات الانترنيت، أصبح الذكاء الاصطناعي يقوم بكل تلك المهام، بل انه تجاوز في كثير من الأحيان قدرة وإمكانية بعض المختصين في مجالات عملهم. وان الهدف من كل ذلك هو تكوين او انشاء أنظمة وبيانات متاحة للتعلم الذاتي من دون تدخل بشري وبقدرات فاقت قدرات البشر، وذلك عن طريق ضخ كميات كبيرة وعالية الدقة من المعلومات والبيانات على الحاسوب تجعله قادر على الإجابة عن أي تساؤل وفق أنماط وخوارزميات حتى يتمكن مستقبلاً العمل بشكل مستقل.

يمكن للذكاء الاصطناعي ان يوفر الوقت والجهد الذي يُبذل من قبل مختصين في سبيل انشاء بيانات او برمجيات تخص قاعدة معرفية معينة، فبدل من كل ذلك الوقت يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي ان تُنشئ تلك البيانات في دقائق ان لم تكن في ثواني[1].

مجالات الذكاء الاصطناعي كثيرة ومتعددة فهو لم يقتصر على استخراج البيانات المعرفية التعليمية او صنع المحتوى المرئي او المسموع او المقروء، بل تجاوزه الى القيام بمهام عملية بديل عن الأشخاص كما في برمجة المعامل والمصانع او أداء مهام وظيفية كالأرشفة او صناعة الأكواد البرمجية او صناعة المواقع الالكترونية وسواها ومن دون أخطاء او قد تقل نسب الأخطاء بدرجة عالية جداً قياساً بالنتائج المترتبة على عمل البشر.

إن التطور المذهل والسريع الذي تشهده أدوات الذكاء الاصطناعي في يؤدي في نهاية المطاف التي زعزعة الثقة لدى الكثير من المختصين بمجالات عملهم وتخصصاتهم وبالتالي نفور واسع من قبل المبرمجين وارباب الالكترونيات الى العزوف عن خوض غمار هذا المجال، لأنه في

ظل وجود ثورة الذكاء الاصطناعي أصبح وجود الكثيرين من هؤلاء المبرمجين لا فائدة منه، لان البديل الأفضل والاحسن موجود وبشكل مجاني[2].

إذن يمكن القول ان الذكاء الاصطناعي تقنية واسعة النطاق تستخدم في جميع قطاعات الحياة، ومنها قطاع التعليم اذ تُستخدم عدة أنواع من تقنية الذكاء الاصطناعي في التعليم تشمل بشكل أساسي اكتشاف الانتحال، وسلامة الامتحانات وأنظمة إدارة التعلم، ونسخ محاضرات أعضاء هيئة التدريس، ولوحات المناقشة عبر الإنترنت المحسنة، وتحليل مقاييس نجاح الطلاب، والبحث الأكاديمي. في الوقت الحاضر، تنشر شركات تكنولوجيا التعليم (EdTech) الذكاء الاصطناعي العاطفي لقياس التعلم الاجتماعي والعاطفي، اذ يُطلق على الذكاء الاصطناعي وطرق الحوسبة العاطفية والتعلم الآلي مجتمعة اسم "الذكاء الاصطناعي العاطفي"[3].

في عام 1943، ابتكر(Warren McCulloch) (وارن ماكولوتش) و (Walter Pitts) (والتر بيتس) نموذج الخلايا العصبية الاصطناعية، وفي عام 1944، حدد كل من العالمين (when J. Neumann) (ج. نيومان) و(O.) Morgenstern (مورجنسترن) نظرية القرار، التي وفرت اطاراً كاملاً ورسمياً لتحديد تفضيلات الوكلاء، وفي عام 1949، قدم (Donald Hebb) (دونالد هيب) قاعدة تغيير القيمة لاتصالات الخلايا العصبية الاصطناعية التي توفر فرصة التعلم[4] أثرت هذه التطورات النظرية بشكل كبير على مسار الذكاء الاصطناعي، حيث قدمت المفاهيم والأطر الأساسية التي سيتم البناء عليها في العقود اللاحقة[5].

كان أول برنامج ذكاء اصطناعي يعمل في الولايات المتحدة برنامجاً للعبة الداما، كتبه (Arthur Samuel) (آرثر صامويل) في عام 1952 والذي يُعد النموذج الأولي لجهاز (IBM 701) تولى صامويل أساسيات برنامج لعبة الداما وعلى مدار سنوات قام بتوسيعه بشكل كبير وفي عام 1955، أضاف صامويل ميزات مكنت البرنامج من التعلم من الخبرة وهي التحسينات التي أدت في النهاية إلى فوز برنامجه بمباراة واحدة ضد بطل لعبة الداما السابق في ولاية كونيتيكت في عام 1962م. (6)

وفي عام 2019م, أطلقت شركة مايكروسوفت نموذج اللغة التوليدية (Turing Natural Language Generation) الذي يحتوي على 17 مليار معلمة تفوقت خوارزمية التعلم العميق الخاصة بـ (Google AI) ومركز (Langone) الطبي على أخصائيي الأشعة في اكتشاف سرطانات الرئة المحتملة, ومنذ عام 2020م, طورت جامعة أكسفورد اختباراً للذكاء الاصطناعي سُمي (Curial) للتعرف بسرعة على فيروس (COVID-19) لدى مرضى غرفة الطوارئ, وشهد العام نفسه أطلاق شركة (Open AI) برنامج (GPT-3 LLM) الذي تكون من 175 مليار معلمة لتوليد نماذج نصية تشبه نماذج النصوص البشرية, كما أعلنت شركة (Nvidia) عن الإصدار التجريبي من منصتها (Omniverse) لإنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد في العالم المادي, وفي عام 2021م قدمت شركة (OpenAI) نظام الذكاء الاصطناعي المتعدد الوسائط (Dall-E) الذي يمكنه إنشاء صور من المطالبات النصية. ابتكرت جامعة كاليفورنيا في سان دييغو روبوتًا ناعمًا رباعي الأرجل يعمل بالهواء المضغوط بدلًا من الإلكترونيات. وفي عام 2023م, طورت شركة (OpenAI) برنامج (GPT-4 LLM) متعدد الوسائط الذي يستقبل كل من النصوص والمطالبات المصورة. (7)

أولا: مفهوم الجيوبولتيك وأهميته في فهم العلاقات الدولية

الجيوسياسية أو الجيوبولتيك مصطلح ينطبق في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي والمصطلح يشير إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي، في شروط محددة. والبعض يعرفه على أنه مجموعة من معايير الفكر الاستراتيجي والصفات المحددة على أساس الأهمية النسبية للقوة البرية والقوة البحرية في تاريخ العالم، ودراسة الجغرافيا السياسية ينطوي على تحليل الجغرافيا والتاريخ والعلوم الاجتماعية مع سياسة المكان وأنماط بمقاييس مختلفة وقد تم صياغة المصطلح لأول مرة من قبل العالم السويدي (رودلف كيلين) للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، بعد ذلك اتخذ معاني مختلفة[8].

وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبولتيك ولعلَّ سبب هذا الاختلاف والتعدد يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما، اختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية . اذ عرفّهُ البعض على انه "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأنَّ أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة، كما أنَّ حياة الدول تعتمد على التربّية والثَّقافة والاقتصاد، والحكم وقوّة السلطان"، فيما عرفه الاخر بأنه "العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيّوي بالنسبة لكل العمليات السياسية"، والقسم الاخر قال انه "دراسة العلاقات الموجودة بين تسيير أو قيادة القوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه"[9]

كما هو معلوم ان للجغرافيا دور حاسم في تحديد التوجّهات الكبرى للسياسات الخارجية للدول عبر التاريخ، فسلوك الدولة سِلمًا أو حربًا، تحدّده الجغرافيا أيضًا في كثير من الأحيان ولعلّ المثال الأبرز في التاريخ الحديث هو ذلك المتعلّق بالتوجه البحري لبريطانيا العظمى والتوجّه البري القاري لألمانيا التوسعية منذ الحرب العالمية الأولى فقد ساهمت الجغرافيا – بالنسبة إليهما كليهما – في صنع التوجه الخارجي لكل منهما، إذ واجهت ألمانيا كلًّا من الشرق والغرب في حروب مضنية وفي غياب سلاسل جبلية تحميها، حيث أصابها بالعطب والعجز فعملت مجبرة على التحوّل من النزعة العسكرية إلى نزعة ناشئة للسلام فقط من أجل أن تحمي أمنها وتكيّفه مع موقعها الجغرافي الصعب أمّا بريطانيا فقد صنعت جغرافيتها المحاطة بمياه عازلة لها توجّهها المحيطي الأكثر من ذلك فقد ساهمت بشكلٍ كبير جغرافية البلدين في صنع نظامهما السياسي الداخلي(10).

ثانيا:أسس علم الجيوبوليتيك

- ✓ الموقع الجغرافي للدولة، للموقع الاستراتيجي أهمية في زمن السّلم للسيطرة الحركة التجارية أمّا في زمن الحرب فيؤثر بقواعده العسكريّة.
- ✓ شكل الدولة ومساحة رقعتها، سواء من حيث قصر الحدود أو مساحة الدولة حيث تمتاز الدولة العظمى بأتساع وكبر المساحة.
- ✓ المناخ، ويحدّ كثيرًا من انتقالات البشر في المناطق التي تشتد برودتها كالجهات القطبيّة والمناطق التي تتصف بارتفاع حرارتها.

- ✓ السكان، حيث إنّ النّصر في أوقات الحرب هو بعدد من يمكن حشدهم من الرجال في ميدان القتال.

- ✓ الموارد الطبيعية، يعد المكون الاقتصادي للدولة من العوامل والأُسس الحيوية للقوة السياسيّة وجيوبولتيكيا الدولة(11).

- ✓ أنماط الدراسات الجيوبولتيكية:

- ✓ الجيوبولتيكس المنهجي: إشارة الى الفكر الجيوبولتيكي التقليدي، وهي مؤسسة فكرية واسعة للجيوبولتيكس.

- ✓ الجيوبولتيكس العملي: ويرتبط هذا النمط بالسياسات الجغرافية، ذات العلاقة بالممارسات اليومية للسياسة الخارجية للدول التي تشكل الهيكلية العامة لتصورات السياسة الخارجيّة، وفق تطور الأحداث قبل صياغة قرار الولايات المتحدة للتدخل في البلقان.

- ✓ الجيوبولتيك الشّعبي: هو ذلك النمط من الجيوبولتيكس الذي تعالجه أو تثيره الصحافة ووسائل الأعلام الأخرى، التي بدورها تمثل الثقافة الشعبية بهذا العلم. بمعنى أنّه الفهم الجمعي أو القومي أو ألأممي للأمكنة والشعوب والإحداث العابرة للحدود الجغرافية او السياسيّة.

- ✓ الجيوبولتيك التركيبي : يهتم هذا النمط بدراسة العمليات والنزاعات التي تحدد كيف يجب ان تمارس كل الدول سياساتها الخارجية. وهذه العمليات والنزعات تشمل اليوم،

العولمة، المعلوماتية وانتشارها المطلق العنان، بفعل نجاح الثورة العلمية – التكنولوجية وثقافتها حول العالم[12].

المحور الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي على الاستراتيجيات الجيوبولتيكية للقوى الكبرى

إن الانتشار السريع للتقنيات التي تندرج تحت مظلة الذكاء الاصطناعي يُشكّل النظام العالمي الناشئ في العلاقات الدولية ومن المتوقع أن يُمهد السباق العالمي على الذكاء الاصطناعي الطريق لصعود وهبوط جديد للقوى العظمى في النظام الدولي، على غرار التأثير الذي أحدثته الثورات الصناعية الثلاث السابقة، اذ تُحدد الأدبيات الخاصة بالعلاقات الدولية ثلاث قوى رئيسية – الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا – باعتبارها المتنافسين الرئيسيين في هذا السباق وتتميز الثورة الصناعية الرابعة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بطبيعتها الفريدة، بسبب الاختلاف الواضح في النهج الذي اعتمدته هذه القوى الثلاث في دمج الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعكس استراتيجيات الذكاء الاصطناعي لهذه الدول قدراتها ونواياها تجاه كيفية توظيف هذه التكنولوجيا لتعزيز مكانتها وهيبتها كقوى مؤثرة في النظام الدول[13].

فلقد استولى الذكاء الاصطناعي، وشبكة الجيل الخامس، والأمن السيبراني، والروبوتات، وأشباه الموصلات والمعالجات الدقيقة، والحوسبة السحابية، والقتال السحابي والشبكات الرقمية على الأنشطة البشرية، وبالتالي الديناميكيات الجيوسياسية الدولية. وجميع العواقب اللاحقة لـ "الاندفاع" التكنولوجي (السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي) تشمل الدول والمنظمات الدولية والشركات الخاصة، اذ يتم تحويل ديناميكيات المنافسة والتعاون الدولي.

تهدف هذه المقالة إلى تقديم تأثير التقنيات الحديثة على الديناميكيات الجيوسياسية المعاصرة[14].

لقد منح التفوق المبكر في تقنيات الفضاء مكانة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين خلال حقبة الحرب الباردة ومع ذلك، تغير المشهد بشكل ملحوظ بعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية عام 2002. حيث رأت القوى الكبرى، بما في ذلك روسيا والصين، أن هذه الخطوة تُعد ذريعة للولايات المتحدة لعسكرة الفضاء الخارجي ويُقال إن التجربة الصينية المضادة للأقمار الصناعية عام 2007 كانت مدفوعة بحاجتها إلى تأسيس قدرة ردع فضائي في هذا السياق[15] .

بالمقابل يُظهر تحليل الدول الرائدة وقدراتها في الأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي مشهدًا يتسم بمنافسة شديدة وتطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. اذ برزت الولايات المتحدة والصين وروسيا والعديد من الدول الأوروبية كقوى رائدة في هذا المجال، حيث أظهرت تقدمًا كبيرًا في البحث والتطوير ودمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الدفاعية، فعلى سبيل المثال تُعد الولايات المتحدة قوة رائدة في مجالي الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، حيث استثمرت بكثافة في كلا القطاعين، مما أدى إلى إنشاء نظام بيئي قوي يشمل مؤسسات بحثية وشركات ناشئة وشركات سيبرانية كبرى .كانت وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة (DARPA) في طليعة الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الأمن السيبراني، كما دمجت وزارة الدفاع الأمريكية تقنيات الذكاء الاصطناعي في جوانب مختلفة من الدفاع الوطني، بما في ذلك استخبارات التهديدات وتحليل البرمجيات الخبيثة والاستجابة التلقائية للحوادث السيبرانية .بالإضافة إلى ذلك، يلعب المعهد الوطني للمعايير

والتكنولوجيا (NIST) دورًا أساسيًا في وضع معايير الذكاء الاصطناعي للأمن السيبراني، كذلك أظهرت الصين نموًا سريعًا في قدرات الذكاء الاصطناعي، مدعومًا باستثمارات ضخمة في البحث والتطوير جعلت الحكومة الصينية الذكاء الاصطناعي أولوية استراتيجية[16] وتهدف إلى أن تصبح قوة عالمية رائدة في الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030 في مجال الأمن السيبراني، ركزت الصين على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي للكشف عن التهديدات، مع التأكيد على تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل أمن الشبكات واكتشاف التسلل لقد ساهمت الصناعة السيبرانية المزدهرة في الصين، إلى جانب دعم الحكومة، في تعزيز مكانة البلاد كقوة رئيسية في مجال الأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي علاوة على ذلك أظهرت روسيا خبرة كبيرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي لكل من العمليات السيبرانية الدفاعية والهجومية، اذ قامت المؤسسة العسكرية الروسية بدمج الذكاء الاصطناعي في جوانب متعددة من الدفاع السيبراني، بما في ذلك التحليل التلقائي للتهديدات السيبرانية وتعزيز الوعي الموقعي . كما أظهرت روسيا براعة ملحوظة في حروب الفضاء السيبراني المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما أثار مخاوف بشأن إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في حملات سيبرانية تخريبية ومدمرة[17]

عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الدبلوماسية والذكاء الاصطناعي، فمن المفيد التمييز بين الذكاء الاصطناعي كأداة دبلوماسية، والذكاء الاصطناعي كموضوع دبلوماسي، والذكاء الاصطناعي كعامل لديه القدرة على تشكيل البيئة التي تحدث فيها الدبلوماسية، كأداة دبلوماسية، يتم تحليل استخدام الذكاء الاصطناعي في المهام اليومية للمفاوضين والدبلوماسيين عندما يتم تحليل الذكاء الاصطناعي كموضوع للدبلوماسية، فهو مسؤول عن أجندة سياسية محددة تشمل موضوعات اقتصادية وتجارية، فضلاً عن حقوق الإنسان والديمقراطية والأخلاق

وبالتالي فإن لديه القدرة على إعادة تشكيل النظام الدولي بالكامل، حيث تساعد معالجة اللغة الطبيعية وتحليل المشاعر الدبلوماسيين على فهم الرأي العام العالمي والاستجابة له، كما تعمل منصات التفاوض التي تعمل بالذكاء الاصطناعي على تسهيل حل النزاعات وصياغة المعاهدات وتعزيز التواصل والتعاون بين الدول، ولكنه يطرح أيضًا تحديات تتعلق بالشفافية والثقة[18].

كذلك أحدث دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية ثورة في الحرب الحديثة، اذ تعمل أنظمة الأسلحة المستقلة، مثل الطائرات بدون طيار والجنود الآليين، على تعزيز الدقة والحد من الخسائر البشرية وتعمل أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المدعومة بالذكاء الاصطناعي على تحسين الوعي بساحة المعركة واتخاذ القرار بالإضافة إلى ذلك، تعمل أدوات الأمن السيبراني المدعومة بالذكاء الاصطناعي على حماية البنية التحتية الحيوية والشبكات العسكرية من التهديدات السيبرانية، مما يجعل الذكاء الاصطناعي لا غنى عنه في استراتيجيات الدفاع الوطني[19].

من بين الاستخدامات العديدة المختلفة للذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية، يمكن أن يكون أحد الأمثلة العملية للغاية هو القدرة على تقديم تحليلات وصفية لحدث ما في أوقات الأزمات للسفارات والدبلوماسيين الذين يتجنبون حواجز اللغة، ويمنحون التواصل في الوقت الفعلي ومع ذلك، لا يزال يتعين ملاحظة أنه نظرًا للمستوى العالي من عدم اليقين في عملية صنع القرار في أوقات الأزمات واحتمال حدوث خطأ ما أو اختراقه، فإن تكامل الذكاء الاصطناعي في هذا المجال بالذات يهدف في الوقت الحالي إلى النجاح فقط إذا احتفظ البشر بسلطتهم في اتخاذ القرار بشأن العملية ،ومن الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر هو الشؤون

القنصلية فقد نجحت العديد من البلدان بالفعل في اختبار بعض الأتمتة في عملياتها باستخدام الذكاء الاصطناعي على وجه التحديد، بدأت دول مثل كندا وألمانيا والمجر وهولندا بالفعل في تطبيق الذكاء الاصطناعي في إجراءات التأشيرة والهجرة، بما في ذلك المجالات الحساسة مثل اكتشاف الاحتيال في الهوية[20] .

مجال آخر محتمل لأدوار الذكاء الاصطناعي هو التنبؤ (Prediction) وليس التحليل فقط بمعنى آخر، في حين أن التطبيقات التحليلية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى تبسيط العمليات الحالية، قد توفر الأنظمة الذكية فرصًا لصانعي السياسات لفهم الأحداث المستقبلية المحتملة، وكانت إحدى الأمثلة في الساحة الدولية هي إمكانية نمذجة المفاوضات المعقدة . بالإضافة إلى استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمراقبة الامتثال وتحسين كفاءة الاتفاقيات الدولية المعقدة، قد تستفيد الأطراف المتفاوضة (سواء اقتصادية أو استراتيجية) من أساليب التعلم الآلي (Machine Learning) للتنبؤ بمواقف وتكتيكات الأطراف الأخرى [21]

وفي ظل تلك المعطيات يتعين على المؤسسات العسكرية أن تتكيف بسرعة مع هذه التقنيات الجديدة، حتى لو أدى دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى خفض القوى العاملة وفقدان المهارات داخل القوات المسلحة فإن تعزيز قدرات الجنود البشر من خلال علم الأعصاب والذكاء الاصطناعي قد يوفر قدرات جديدة تعوض عن هذا الانخفاض في المهارات، ولكنه سيثير أيضا المخاوف بشأن الخصوصية والاستقلال الفردي، وعلى نطاق أوسع، قدرة العمل البشري على التأثير على مستقبله وبيئته وسوف يشتد السباق نحو التفوق التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث يسعى كل منها إلى اكتساب ميزة اقتصادية وجيوسياسية، بما في ذلك الوصول إلى

الموارد النادرة التي تمكن تطوير هذه الأنظمة، لذا فأن إن ظهور هذه التقنيات من شأنه أن يعيد تنشيط ديناميكيات القوة، واستراتيجيات الدفاع، والتكتيكات العسكرية وسوف تتضخم هذه الديناميكيات بفعل القصص التي تحكي نجاح أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي تنتشر على شبكات التواصل الاجتماعي، في حين تثير تساؤلات حول السيادة والتبعية التكنولوجية وسوف تندلع معركة من أجل النفوذ المعياري في الفضاء الإلكتروني، مع ظهور روايات متباينة حول كيفية الاستجابة للهجمات الإلكترونية ويشكل الانفجار النوعي والكمي للذكاء الاصطناعي تحديا للنظام القائم ويضعف المنظمات الدولية ومصداقيتها، مما يفضي إلى صعود جهات فاعلة غير حكومية ذات أجندات متنوعة [22].

شكل رقم (1) تأثير الذكاء الاصطناعي على الجيوبولتيك والعلاقات بين الدول الكبرى

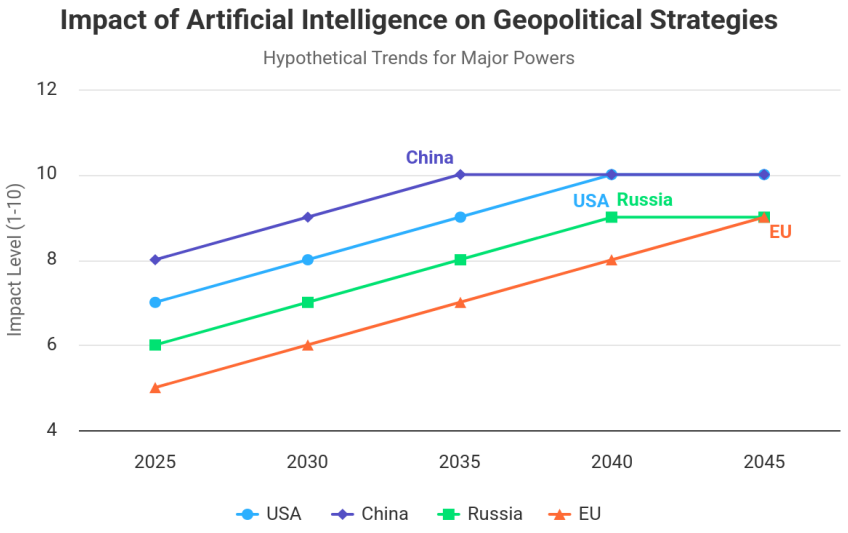

المحور الثالث: التحديات الجيوبولتيكية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

قد تنبع التحديات الأمنية التي تؤدي إلى تآكل القوة أيضًا من الانتشار الواسع النطاق للتكنولوجيات في المجال التجاري على سبيل المثال، كانت المركبات الجوية غير المأهولة تقنية ساعدت الولايات المتحدة بشكل كبير في تحقيق أهدافها العسكرية خلال الحرب العالمية على الإرهاب ومع ذلك، أصبحت الطائرات بدون طيار في الآونة الأخيرة "سلاحًا متطورًا مفضلًا للمنظمات الإرهابية" التي تستخدمه بشكل غير متماثل للتغلب على التفوق التقليدي للدولة القومية وقد ظهرت مثل هذه التأثيرات المترتبة على الانتشار التكنولوجي التي تؤدي إلى تآكل قوة الدولة القومية من خلال تفاقم نقاط الضعف الأمنية في الخطاب المتطور حول الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية وعلى المدى الطويل، من المرجح أن يؤدي اعتماد الناس على الذكاء الاصطناعي إلى بعض التهديدات الوجودية مثل كارثة البطالة والمخاطر الأخلاقية والمخاوف المتعلقة بالخصوصية الشخصية التي غالبًا ما يذكرها العلماء في الأدبيات[23].

ان دمج الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني يطرح مجموعة من المعضلات الأخلاقية والمخاطر الأمنية ونقاط الضعف التي تتطلب فحصًا دقيقًا ويتطلب التصدي لهذه التحديات تعاونًا بين صناع السياسات، وخبراء الأمن السيبراني، وباحثي الذكاء الاصطناعي ومن خلال اعتماد تدابير استباقية وممارسات أخلاقية في الذكاء الاصطناعي، يمكن للمجتمع تعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني مع التخفيف من الأضرار المحتملة [24].

كما قد يثير الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية مخاوف أيضًا، حيث سيأتي وقت حيث سيتم تحديد السياسة الخارجية بشكل مثالي بواسطة الذكاء الاصطناعي، مع مجرد إشراف من البشر لا تزال هناك بعض نقاط الضعف عندما يتعلق الأمر

بالذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، يشعر العديد من الباحثين بالقلق من أن الذكاء الاصطناعي في بعض السنوات يمكن أن يمثل مخاطر محتملة على البشرية [25].

يُهدد ظهور الذكاء الاصطناعي بإحداث اضطرابات في الديناميكيات الجيوسياسية الراسخة وفتح بُعد جديد للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى تشير الأبحاث السابقة إلى أن الجغرافيا السياسية تحتوي على العناصر الأساسية للعلاقات الدولية، والتي يمكن أن تتأثر بوسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت أنشطة الكيانات السياسية في الدول شفافة وعامة وبالتالي قد يؤدي الاستخدام غير المناسب لوسائل التواصل الاجتماعي، مثل تبادل المحتوى بلا حذر، إلى إيذاء المشاعر العامة أو التأثير على الصفقات السياسية والدبلوماسية، ولوحظ أن الشخصيات السياسية في دول مختلفة كثيرًا ما تتبادل التصريحات عبر منصات التواصل الاجتماعيُ عد وسائل التواصل الاجتماعي تقنيات مُحوسبة تعتمد على الإنترنت للتواصل بكميات ضخمة لذلك، تُنتج هذه المنصات تدفقًا هائلًا للمعلومات، مما يُضفي أبعادًا جديدة على العلاقات الدولية والتأثير السياسي[26].

إن التداعيات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي معقدة بقدر ما هي بالغة الأهمية وتشمل معضلة الذكاء الاصطناعي قضايا تتراوح من المراقبة والخصوصية إلى الأسلحة ذاتية التشغيل والتحيزات في اتخاذ القرار وهذه التحديات الأخلاقية ليست مجرد قضايا محلية بل لها تداعيات دولية تؤثر على مناقشات حقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي، إن استخدام الذكاء الاصطناعي في المراقبة، على سبيل المثال، قد يساعد في منع الجريمة، ولكنه يثير أيضا مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية، مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات الدولية وعلى نحو مماثل، قد تعيد

أنظمة الأسلحة المستقلة تعريف الحرب، مما يدفع إلى حوار دولي عاجل حول قواعد جديدة للاشتباك[27].

وبحسب المختصون هنالك تحديات كثيرة تعترض استخدام الذكاء الاصطناعي في التنافس الدولي وصعود القوى العالمية ولعل في مقدمتها:

✓ إساءة الاستخدام :تتمتع قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة غالبًا بطبيعة ثنائية الاستخدام، إذ تنطوي على وعود إيجابية، ولكنها قد تحمل أيضًا مخاطر كبيرة .على سبيل المثال:

➢ يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي كواجهة دردشة لزيادة الإنتاجية أو جمع المعرفة، لكنه قد يُستخدم أيضًا في :

- إنشاء وتعزيز المعلومات المضللة.
- تقديم إرشادات لصنع أسلحة خطيرة.
- شن هجمات إلكترونية.
- التلاعب بالأسواق.
- استخدامات ضارة أخرى.

✓عدم القدرة على التنبؤ والتحيز[28] :غالبًا ما تفتقر خوارزميات الذكاء الاصطناعي، خصوصًا في مجال التعلم العميق(Deep Learning) ، إلى

الشفافية وتحتوي على انحيازات مدمجة .وقد يؤدي ذلك إلى نتائج تمييزية، بما في ذلك:

- تطبيق القانون.
- الرعاية الصحية.
- التوظيف.
- الخطر الوجودي :يشعر العديد من المستثمرين والخبراء بالقلق إزاء إمكانية حدوث "انفجار ذكاء"، حيث قد يُشكّل الذكاء الاصطناعي مخاطر جوهرية على المجتمع البشري .ضمن هذه الأوساط، هناك قلق من أن الذكاء الاصطناعي المتقدم بما يكفي قد يعمل وفقًا لأهداف لا تتوافق مع القيم الإنسانية العالمية، مما قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة وتهديدات وجودي[29].

كما يمكن القول انه اصبح الذكاء الاصطناعي أداة مهمة لتسريع التنمية الاقتصادية للدولة ولكن الذكاء الاصطناعي قد يخل بالتوازن الجيوسياسي من خلال جلب مستوى من التعقيد فريد من نوعه في تاريخ الجغرافيا السياسية العالمية والواقع أن الشرط الأساسي للتحول إلى قوة عظمى يكمن في قدرة الدولة على إنشاء عملاق رقمي يغذي أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بها بالكثير من البيانات وتتمثل ميزة هذه الاستراتيجية في أنها تسمح لأول مرة في التاريخ بتزويد هذا العملاق الرقمي نفسه بتمويل مجاني يمكن أن يأتي حتى من دول أجنبية. بعبارة أخرى، بيانات من المستخدمين الأجانب الذين يستهلكون أيضًا الخدمات التي يقدمها عملاق رقمي محلي وبالتالي، قد تتأثر الجغرافيا السياسية للدول بالسكان أنفسهم على

سبيل المثال، تستفيد أقوى الدول في العالم اليوم، مثل الولايات المتحدة والصين، بشكل كامل من هذه الاستراتيجية. وهذا يسمح لها بالحصول على ميزة اقتصادية، أيضًا على الساحة الدولية[30].

شكل رقم (2) التحديات الجيوسياسية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي

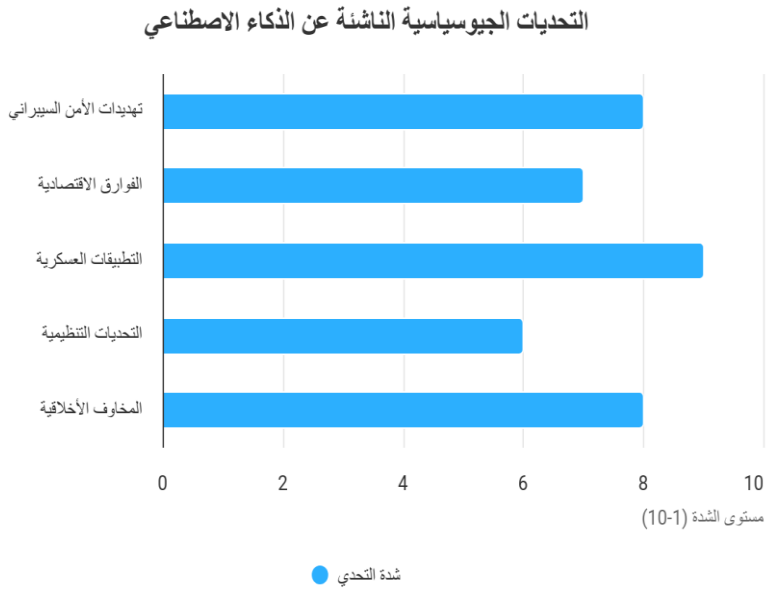

الخاتمة

تمثل العلاقة التفاعلية بين الجيوبولتيك والذكاء الاصطناعي بُعداً محورياً في العلاقات الدولية المعاصرة فمع تزايد اعتماد الدول على الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، تتشكل ديناميكيات القوة التقليدية من جديد. هذا التحول يقدم فرصاً وتحديات تتطلب تعاملاً دقيقاً، من جانب، تستطيع الدول التي تنجح في دمج الذكاء

الاصطناعي في استراتيجياتها تحقيق مزايا كبيرة، مما يحسن عمليات صنع القرار وكفاءة العمليات ولكن من جانب آخر، يثير هذا السباق التكنولوجي مخاوف حرجة، تشمل تهديدات الأمن السيبراني، والمعضلات الأخلاقية المتعلقة باستخدام الأنظمة المستقلة، واحتمالية تصاعد النزاعات الناجمة عن سوء الفهم أو العواقب غير المقصودة.

علاوة على ذلك، تسلط الفوارق الناشئة في الكفاءة التكنولوجية الضوء على الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية. فقد تجد الدول المتخلفة صعوبة في تأكيد نفوذها في عالم تحدد فيه البراعة التكنولوجية القوة الجيوسياسية.

في النهاية، يعد فهم العلاقة المعقدة بين الجيوبولتيك والذكاء الاصطناعي أمراً حاسماً لصناع السياسات والباحثين والمواطنين العالميين على حد سواء من الضروري تعزيز التعاون الدولي وتطوير أطر تنظيمية تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول ولصالح الجميع. ومع المضي قدماً، سيكون المشاركة الاستباقية والحوار أمرين حيويين في تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي مع التخفيف من مخاطره، سعياً نحو مستقبل تعمل فيه التكنولوجيا كمحفز للسلام والاستقرار في الساحة الدولية.

قائمة المراجع والمصادر

([1])Floridi, L. (2023). The ethics of artificial intelligence: principles, challenges,andopportunities.OxfordUniversityPress. https://doi.org/10.1093/oso/9780198883098.001.0001

([2]) Renda, A., Engler, A., & Centre for European Policy Studies (Brussels, Belgium). (2023). What's in a name? : getting the definition of Artificial

Intelligence right in the EU's AI Act. CEPS. https://www.ceps.eu/ceps-publications/whats-in-a-name/

([3])Ahmad, S.F., Han, H., Alam, M.M. et al. Impact of artificial intelligence on human loss in decision making, laziness and safety in education. Humanit Soc Sci Commun 10, 311 (2023). https://doi.org/10.1057/s41599-023-01787-8

([4])Benko, A., & Lányi, C. S. (2009). History of artificial intelligence. In *Encyclopedia of Information Science and Technology, Second Edition* (pp. 1759-1762). IGI global.Berrondo-Otermin, Maialen, and Antonio Sarasa-Cabezuelo. 2023. "Application of Artificial Intelligence Techniques to Detect Fake News: A Review" Electronics 12, no. 24: 5041. https://doi.org/10.3390/electronics12245041

([5])José María Guerrero,Chapter 5 - The history of modern artificial intelligence, Editor(s): José María Guerrero,Mind Mapping and Artificial Intelligence,Academic Press,2023,Pages 129-158,ISBN 9780128201190,https://doi.org/10.1016/B978-0-12-820119-0.00007-8.

([6])Copeland, B. (2024, June 20). history of artificial intelligence (AI). Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/science/history-of-artificial-intelligence

([7])22-Karjian, Ron.(2023). The history of artificial intelligence: Complete AI timeline. https://www.techtarget.com/searchenterpriseai/tip/The-history-of-artificial-intelligence-Complete-AI-timeline

([8]) Haverluk, T. W., Beauchemin, K. M., & Mueller, B. A. (2014). The Three Critical Flaws of Critical Geopolitics: Towards a Neo-Classical Geopolitics. *Geopolitics*, *19*(1), 19–39. https://doi.org/10.1080/14650045.2013.803192

([9]) مخلوف، مريم .(2018) *.الجيوبوليتيك*. الموسوعة السياسية

https://2u.pw/UNxFb

([10]) خشيب، جلال .(2021) .*الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديس* .مركز دراسات الوحدة العربية https://2u.pw/VBfgMELi .

([11]) نادية مصطفى الصالح، أهمية الجيوبولتيك في النظام العالمي، مجلة أوراق ثقافية، السنة السادسة، العدد 31،أيار 2024،ص 454

([12]) المصدر نفسه، ص 454-455.

([13]) Vijayakumar A. (2023). Potential impact of artificial intelligence on the emerging world order. *F1000Research*, *11*, 1186. https://doi.org/10.12688/f1000research.124906.2

([14]) Alba-Iulia Catrinel POPESCU.(2021). THE GEOPOLITICAL IMPACT OF THE EMERGING TECHNOLOGIES. Carol I National Defence University Publishing House.

([15]) Ibid.

([16]) Nikhitha Nelson.(2023). The Geopolitics Of Artificial Intelligence. https://tdhj.org/blog/post/geopolitics-artificial-intelligence/

([17]) Vance, T. R. Geopolitical Implications of Artificial Intelligence in Cybersecurity: A Comprehensive Analysis.

([18])Deependra Singh.(2024). AI and its impact on Geopolitics. https://www.linkedin.com/pulse/ai-its-impact-geopolitics-deependra-singh-suaxc

([19])Ibid.

([20]) Gabriel Silini, Lorenzo Molina.(2024). The geopolitical effects of Artificial Intelligence: The implications on International Relations. mondointernazionale.org. https://2u.pw/t9zwmee1

([21]) MASEVSKI, S., & STOJANOVSKI, S. (2023). ARTIFICIAL INTELLIGENCE: GEOPOLITICAL TOOL OF MODERN

COUNTRIES. *Contemporary Macedonian Defense/Sovremena Makedonska Odbrana*, *23*(44).

([22]) Emmanuel R. Goffi, Fabian Toux.(n.d). Anticipating the Geopolitical Impact of Advanced AI. https://radar.gesda.global/the-relation-of-advanced-ai-to-the-future-of-peace-and-war

([23]) Vijayakumar A.

([24]) Vance, T. R

([25])Gabriel Silini, Lorenzo Molina.

([26]) MASEVSKI, S., & STOJANOVSKI, S.

([27]) Deependra Singh.

([28]) The Interplay Between Artificial Intelligence and Geopolitics.(n.d). Geopolitical Report ISSN 2785-2598 Volume 41 Issue 19 SpecialEurasia OSINT Unit. https://www.specialeurasia.com/2024/04/22/artificial-intelligence-2/

([29]) Lucas Greenbaum, Frank Long, and Wilson Shirley.(2023). The generative world order: AI, geopolitics, and power. https://www.goldmansachs.com/insights/articles/the-generative-world-order-ai-geopolitics-and-power

([30])Leaders George Krasadakis.(2023) How is AI Changing the Global, Geopolitical System?. https://medium.com/60-leaders/how-is-ai-changing-the-global-geopolitical-system-528e8ac29c1f

أثر التكنولوجيا على نظريات الجغرافيا السياسية

(الفضاء السيبراني باعتباره إقليم جديد)

The Impact of Technology on Geopolitical Theories

(Cyberspace as a New Territory)

أيمن عمر

باحث مستقل، اليمن

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة تأثير التقدم التكنولوجي على مفاهيم ونظريات الجغرافيا السياسية، مع التركيز على ظهور الفضاء السيبراني كإقليم جديد للصراع الدولي. تُظهر الدراسة أن الثورة التكنولوجية الراهنة، التي تتسم باندماج الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس والتطورات في الحوسبة الكمومية، أعادت صياغة العلاقات الدولية. يوازي الفضاء السيبراني الأقاليم التقليدية (البر، البحر، الجو، الفضاء الفيزيائي)، لكنه يتسم بسمات فريدة مثل اللامركزية، تضخم دور الفاعلين غير الدولتيين، وصعوبة الإسناد القانوني للهجمات.

تُبرز الدراسة الحاجة إلى إعادة النظر في النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية، إذ لم تعد القوة تُقاس فقط بالعوامل المادية، بل أصبحت القدرات السيبرانية عنصرًا حاسمًا. تضمنت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للصراع الرقمي: احتكار القوة من قبل أفراد أو كيانات غير دولية، ظهور نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب للهيمنة الرقمية، وصراع شامل تتداخل فيه كل الفواعل الدولية وغير الدولية.

في الختام، تؤكد الدراسة أهمية صياغة منظومة قانونية دولية تعزز الحوكمة الرقمية وتحمي الأمن السيبراني العالمي، مع التركيز على بناء القدرات في الدول النامية لمواكبة التحولات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: التحولات الجيوبوليتيكية، الاستشراف الاستراتيجي، الفضاء السيبراني، الجغرافيا السياسية، السيادة الرقمية.

Abstract

This study examines the impact of technological progress on the concepts and theories of geopolitics, focusing on the emergence of cyberspace as a new territory for international conflict. The study shows that the current technological revolution, characterized by the integration of artificial intelligence, fifth-generation networks, and developments in quantum computing, has reshaped international relations. Cyberspace parallels traditional territories (land, sea, air, physical space), but it has unique features such as decentralization, the expanding role of non-state actors, and the difficulty of legally attributing attacks.

The study highlights the need to reconsider traditional geopolitical theories, as power is no longer measured solely by physical factors, but cyber capabilities have become a decisive element. The study includes three future scenarios for digital conflict: the monopoly of power by individuals or non-state entities, the emergence of a bipolar or multipolar system of digital dominance, and a comprehensive conflict in which all international and non-state actors are intertwined. In conclusion, the study emphasizes the importance of formulating an international legal system that enhances digital governance and protects global cybersecurity, with a focus on building capacity in developing countries to keep pace with digital transformations.

Keywords: Geopolitical transformations, strategic foresight, cyberspace, geopolitics, digital sovereignty.

أثر التكنولوجيا على نظريات الجغرافيا السياسية

(الفضاء السيبراني باعتباره إقليم جديد)

مقدمة

تُعَدّ الجغرافيا السياسية حقلًا علميًّا متعدد الأبعاد يُعنى بتحليل علاقات السلطة والنفوذ في إطار الموقع والمساحة والموارد، وقد شهدت عبر تاريخها محطات تحوّل رئيسة تواكب تطوُّر الأدوات والتقنيات التي استخدمتها الدول والقوى المختلفة في سعيها للسيطرة وبسط النفوذ. فمنذ حقبة الإمبراطوريات البرّية الأولى التي ارتكزت على نظرية "القوة البرّية"[1] عند فريدريك راتزل، مرورًا بصعود القوى البحرية في نهاية القرن التاسع عشر كما أوضح ألفرد ماهان[2]، ثمّ الانتقال إلى عصر "القوة الجوّيّة"[3] إبان الحربين العالميتين وما رافقه من تغيّرات جذرية في أساليب الحرب والردع، ظلّت العوامل التكنولوجية تؤثر باستمرار في صوغ الرؤى والنظريات حول كيفية إدارة الصراع العالمي والتحكّم بالإقليم.

على مدار القرن العشرين، اكتسب الفضاء الخارجي (منظومة الأقمار الصناعية والصواريخ البالستية العابرة للقارات) بعدًا استراتيجيًّا جديدًا في رسم توازنات القوى بين المعسكرات الكبرى، ولا سيما خلال الحرب الباردة. لكنّ التحوّل الأكثر عمقًا برز في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حين اندمجت ثورة المعلومات وطفرة الاتصالات الرقمية مع التطورات المذهلة في هندسة الحواسيب والشبكات، ليظهر **"الفضاء السيبراني"** كميدان افتراضي تتنافس فيه الدول والجماعات والأفراد على حدّ سواء. وبهذا، دخلنا مرحلةً تتجاوز المفاهيم الجيوبوليتيكية القديمة التي تُركّز على السيطرة البرّية والبحرية والجوّية فقط، وأصبح هذا الفضاء الرقمي – بكل طبقاته التقنية والتنظيمية والاجتماعية – جزءًا رئيسًا من منظومة الأمن القومي للدول، ومن ثمّ ساحة صراع حيويّة لا تقلّ أهمية عن سائر الأقاليم المادية.

اليوم، وفي ظلّ الثورة الصناعية الرابعة التي اتسع نطاقها لتشمل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ، بات النفوذ الرقمي يشكّل جزءًا محوريًّا من سياسات الدول في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية. ولم يعد ممكنًا عزل مفهوم "القوة" عن تجلّياته الرقمية؛ إذ تظهر طفرات جديدة في عمليات القرصنة والتجسس الإلكتروني والهجمات السيبرانية المنظمة، تقف خلفها أحيانًا دول عظمى وأحيانًا أخرى شركات تكنولوجية أو حتى مجموعات قرصنة ذات إمكانات متقدمة. وبات مصطلح "**السيادة الرقمية**"[4] يوازي في أهميّته السيادة التقليدية على الحدود والمياه الإقليمية والأجواء، بل ربما يفوقها في بعض الأحيان نظرًا إلى القيمة الهائلة للبيانات والمعلومات المترتّبة على التحكّم في البنى التحتية الرقمية.

تأتي هذه الدراسة في محاولةٍ لاستكشاف الأطر النظرية والعملية التي تظهر عند تقاطع الجغرافيا السياسية بتطوّرات التكنولوجيا الحديثة، وكيف تسهم هذه التقنيات في استحداث فضاء جيوسياسي جديد قابلٍ لتبديل موازين القوى العالمية. لقد تجلّت أبرز تلك المعالم في بروز "**إقليم سيبراني**" تحتاج الدول إلى فهم خصوصياته من أجل إدارة المخاطر والفرص الناشئة عنه. وتنبع أهمية هذه المقاربة من محدودية الطرح العلمي العربي الراهن حول هذا الموضوع، ومن اتساع نطاق التأثير الرقمي على مختلف السياسات العامة، بما فيها الدفاع والأمن والاقتصاد والتواصل الاجتماعي والثقافي

من هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة للإجابة عن تساؤل رئيس:

(ما تأثير التقدّم التكنولوجي على مفاهيم ونظريات الجغرافيا السياسية؟)

وكيف يمكن فهم طبيعة الصراع حول الفضاء السيبراني الذي أخذ مكانته جنبًا إلى جنب مع الأقاليم التقليدية (البر، البحر، الجو، والفضاء الخارجي)؟ وهل باتت هناك حاجة إلى مراجعات جذرية للنظريات الكلاسيكية في الجيوبوليتيك لتتلاءم مع هذا الإقليم الجديد وما يرافقه من تحولات في طبيعة الصراع الدولي؟

❖ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة الدراسة في رصد حجم وحدود أثر التقدّم التكنولوجي على مفاهيم الجغرافيا السياسية التقليدية، وصولًا إلى ظهور مفاهيم ونظريات حديثة أو متجددة تتعلق بالسيطرة على الفضاء السيبراني. وانطلاقًا من هذه المشكلة الرئيسة تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما أهم التغيرات التي حدثت في مجال الجغرافيا السياسية ونظرياتها بسبب التقدّم التكنولوجي؟
- ✓ ما الآثار المترتبة على هذه التغيرات بالنسبة لهيكلية واستراتيجيات الصراع الدولي؟
- ✓ ما مستقبل الجغرافيا السياسية في ظلّ التحوّلات الرقمية وظهور فضاءات جديدة؟

❖ فرضية الدراسة

تفترض هذه الورقة البحثية أنّ الثورة المعلوماتية الرابعة قد أفضت إلى تغييرات جوهرية في المفاهيم التقليدية للجغرافيا السياسية، الأمر الذي أفرز مصطلحات ومفاهيم جديدة انعكست على طرق ووسائل السيطرة والهيمنة الجيوسياسية والاستراتيجية. ويندرج الفضاء

السيبراني في مقدمة هذه التحولات، التي قد تعيد صياغة ''نظرية القوة'' في حقل الجغرافيا السياسية.

❖ أهداف الدراسة

- ✓ اختبار تأثير التقدّم التقني على النظريات الكلاسيكية للجغرافيا السياسية القوة البرية، البحرية، والجوية.
- ✓ الكشف عن أهم التغيرات المفترضة في مفاهيم الجغرافيا السياسية نتيجة بروز أقاليم أو فضاءات جديدة ذات طبيعة افتراضية.
- ✓ اقتراح سيناريوهات واستشراف سياسات عامة حديثة تواكب التقدّم التكنولوجي وتحقيق أقصى استفادة ممكنة للدول والأفراد.

❖ أهمية الدراسة

- ✓ حداثة الموضوع المتناول وحيويته: حيث ما يزال تناول الفضاء السيبراني كإقليم جديد في الدراسات الجيوسياسية محدودًا.
- ✓ مواكبة التقدّم التكنولوجي: إذ يمثل هذا التقدّم رافدًا مهمًا يعيد تشكيل الأطر المعرفية والتطبيقات العملية في العلاقات الدولية.
- ✓ الإسهام في صياغة خيارات جديدة لصنّاع القرار من خلال إبراز التغيرات الجيوبوليتيكية المتوقعة، وتقديم توصيات مستندة إلى معطيات واقعية وتوجهات مستقبلية.

❖ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على:

- ✓ المنهج الاستقرائي – التحليلي في الجزء الأول، بهدف رصد العلاقة بين التكنولوجيا والجغرافيا السياسية وكيفية تطورها ومدى تأثير التقدّم التقني على مفاهيم السيطرة والنفوذ.
- ✓ المنهج الاستشرافي (Foresight Methodology) في الجزء الثاني، لبناء سيناريوهات مستقبلية حول طبيعة الصراع في الفضاء السيبراني وكيفية هيكلته دوليًا.

إنّ ظهور الإقليم السيبراني وتزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والاتصالات فائقة السرعة كشفا عن مكامنٍ جديدة للصراع الدولي، ونوَّعا في الوقت نفسه خريطة الفواعل المؤثّرة فيه، لتشمل لأول مرة أطرافًا غير دولتية قادرة على مضاهاة نفوذ بعض الحكومات، سواء عبر السيطرة على أدوات الاتصال الاجتماعي أو تطوير برمجيّات فائقة القدرة على الاختراق والتعطيل. وتداخلت في هذا المشهد المعقّد أبعادٌ قانونية وتنظيمية وأخلاقية، جعلت من الصعب على المجتمع الدولي الاتفاق على أطرٍ موحّدة للحوكمة السيبرانية أو التعاون الأمني الرقمي، ما أدّى إلى ازدياد احتمالات تصاعد النزاعات "غير المرئية" في الساحة السيبرانية، وبروز أنماطٍ هجينةٍ من الحروب تمزج بين العمليات الميدانية وأساليب الحرب الإلكترونية.

بناءً على ذلك، تتمحور هذه الدراسة حول قراءةٍ نقدية للتطورات التكنولوجية وكيف انعكست على ركائز الجغرافيا السياسية، وذلك عبر رصد التحوّلات التي طرأت على الأقاليم التقليدية (البرّ، البحر، الجوّ، الفضاء الخارجي) بفعل التقدّم التقني، ثمّ بيان كيفية تشكّل الفضاء السيبراني بوصفه ميدانًا جديدًا للهيمنة والتنافس الاستراتيجي. وأخيرًا، نعرض أبرز السيناريوهات المحتملة للصراع في هذا الإقليم الافتراضي، محاولين تسليط الضوء على الفرص والمخاطر التي تواجه الدول العربية والنامية في سعيها لضمان تموضعٍ ملائمٍ في هذه المنافسة. ومن ثَمّ فإنّ هذه الورقة تمثّل مساهمةً بحثيّة في توضيح الملامح الأولية لهذا المجال الناشئ، آملين أن تشكّل قاعدةً معرفيةً تحفّز الباحثين وصنّاع القرار على اعتماد مناهجٍ أكثر شمولًا وابتكارًا في تقييم مستقبل السيطرة الجيوسياسية في عصر الرقمنة.

المحور الأول: التغيرات التي حدثت في مجال الجغرافيا السياسية ونظرياتها بسبب التقدم التكنولوجي

تُعَدّ الجغرافيا السياسية حقلاً دراسيًّا استراتيجيًّا يتناول العلاقة الوثيقة بين السلطة والموقع الجغرافي والدولة. وقد خضعت هذه العلاقة لتطوّرات متسارعة عبر التاريخ، خصوصًا عند كلّ طفرة تكنولوجية غيّرت من طبيعة أدوات القوة. وفي الوقت الذي كانت فيه القوى الكبرى تهيمن على البرّ ثمّ البحر فالجوّ، بدت حدود السيطرة تتّسع يومًا بعد يوم متأثرةً بتحوّلات العصر. ومع ظهور منظومات الاتصالات الحديثة والأقمار الصناعية والثورة المعلوماتية والرقمية، توسّع مجال الجغرافيا السياسية ليشمل أقاليم جديدة ومبتكرة، تؤثّر في صياغة استراتيجيات الدول وطبيعة الصراع العالمي.

يشير مفهوم "**الأقاليم الجديدة للسيطرة**"[5] إلى فضاءاتٍ لم تكن ضمن نطاق التفكير الجيوبوليتيكي الكلاسيكي، مثل إقليم الفضاء الخارجي الذي يسمّى أحيانًا "**الفضاء الفيزيائي**" (**Physical Space**) بما فيه من مدارات للأقمار الصناعية، وإقليم الفضاء الرقمي أو السيبراني (Cyber Space) الذي بات يجتذب تنافسًا محمومًا بين الدول والجماعات والأفراد على حدّ سواء. وفي ضوء هذه المستجدّات، ظهرت حاجة ماسّة لإعادة النظر في نظريات الجغرافيا السياسية الكلاسيكية (القوة البرية، القوة البحرية، والقوة الجوية)؛ إذ إنّ التحوّل التكنولوجي الراهن يدفع باتجاه بلورة رؤًى جيواستراتيجية حديثة تُراعي تلك الأقاليم غير التقليدية.

أولا: ظهور أقاليم جديدة للسيطرة

1. إقليم الفضاء الفيزيائي

يشير مصطلح "إقليم الفضاء الفيزيائي"[6] إلى نطاقٍ يتجاوز الغلاف الجوي للأرض، ويشمل المدارات التي تدور فيها الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية، بالإضافة إلى المساحات التي يمكن استغلالها في المجالات التجارية أو الدفاعية خارج كوكب الأرض. وعلى الرغم من أنّ الاهتمام بالفضاء الخارجي ليس حديثًا – فقد بدأ منذ منتصف القرن العشرين مع سباق التسلّح الفضائي خلال الحرب الباردة[7] – إلا أنّ التطور التكنولوجي الكبير في العقود الأخيرة انعكس بشكل نوعي على هذا المجال.

1.1.دور التكنولوجيا في عسكرة الفضاء

لعب التقدّم التكنولوجي في مجال الصواريخ عابرة القارات وتطور منظومات الدفع الصاروخي (Reusable rockets) دورًا محوريًّا في تعزيز طموح الدول للسيطرة على الفضاء[8]. في الحقبة السابقة، كانت القدرة على إرسال الأقمار الصناعية أو المركبات الفضائية مقتصرةً إلى حد كبير على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (ثمّ روسيا لاحقًا). أمّا اليوم، فقد ظهرت دول أخرى مثل الصين والهند، فضلًا عن بروز القطاع الخاص (مثل شركة "سبيس إكس" الأمريكية)، ما أدّى إلى زيادة حدة التنافس.

- **من الناحية العسكرية**، بات الفضاء الفيزيائي مكوّنًا رئيسًا في منظومة الأمن القومي للدول المتقدمة، خصوصًا في مجال بناء

أقمار صناعية مخصّصة للاتصالات العسكرية والاستطلاع والتجسّس والتشويش الإلكتروني.

- **من الناحية التجارية**، ازدادت أهمية صناعة الإطلاق الفضائي منخفض التكلفة وصيانة الأقمار الصناعية، فيما تسعى بعض الشركات نحو استخراج المعادن من الكويكبات والاستكشاف القمري.

2.1.الأبعاد الاستراتيجية للسيطرة على الفضاء الفيزيائي

مع تسارع التطور التكنولوجي وتعقيد الصراعات الدولية، برز الفضاء الفيزيائي كمجال حاسم للهيمنة الاستراتيجية. لم يعد الفضاء مجرد امتداد للبحث العلمي أو استكشاف الكواكب، بل أصبح ساحة للصراع الجيوسياسي، يتحدد فيها التفوق الدولي. تتجسد هذه الأهمية في ثلاثة أبعاد رئيسية: التفوق المعلوماتي، الردع الفضائي، وإعادة تشكيل توازن القوى الدولية.

•التفوق المعلوماتي

من يملك القدرة على التحكم بالأقمار الصناعية يتمتع بميزة استباقية في جمع وتحليل المعلومات الدقيقة. تُستخدم الأقمار الصناعية لتوفير صور عالية الدقة لمناطق النزاع، تتبع التحركات العسكرية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية، مما يمنح الدول قدرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة(9).

فضلًا عن ذلك، تشكل الأقمار ركيزة حيوية في أنظمة الاتصالات العسكرية، حيث تتيح الاتصالات المشفرة بين القوات والوحدات القيادية، حتى في بيئات يصعب فيها استخدام

البنية التحتية التقليدية. كذلك، تُعد أنظمة الملاحة العالمية مثل GPS وGLONASS أدوات استراتيجية توجه العمليات العسكرية، بدءًا من الطائرات المسيرة وصولًا إلى الصواريخ الدقيقة. بهذا، يصبح التفوق المعلوماتي الذي يوفره الفضاء سلاحًا غير مرئي، لكنه حاسم في تحديد نتائج الصراعات.

•الردع الفضائي

إلى جانب جمع المعلومات، طوّرت الدول الكبرى أدوات للردع الفضائي، أبرزها الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية (ASAT). هذه الأسلحة، التي يمكنها تدمير الأقمار أو تعطيل وظائفها، تتيح للدول شلّ قدرات خصومها العسكرية والاتصالية[10]. الصين على سبيل المثال، أثبتت قدرتها في هذا المجال عام 2007 حين أسقطت قمرًا صناعيًا قديمًا، مما أثار جدلًا دوليًا واسعًا حول عسكرة الفضاء[11].

علاوة على ذلك، برزت الهجمات السيبرانية كوسيلة لتعطيل أنظمة الأقمار الصناعية وسرقة بياناتها، مما يضيف بُعدًا جديدًا للصراعات الفضائية. كما أصبحت تقنيات التشويش الكهرومغناطيسي وسيلة فعالة لتعطيل الإشارات بين الأقمار ومحطاتها الأرضية، مما يحد من فعالية العمليات العسكرية. هذا النوع من الردع يمنح الدول قوة غير تقليدية لتعطيل تكنولوجيا العدو دون الحاجة إلى اشتباك مباشر.

•توازن القوى الجديد

مع التطورات المتسارعة في مجال الفضاء، لم يعد التفوق العسكري التقليدي وحده كافيًا لضمان الهيمنة الدولية. بات الوصول الآمن إلى الفضاء والتحكم في تقنياته يشكلان معيارًا

رئيسيًا لتحديد موقع الدول في النظام الدولي. الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، أدركت أهمية احتكار التكنولوجيا الفضائية، حيث أصبحت برامج مثل "ستارلينك" وأسلحة الفضاء أدوات لتعزيز التفوق العسكري والاقتصادي. في الوقت ذاته، يلعب التعاون الفضائي دورًا في بناء التحالفات الدولية، كما يظهر في مشاريع مثل محطة الفضاء الدولية التي تجمع قوى كبرى في إطار مشترك. على الجانب الآخر، أدت عسكرة الفضاء إلى تعزيز مكانة الجيوش المتطورة، مع إنشاء وحدات متخصصة مثل **"قوة الفضاء"** الأمريكية التي تُظهر تحولًا استراتيجيًا في رؤية الأمن القومي[12].

3.1.انعكاس التطورات الفضائية على النظريات الجيوبوليتيكية

شهدت التحولات التكنولوجية الكبرى في مجال الفضاء تغييرات عميقة في الفكر الجيوبوليتيكي، مما جعله مجالًا محوريًا لإعادة صياغة معادلات القوة الدولية. لم تعد النظريات التقليدية في الجيوبوليتيكا، التي ركزت على أهمية الأبعاد البرية والبحرية والجوية، قادرة على استيعاب التعقيد المتزايد الناتج عن إدماج الفضاء الخارجي كبعد مستقل ومؤثر في موازين القوى. الهيمنة الفضائية الآن لم تعد خيارًا تكميليًا، بل باتت عاملًا استراتيجيًا قادرًا على تعزيز التكامل العملياتي بين القوى العسكرية التقليدية وتحقيق تفوق نوعي.

تشكل الأقمار الصناعية العمود الفقري لهذه الهيمنة، حيث تقدم إمكانيات غير مسبوقة في إدارة العمليات العسكرية والاستخباراتية. فخلال حرب الخليج عام 1991، أظهرت أنظمة GPS الدور المحوري في توجيه الصواريخ وتنسيق العمليات الميدانية[13]، مما أثبت الأهمية الاستراتيجية للبنية التحتية الفضائية. هذه التكنولوجيا لم تقتصر على المجالات

العسكرية فحسب، بل امتدت إلى التطبيقات المدنية التي تعزز من القوة الناعمة للدول. الأقمار الصناعية أصبحت أساسية في مراقبة التغيرات المناخية، إدارة الكوارث، ودعم الاتصالات العالمية، مما يوسع نطاق تأثير الهيمنة الفضائية إلى مجالات متعددة.

1.3.1.التحول من "الجغرافيا السياسية" إلى "الأسترو–جيوسياسية"–Astro) geopolitics):

محاولات أكاديمية لبلورة مفهوم جديد لدراسة الفضاء كنطاق جغرافي سياسي يتطلّب تحليلًا مستقلًا، باعتباره بات ساحة صراع ينعكس على الأمن القومي والاقتصادات العالمية. دفعت هذه التطورات إلى بلورة مفهوم **"الأسترو–جيوسياسية"** الذي يُعد استجابة نظرية لتحول الفضاء إلى مجال مستقل للصراع الجيوسياسي(14). لم يعد الفضاء مجرد ساحة دعم للمجالات التقليدية، بل تحول إلى مسرح للصراعات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي. السباق بين الولايات المتحدة والصين لتطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية يعكس هذا التحول، حيث إن القدرة على شلّ البنية التحتية الفضائية للخصوم باتت عامل ردع رئيسيًا. الجدير بالذكر أن دولًا أخرى مثل الهند واليابان والدول الأوروبية دخلت هذا السباق، مما يشير إلى عولمة المنافسة الفضائية.

من منظور اقتصادي، أصبحت البنية الفضائية عنصرًا محوريًا في دعم الاقتصاد العالمي. النقل البحري والجوي، المدن الذكية، والاتصالات الرقمية تعتمد على الأقمار الصناعية كركيزة أساسية. علاوة على ذلك، فإن الاستكشافات المستقبلية لموارد الفضاء، مثل الهيليوم–3 الموجود على سطح القمر وإمكانية التعدين على الكويكبات، تعزز من الأهمية الاستراتيجية

للفضاء كمصدر للموارد. هذا الاتجاه يُظهر أن السيطرة على الفضاء ليست فقط وسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني، بل أيضًا ضمانًا لتأمين الموارد التي قد تكون شحيحة في المستقبل.

أما على مستوى توازن القوى الدولية، فإن السيطرة على الفضاء أصبحت عاملاً حاسمًا في صياغة النظام الدولي. الدول التي تمتلك القدرة على تطوير تقنيات فضائية متقدمة تتمتع بمزايا استراتيجية تمكنها من فرض نفوذها الجيوسياسي. هذا الاحتكار للتكنولوجيا الفضائية، الذي تقوده الولايات المتحدة وروسيا والصين، يعزز من قدرتها على تحديد قواعد اللعبة الدولية. مع ذلك، التعاون الدولي في مشاريع مثل محطة الفضاء الدولية يُظهر جانبًا مختلفًا، حيث تبرز إمكانيات بناء شراكات علمية واستكشافية عابرة للحدود، على الرغم من التنافس المحتدم في مجالات مثل عسكرة الفضاء.

في النهاية، يمكن القول إن التطورات الفضائية أعادت صياغة الفكر الجيوبوليتيكي بطرق عميقة، مما دفع إلى تطوير مفاهيم جديدة تعيد تعريف القوة والهيمنة في العصر الحديث. الفضاء لم يعد مجرد بيئة علمية أو تقنية، بل أصبح ساحة استراتيجية حيوية تتطلب استثمارات ضخمة لضمان موقع تنافسي في النظام الدولي المتغير. ومع تصاعد التحديات المتعلقة بالتنافس على الموارد وعسكرة الفضاء، يبقى التساؤل حول ما إذا كان بالإمكان بناء نظام عالمي يحافظ على الفضاء كبيئة سلمية ومستدامة أم أنه سيصبح امتدادًا لصراعات الأرض ونزاعاتها المعقدة.

2.إقليم الفضاء السيبراني

يُعرّف الفضاء السيبراني بأنّه عالم افتراضي ينشأ من تفاعل أجهزة الحاسوب والشبكات الرقمية مع بعضها بعضًا، وتشمل تلك الشبكات الإنترنت بجميع مكوّناتها، إضافةً إلى الأنظمة الإلكترونية المغلقة وشبكات الاتصالات والخدمات المالية. وقد جاء هذا الفضاء ليمثّل قفزةً نوعية في بُنية الصراع العالمي، إذ باتت الدول تتعامل معه على أنّه "مسرح عمليات" مستقلّ يشابه في قيمته الاستراتيجية الأقاليم الجغرافية التقليدية[15].

1.2.السمات الفريدة للفضاء السيبراني

- **اللاّمركزية** :يصعب إخضاع الفضاء السيبراني لإشراف دولةٍ واحدة أو جهةٍ مركزية؛ فهو موزّع بين آلاف الخوادم والمزودين حول العالم.
- **غموض الفاعلين** :يستطيع مهاجم إلكتروني واحد أن يتخفّى خلف طبقات متعدّدة من بروتوكولات الأمان وعناوين الشبكة (IPs) المزيفة، ما يجعل نسبة الهجوم إلى جهة معينة (Attribution) تحدّيًا كبيرًا لدولٍ تطبّق معايير الردع التقليدي.
- **تضخّم دور الفاعلين غير الدولتيين** :لم تعد السيطرة السيبرانية مقتصرةً على الحكومات؛ فهناك شركات تكنولوجية ضخمة تحوز بيانات ملايين المستخدمين حول العالم، وجماعات "هاكرز" قد تنافس في قدراتها السيبرانية بعض الدول النامية.

- **تقاطع أمن البنى التحتية** :ترتبط شبكة الكهرباء ومحطات الطاقة والمطارات والمصارف بشبكات الإنترنت، فيتزايد خطر **"الهجمات الحرجة"** (**Critical Attacks**)التي تشلّ قطاعات حيوية من الدولة.

2.2.البعد الجيوسياسي للفضاء السيبراني

- **السيادة الرقمية** :(**Digital Sovereignty**) أدركت دول عديدة، أبرزها الصين وروسيا، أنّه ينبغي تشديد الرقابة على قطاع الإنترنت المحلي، وإنشاء بدائل داخلية لخوادم المواقع والتطبيقات، تحسّبًا لأيّ عقوبات خارجية أو اختراقات.

- **حروب الوكالة السيبرانية** :قد تستخدم الدول مجموعات قراصنة مستقلّة ظاهريًّا لشنّ هجمات على خصومها؛ وذلك لتفادي تحمّل المسؤولية المباشرة والتبعات القانونية[16]. مثل قراصنة الظل التابعين للحكومة الروسية.

- **الاقتصاد والابتكار** :أصبحت البيانات (**Big Data**) **"نفط العصر الرقمي"**؛ فمن يهيمن على تجميعها وتحليلها يُمكنه التحكّم في أسواقٍ تجارية كبرى وتوجيه الرأي العام والسياسات الإعلامية[17].

- **التداخل مع القوة الناعمة** :تسمح منصّات التواصل الاجتماعي بتوجيه رسائل دعائية عابرة للحدود، تروج لأيديولوجيات أو حملات تضليل

إعلامي (Disinformation) تستخدمها الدول للتأثير في انتخابات أو زعزعة استقرار أنظمة.

3.2.انعكاسات التقدّم التكنولوجي على الحقل النظري للجغرافيا السياسية

انعكاسات التقدم التكنولوجي تمثل تحولًا نوعيًا يستلزم إعادة النظر في الركائز النظرية التقليدية لهذا المجال. فالتطور الرقمي لم يقتصر على تعديل بعض المفاهيم القائمة، بل أدى إلى إعادة صياغة شاملة لمنظومة المفاهيم الجيوسياسية، مما يتطلب إطارًا تحليليًا جديدًا قادرًا على استيعاب هذه التحولات. من أبرز هذه التحولات، توسّع مفهوم "الحدود" ليشمل أبعادًا غير مادية تتجسد في "**الحدود الرقمية**"، التي تُعززها الدول من خلال بناء منظومات للأمن السيبراني تتضمن الجدران النارية (Firewalls) وآليات ترشيح المحتوى على الإنترنت. هذه الحدود الرقمية تتجاوز كونها أدوات تقنية لتصبح امتدادًا للسيادة الوطنية في الفضاء الافتراضي، ما يعيد تعريف مفهوم السيادة ذاته في سياق العولمة الرقمية.

على صعيد القوة، شهدت معايير الهيمنة الدولية تحولًا عميقًا مع صعود "**القوة السيبرانية**" (Cyber Power) كعامل محوري في تصنيف الدول. لم تعد القوة تُقاس حصريًا بالمؤشرات التقليدية مثل الكثافة السكانية أو القوة الاقتصادية والعسكرية، بل باتت القدرات الرقمية للدول عاملًا محددًا في تعزيز مكانتها ضمن النظام العالمي. القدرة على شن هجمات سيبرانية دفاعية وهجومية، وحماية البنية التحتية الرقمية، والتحكم في تدفق المعلومات تُعد اليوم أدوات استراتيجية تعكس الهيمنة الرقمية للدول. هذا التحول يُبرز الفضاء السيبراني

كساحة جديدة للصراع الجيوسياسي، حيث يمكن تحقيق النفوذ دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية للقوة الصلبة.

إزاء هذه الديناميات المستجدة، يفرض الواقع الرقمي المعقد ضرورة تطوير نظريات هجينة تمزج بين الجغرافيا السياسية الكلاسيكية وعلوم الحوسبة والشبكات. يعد مفهوم "الجغرافيا السيبرانية" (Cyber Geography) إطارًا واعدًا لفهم توزيع النفوذ الرقمي ورسم خرائط الديناميات الافتراضية. من خلال هذا المنظور، يُمكن تحليل ظاهرة انقسام الفضاء الرقمي إلى "إنترنت مجزأ" (Splinternet)، حيث تقوم الدول بتأسيس مناطق نفوذ رقمية تعكس أولوياتها الاستراتيجية والثقافية والأمنية. هذا الانقسام لا يعبر عن مجرد اختلافات تقنية، بل يعيد إنتاج أنماط التنافس الجيوسياسي على الموارد والنفوذ، ولكن في هيئة رقمية تتطلب أدوات تحليل مبتكرة.

إن هذا التحول النظري يعكس تزايد التشابك بين الأبعاد المادية وغير المادية للصراع الدولي، مما يضع على عاتق الأكاديميين والممارسين في الحقل مسؤولية تطوير أطر تحليلية متكاملة. هذه الأطر يجب أن تكون قادرة على معالجة التعقيد المتزايد للنظام الدولي المعاصر، حيث تتقاطع الاعتبارات الجغرافية التقليدية مع ديناميات الفضاء السيبراني، لتعيد تشكيل خرائط النفوذ العالمية في القرن الحادي والعشرين.

4.2.الأبعاد الأخلاقية والتنظيمية للفضاء السيبراني

تمثل الأبعاد الأخلاقية والتنظيمية للفضاء السيبراني تحديًا معقدًا يستدعي تأملًا عميقًا وتطويرًا مستمرًا للحوكمة الرقمية. من أبرز هذه التحديات، غياب أطر قانونية دولية موحدة

يمكن أن توازي في فعاليتها نظم مثل "اتفاقيات جنيف" التقليدية. باستثناء بعض الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية، لا توجد آلية شاملة تُلزم الدول بقواعد محددة تنظم السلوك في الفضاء السيبراني، ما يُبقي هذا المجال مفتوحًا أمام التجسس الإلكتروني، والهجمات السيبرانية غير المعلنة، وصراعات ذات طابع غامض يصعب تحديد مرتكبيها أو التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية فيها.[18]

في سياق آخر، يبرز أمن الخصوصية كإشكالية أخلاقية محورية، حيث تتزايد قدرات الدول والشركات على جمع البيانات الشخصية واستغلالها، مدعومة بتطورات في تقنيات الذكاء الاصطناعي. هذا الوضع يُعرّض الأفراد لمخاطر الاختراق والتتبع الرقمي، مما يعكس تحديًا مزدوجًا: فمن جهة، تعزز الدولة قوتها السيبرانية من خلال هذه القدرات، ومن جهة أخرى، تُثار تساؤلات عميقة حول مدى احترام حقوق الإنسان في البيئة الرقمية. هنا، يتقاطع النقاش حول الأمن القومي مع الالتزامات الأخلاقية الدولية، مما يُعقد التوازن بين القوة والعدالة.

أما على صعيد المسؤولية الجنائية، فإن الطبيعة العابرة للحدود للهجمات السيبرانية تخلق فجوة قانونية يصعب سدها. فغالبًا ما تمتنع الدول عن الاعتراف بمسؤوليتها عن هذه الهجمات، أو تُحجم عن التعاون الدولي من خلال رفضها توقيع معاهدات تلزمها بتسليم الجناة أو المشاركة في التحقيقات. هذا الفراغ التنظيمي يعزز من حالة الإفلات من العقاب، حيث يُصبح تعقب الجناة أو تقديمهم للمساءلة القانونية شبه مستحيل، مما يُشجع على مزيد من الاستغلال العدواني للفضاء السيبراني.

بالتالي، فإن هذه الأبعاد الأخلاقية والتنظيمية تُشكل تحديًا مركبًا يستدعي استجابات جماعية ومقاربات جديدة تعكس تعقيد الفضاء السيبراني كبيئة استراتيجية عابرة للحدود، تتشابك فيها الاعتبارات الأخلاقية، والقانونية، والسياسية، لتعيد تشكيل ملامح النظام الدولي في عصر الرقمنة.

إنّ التقدم التكنولوجي الراهن، بدءًا من تقنيات الإطلاق الفضائي المتطورة ووصولًا إلى منصات الذكاء الاصطناعي، أحدث تحولًا جذريًّا في فهمنا للجغرافيا السياسية. ولم يعد المشهد يقتصر على البرّ والبحر والجوّ، بل بات الفضاء الخارجي (الفيزيائي) والفضاء السيبراني عنصرين رئيسين في بناء الاستراتيجيات الدولية. فالأول يزيد من أهمية امتلاك دولٍ معيّنة وسائل إطلاقٍ فضائية ووسائل دفاعٍ مضادة للأقمار الصناعية، بينما يمنح الثاني (السيبراني) الدول والشركات الكبرى ومجموعات الاختراق قدرةً بالغة التأثير على الصراعات الدولية وعلى مستقبل الاقتصاد والأمن القومي.

يبرهن هذا التطور على أنّ نظريات القوة القديمة، التي لطالما انصبّ تركيزها على "قلب العالم" (Heartland) أو "المنافذ البحرية"(Sea Power) ، لم تعد كافية بمفردها لتفسير تشابكات الساحة الدولية في عصر الثورة الرقمية. وعليه، تتشكّل الحاجة لصياغة "جيوبوليتيك جديد" يأخذ في الحسبان تعقيدات التقنيات الرقمية وامتداداتها في السماء والفضاء، وهو ما يمهّد الطريق أمام رؤى تحليلية حديثة قد تسمح بفهم أفضل لمسارات الصراع والتعاون في القرن الحادي والعشرين.

ثانيا: التحوّل في طبيعة الصراع

شهدت الجغرافيا السياسية منذ نشأتها تحوّلات مستمرّة في طبيعة الصراع الدولي، لكنّ التطوّر التكنولوجي الراهن—والذي تمثّل في ثورة الاتصالات والمعلومات وتقدّم الصناعات العسكرية والفضائية—أدى إلى إعادة تشكيل جذرية للطرق التي تُدار بها المنافسة والعداوة بين الدول والفاعلين الآخرين. فعلى الرغم من أنّ الصراع على "الأقاليم" المادية (البرّ، والبحر، والجوّ) لا يزال قائمًا، فإنّ بروز فضاءاتٍ جديدة، وعلى رأسها الفضاء السيبراني، وازدياد التشابك بين الأقاليم التقليدية والتطورات التقنيّة، أفرز أنماطًا أكثر تنوّعًا وتعقيدًا في ميدان النزاعات. وفيما يلي أبرز الملامح التي توضّح هذا التحوّل:

1.تكامل الأدوات التكنولوجية مع الصراع العسكري التقليدي

أصبحت التكنولوجيا عاملًا حاسمًا في إدارة وتنفيذ العمليات العسكرية التقليدية؛ إذ تتكامل **أقمار التجسّس** والطائرات المسيّرة (Drones) مع الوحدات البرّية والبحرية والجوية، ما يضفي بُعدًا استخباراتيًّا ولوجستيًّا غير مسبوق على سير المعارك. مثّل الاعتماد على **الذكاء الاصطناعي** ونظم الاستشعار عن بُعد وبنوك البيانات الضخمة (Big Data) نقلة نوعية في تحسين عملية صنع القرار العسكري، حيث يتيح تحليل البيانات واتخاذ الإجراءات في وقت قياسي على جبهات القتال المختلفة[19].

1.1.بروز "الحرب السيبرانية"(Cyber Warfare)

لم يعد الصراع مقتصرًا على المواجهة التقليدية بالأسلحة المادية، بل باتت الهجمات الإلكترونية وعمليات الاختراق الموجّهة جزءًا أساسيًّا من منظومات الأمن القومي. تزداد خطورة هذه الهجمات عندما تستهدف البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الطاقة والاتصالات والمؤسسات المالية. **الصعوبة في الإسناد** :(**Attribution**) يمكن لجهةٍ أو دولةٍ ما تنفيذ هجومٍ إلكتروني وإخفاء بصماتها الرقمية، مما يجعل من الصعب إثبات الجهة المسؤولة عن الاعتداء. ومع غياب اتفاقيات دولية شاملة تنظّم هذه الممارسات وتعاقب مرتكبيها، تتعقّد سبل الردع السيبراني وتتنوع أساليبه[20].

2.1.الحرب الهجينة(Hybrid Warfare)

تمزج الحرب الهجينة بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، مثل **الضغط الاقتصادي** وعمليات التأثير والدعاية والإشاعات المنظمة، بهدف زعزعة استقرار الخصم دون اللجوء إلى مواجهةٍ مباشرة. وتبرز في هذا السياق أيضًا **العمليات النفسية** (**PsyOps**) التي تُستخدم للتأثير على معنويات الطرف المقابل وسلوكياته. تعتمد استراتيجيات الحرب الهجينة بشكل متزايد على التكنولوجيا: إذ تتيح شبكات التواصل الاجتماعي **بث الرسائل الموجّهة** للجماهير المحلية أو الدولية بسرعة وكثافة، كما تمكّن أدوات الذكاء الاصطناعي من تصميم حملات تشويه أو تعبئة رأي عام بدقة أكبر.

3.1. تعدّد الفاعلين وتزايد دور القوى غير الدولتية

أتاح التقدّم التقني الفرصة لظهور فاعلين غير دولتيين (Non-State Actors) يمتلكون إمكانات عالية للتأثير، بل ولتنفيذ هجمات رقمية قد تُلحق أضرارًا جسيمة ببنية دولة أخرى. ولم يعد من المستبعد أن تستطيع مجموعة من القراصنة (Hackers) التأثير على انتخابات أو تعطيل منشأة حيوية في دولة متقدّمة. إلى جانب ذلك، ظهرت **الشركات الأمنية الخاصة** والمنظّمات شبه العسكرية (PMC) التي تقدّم خدمات عسكرية عالية الاحترافية، ما يزيد من تعقيد ساحة الصراع بين الدول نفسها. هذه الشركات قد تعمل لمصلحة حكوماتٍ معيّنة أو أطرافٍ دولية متعددة، مما يوسّع نطاق الدوافع والمصالح[21].

4.1.تغيّر مفهوم الردع وأدواته

في ظلّ تنامي المخاطر السيبرانية والتقدّم في الأسلحة الاستراتيجية عالية الدقّة) مثل الصواريخ فوق الصوتية(Hypersonic Missiles ، تطوّر مفهوم الردع الكلاسيكي (المستند إلى نظرية توازن الرعب النووي) ليشمل استراتيجياتٍ جديدة تصبّ في مجال "الردع السيبراني" أو **"الردع متعدد الأبعاد"** الذي يزاوج بين الإمكانات النووية وتقنيات التشويش والمعلوماتية. يتطلّب الردع حاليًّا بنى تحتية رقمية متقدّمة وتحالفات تقنية (Tech Alliances)لضمان تبادل المعلومات وتحقيق استجابة جماعية سريعة في حال استهداف دولة أو حليفٍ بهجمات سيبرانية.

5.1.تصاعد دور الذكاء الاصطناعي في أنظمة إدارة المعركة

تشير التطورات الحديثة إلى أنّ **الذكاء الاصطناعي** قد يصبح الذراع المحوري في مستقبل الصراع العسكري، من خلال تحسين قدرات نظم القيادة والسيطرة والرصد المبكر، وحلول توجيه الطائرات بدون طيار، وتحليل كميات هائلة من البيانات الاستخبارية. يُتيح الذكاء الاصطناعي أيضًا **أتمتة** بعض جوانب الحرب، بحيث تعتمد جيوش الدول الكبرى أكثر فأكثر على روبوتات أرضية ومسيّرات جوية مقرونة بنظم خبرة قادرة على اتخاذ قرارات آنية، مما قد يثير إشكاليات أخلاقية وقانونية حول مدى شرعية "الحرب الآلية"[22].

6.1.تداخل النطاقات المدنيّة مع العسكرية

لم تعد التكنولوجيا مقصورة على الاستخدامات العسكرية فقط، بل تتداخل النظم العسكرية والمدنية في شبكاتٍ وأجهزةٍ مشتركة. فعلى سبيل المثال، قد تصبح شركة تجارية عالمية تمتلك أقمارًا صناعية لتوفير خدمات الإنترنت (Satellite Internet) جزءًا من البنية التحتية الاستراتيجية لدولة ما، سواء أرادت أم لم ترد. يسهم هذا الاندماج في **هشاشة** النظم الرقمية؛ إذ إنّ أيّ استهدافٍ لأصولٍ مدنية كبرى (شركات اتصالات، بنوك، مؤسسات طبيّة) قد يؤدّي إلى صدمة مجتمعية وأزمات اقتصادية واسعة النطاق.

7.1.انقسام الإنترنت (Splinternet) وبناء منظومات سيبرانية وطنية

دفع تنامي المخاوف الأمنية الرقمية بعض الدول إلى بناء "جدران نارية" وأنظمة فلترة داخليّة خاصّة بها) كما في حالة "الجدار الناري الصيني العظيم Great Firewall of

("China، أو إلى إطلاق نسخ وطنية من خدمات الإنترنت، في محاولةٍ لحماية بياناتها ومجتمعاتها من التدخّل الخارجي. قد يؤدّي هذا التوجّه إلى **بلقنة الفضاء السيبراني** (Cyber Balkanization)، بحيث يتباين وصول المستخدمين إلى المعلومات والخدمات الرقمية بناءً على سياسات دولهم، ما يخلق مناطق نفوذ رقمية متميّزة، ويزيد من الانقسام العالمي في المجال التقني والاقتصادي[23].

إنّ التحوّل في طبيعة الصراع الدولي يعكس اندماجًا عميقًا بين الأدوات العسكرية والرقمية، وتنوّعًا متسارعًا في طرق الهيمنة والسيطرة، بحيث لم يعد بإمكان المفاهيم الكلاسيكية للجغرافيا السياسية تغطية تعقيد مشهد الصراع المعاصر. فالعالم لم يعد فقط مساحة تنافسٍ على البرّ والبحر والجوّ، بل بات هناك صراع موازٍ في الفضاء الخارجي (الفيزيائي) والسيبراني، يواكبه صعود "حروب هجينة" وفاعلون جدد لديهم القدرة أحيانًا على تقويض أمن دولٍ تفوقهم مكانةً عسكرية أو اقتصادية. وفي هذا السياق، تتطلّب إدارة الصراع مقاربات أكثر شمولًا تدمج بين القدرات المادية التقليدية والقدرات التقنية والاستخباراتية، مع الأخذ في الحسبان أنّ التغيّر السريع في التكنولوجيا يُولّد باستمرار مفاجآت استراتيجية ويطرح تحدّيات غير مألوفة في مجالات القانون والأخلاق والسياسات العامة.

المحور الثاني: سناريوهات الصراع حول الإقليم الجديد

تتبلور التحوّلات الراهنة في ظهور إقليم سيبراني جديد باتت السيطرة عليه موضع تنافسٍ حادٍّ بين الدول، وفي الوقت نفسه تتنازعه قوى من خارج المنظومة الحكومية التقليدية. ولأنّ الفضاء السيبراني لا تحكمه حدود مادية بل يقوم على تقنيات التواصل الرقمي وتدفّق

البيانات عبر شبكاتٍ عالمية معقّدة، فقد بات مسرحًا لسيناريوهات مستقبلية مختلفة، بعضها يخرج عن الأطر المتعارف عليها في العلاقات الدولية.

✓ **السناريو الأول: احتكار كامل للقوة فيها من قبل أفراد وليس دول**

يمثّل هذا السيناريو إحدى التوجّهات المتطرفة والمثيرة للجدل في أدبيات الدراسات الأمنية والجيوسياسية؛ إذ يفترض أنّ الأفراد أو الكيانات الخاصة قد يستأثرون بقدرةٍ تقنية هائلة تكفل لهم السيطرة على الفضاء السيبراني دون الحاجة إلى دعمٍ رسمي من دولٍ بعينها. ويمكن لهذا الاحتكار أن يتشكّل نتيجةً لتقاطع جملةٍ من العوامل المتسارعة:

أولًا، **تقدّم أدوات القرصنة وتطوّر الذكاء الاصطناعي**، ما يتيح لقلةٍ قليلة من المطوّرين أو القراصنة المحترفين إدارة برامج شديدة التعقيد قادرة على اختراق بنى تحتية حيوية، وتعطيل شبكات اتصالات ومؤسسات مالية، بل والتلاعب بالمنصّات الاجتماعية على نطاق واسع. في هذه الحالة، يصبح "تمركز القوة" ليس مرتبطًا بقواعد جيوسياسية أو بامتلاك الجيش والسلاح فحسب، بل بقوة البرمجيات والخوارزميات التي يسيطر عليها بضعة أفراد يفوقون في تأثيرهم دولًا بأكملها مثل تأثير **إيلون ماسك حالياً** تُعتبر سيطرة إيلون ماسك على منصة إكس (تويتر سابقًا) وشبكات الأقمار الصناعية ستارلينك مثالًا واقعيًا لنموذج أولي لهذا السيناريو.

- **التلاعب الإعلامي** :يُمكن لفرد مثل ماسك التحكم بالمحتوى الإعلامي والتأثير في النقاشات العامة عبر المنصة.

- **البُعد العسكري** :سيطرة ستارلينك على الاتصالات في النزاعات، مثل دورها في الحرب الروسية–الأوكرانية، تظهر كيف يمكن لفرد أن يمتلك أدوات استراتيجية تضاهي تأثير الدول.

ثانيًا، **المعطيات الاقتصادية** التي قد تترجم في صعود شركات تكنولوجية عملاقة تتولّى، بحكم قوتها الاحتكارية أو إبداعها التقني، التحكم في شطر وازن من أنشطة الفضاء السيبراني. وفي ظل غياب أو محدودية التشريعات الدولية التي تضبط آليات عمل تلك الشركات، ونظرًا لرؤوس الأموال الطائلة التي تمتلكها، يمكن لها تأسيس منظوماتٍ رقمية خاصّة بها تفوق قدرات الكثير من الحكومات من حيث الابتكار والاستشعار والتعقب الرقمي. وحينذاك، قد تصبح هذه الشركات "أشبه بدول رقميّة" جديدة، تصوغ قواعد اللعبة وتضع سياسات القبول والرفض في فضاء معلوماتي هائل.

ثالثًا، **هشاشة النظم القانونية والسياسية** حيال ظاهرة "الإقطاع الرقمي" (Digital Feudalism)؛ حيث يجد صانعو القرار صعوبةً متنامية في مواكبة طفرات الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين (Blockchain) وغيرها، ما يمكّن الأفراد الأقوى تكنولوجيًّا من رسم قواعد جديدة غير خاضعة لسيادة دولة بمفردها. بل إنّهم—وبفضل ما يمتلكونه من برامج احتكارية وبيانات شخصية هائلة—قد يحدّدون شروط الدخول والخروج إلى المنصّات السيبرانية، متحوّلين إلى سلطةٍ فعليّة تتجاوز السلطة التقليدية للأجهزة الحكومية في المجال الرقمي.

ويتمخّض عن هذا السيناريو تحدّيات متنوعة. فمن جهةٍ أخلاقية، قد تنشأ كيانات رقمية لا تتقيّد بأي قواعد ناظمة لأخلاقيات العمل السيبراني أو خصوصية البيانات. ومن جهة سياسية، ستجد الدول نفسها عاجزة عن ملاحقة هذه الكيانات أو الأفراد من خلال وسائل الردع التقليدي، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية أو الأساليب الدبلوماسية، إذ يمكن لصاحب القوة الرقمية الاحتفاظ بخوادم وبرمجياته في مناطق متعددة عبر العالم. أما من الناحية الأمنية، فقد يخلّف هذا الوضع "فراغًا سياديًّا" في ميدان الفضاء السيبراني، يهدّد استقرار الدول الضعيفة أو المتوسطة القوّة، بل وقد يجعل البنى التحتية الأساسية (اتصالات، كهرباء، مصارف، رعاية صحية) عُرضة للابتزاز على يد حفنة من الفاعلين المحتكرين للتقنية.

وعلى الرغم من الطابع المتطرّف لهذا السيناريو، فإنّ بعض مظاهره قد تبرز فعليًّا في حالات محدودة، كما في سطوة شركات الابتكار التقني أو نجاح قراصنة محدّدين في ابتزاز شركات ودول كبرى. قد لا تتجلّى الصورة المثالية لـ"الاحتكار الكامل" بشكلٍ صريح، نظرًا إلى تداخل مصالح هذه الكيانات الخاصة مع سلطات دول قوية تُحاول ضبط الأوضاع، لكن يبقى هذا السيناريو متاحًا نظريًّا في ظلّ تسارع التقدّم التقني وضعف المأسسة الدولية لقواعد الحوكمة الإلكترونية.

ختامًا، تكشف هذه الرؤية عن مدى هشاشة النمط التقليدي لفكرة "الدولة صاحبة السيادة المطلقة" في زمنٍ يهيمن فيه الاقتصاد الرقمي والقدرات التقنية المتراكمة لدى بعض الأفراد أو الجهات الخاصة. وما لم يتم تطوير إطارٍ تشريعي دولي توافقي، وإرساء قواعد للمساءلة الرقمية وآليات رقابة دولية فعّالة، فقد يتعاظم احتمال أن يتحوّل الفضاء السيبراني

إلى "غابة رقمية" تتحكّم فيها حفنة من القوى غير الدولتية، مهدّدةً بذلك الأمن الجماعي وأسس التنظيم السياسي والاجتماعي الذي استقرّ عليه العالم في حقباته السابقة.

✓ **السناريو الثاني: صراع بين قطبين لحوكمة الفضاء الجديد والهيمنة عليه**

ينطلق هذا السيناريو من افتراض تبلور نظامٍ دولي قائم على ثنائية قطبية أو أقطابٍ متعدّدة؛ حيث تسعى كل مجموعة من الدول الكبرى إلى بلورة رؤيتها الخاصة لتنظيم الفضاء السيبراني والتحكّم في مفاصله الحيوية، سواءً على مستوى البنية التحتية للإنترنت أو في مجال الذكاء الاصطناعي والاتصالات فائقة السرعة. ويستند هذا الطرح إلى المنهج الاستشرافي الذي يحاول استقراء مسارات المستقبل انطلاقًا من المعطيات الحالية، خصوصًا الخلافات القائمة حول مسألة "سيادة الفضاء الرقمي" وتقاسم النفوذ التقني عالميًّا.

في هذا السيناريو، قد يتشكل محور أو قطب أول يضم دولًا ذات خبرة تقنية متقدمة وشركاتٍ عابرة للقارات تسيطر على نسبةٍ كبيرة من سوق التكنولوجيا والبيانات، في حين يجتمع قطبٌ ثانٍ حول دولٍ لديها بنية رقمية بديلة وترفض الانصياع لقواعد الإنترنت التقليدية التي يفرضها المحور الأول. وتتشعّب آليات الصراع فيما يلي:

- **التنافس على "وضع المعايير"** :يصبح كلّ قطبٍ معنيًّا بوضع معايير تقنية وتشريعات تنظيمية تضمن تفوّقه في سوق الحوسبة السحابية، وتحديدًا في منصّات شبكات الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن سعيه لتحقيق اختراقاتٍ في أمن المعلومات والتشفير. وكلما نجح أحد

الأقطاب في الترويج لمعاييره وتبنيها من قِبل عددٍ أكبر من الدول والمنظمات، تعاظمت قوته في إدارة الفضاء السيبراني.

- **الانقسام الرقمي** :(**Splinternet**) قد تنتج عن هذه الثنائية أو التعدّدية القطبية شبكتان أو منظومتان متوازيتان للإنترنت، إحداهما خاضعة لمعايير القطب الأول، والأخرى تتبع القطب الثاني؛ بحيث تُقيّد التدفقات الرقمية العابرة للحدود، وتجري عمليات تصفية أو حجب للمواقع والمنصّات المنافسة. وفي ظلّ هذا التشظّي، تتراجع فرص "الإنترنت العالمية الموحدة" التي عرفها العالم سابقًا، ويسود شكلٌ من "بلقنة" الفضاء السيبراني، حيث تتحوّل العلاقة بين هاتين الشبكتين إلى حالة من الشدّ والجذب الدائم.
- **بروز تحالفاتٍ تقنية عابرة للعلاقات الكلاسيكية** :قد لا تقتصر الولاءات التكنولوجية على القرب الجغرافي أو التوجه السياسي، بل تتشكل بناءً على المصالح الاقتصادية والهيمنة الرقمية. على سبيل المثال، قد تنحاز دولٌ نامية ذات اقتصادٍ رقمي واعد إلى هذا المحور أو ذاك، تبعًا لمشاريع نقل التكنولوجيا والاستثمارات السيبرانية التي تُعرض عليها. كما أنّ بعض الشركات العملاقة قد تبدّل تحالفاتها طبقًا لما يضمن لها أسواقًا أوسع واستقرارًا تنظيميًّا في نطاق نفوذ القطب الأقوى.
- **المخاطر الأمنية وحروب الوكالة** :تتزايد احتمالية بروز حروبٍ سيبرانية "مضبوطة الإيقاع" أو "حروب وكالات رقمية" تشنّها أطراف مرتبطة بكلّ قطب، تستهدف فيها بنى تحتية حسّاسة للقطب الآخر، سواء عبر تعطيل

شركات اتصالات أو اختراق أنظمة مالية، في محاولةٍ لكسب مكاسب جيواقتصادية أو تكتيكية دون الانزلاق إلى حربٍ تقليدية واسعة. وفي هذا المناخ، يكتسب الحلفاء والشركاء الإقليميون أهمية كبرى، إذ يُمكن استعمال أراضيهم الرقمية كمنصّة لتنفيذ الهجمات أو كسدٍّ دفاعيٍّ لتجنيب القطب الأساسي الأضرار المباشرة.

- **المآلات المستقبلية** :يتوقّع هذا السيناريو أنّ هذه الثنائية أو التعدّدية القطبية قد تستمر لفترات طويلة، خصوصًا في ظلّ صعوبة الحسم التام لصالح أحد الأقطاب؛ إذ إنّ ثبات التوازن رقميًّا قد يفضي إلى أشكالٍ من "التعايش السيبراني" المرهون بتوافقاتٍ دولية محدودة أو إلى هدَناتٍ موضعية تتخللها اشتباكات رقمية متفرقة. ومع مرور الزمن، قد تنشأ مبادرات ديبلوماسية ترعاها منظمات دولية أو تحالفات وساطة بين القطبين لوضع "ضوابط دنيا" لاستخدام الفضاء السيبراني وتفادي "كارثة رقمية" شاملة، وإن ظلّت هذه الضوابط هشّة وعرضةً للخرق مع تغيّر الموازين التقنية والسياسية.

✓ **السناريو الثالث: صراع شامل ومفتوح يدخل فيه كل الفواعل الدولية وغير الدولية**

يفترض هذا السيناريو أنّ الفضاء السيبراني يتحوّل إلى ساحةٍ بالغة السيولة والفوضى، حيث تشتبك فيه جميع الأطراف: دولٌ عظمى ومتوسطة وصغيرة، شركاتٌ تكنولوجية عملاقة، مجموعاتٌ من القراصنة والمخترقين، منظماتٌ إجرامية وإرهابية، وحتى أفراد متمرّسون رقميًّا. وينطلق هذا الوضع من عدة مرتكزات:

- **تفكُّك مساحات الاتفاق الدولية** :في ظلّ غياب أطر ضابطة شاملة يُجمع عليها اللاعبون الكبار، وعدم قدرة المؤسسات الدولية على التوفيق بين المصالح المتعارضة، تتحلّل بالتدريج أي اتفاقيات أو مبادئ إرشادية تحكم السلوك في الفضاء السيبراني. ومع تصاعد وتيرة النزاعات الجيوسياسية التقليدية، تلجأ أطراف كثيرة إلى استغلال النوافذ الرقمية لصنع مكاسب تكتيكية أو الضغط على الخصوم دون مراعاة العواقب الأوسع على منظومة الأمن الجماعي.

- **انتشار التقنيات الهجومية بيد فاعلين متعددين** :نتيجة لانخفاض كلفة تطوير برمجيات الاختراق وظهور سوقٍ سوداء للثغرات الأمنية، تتوافر الأدوات الهجومية في متناول أي جهة تملك الموارد المالية الكافية. وبالتالي، قد ترى دولٌ صغرى في هذه القدرات فرصةً لتحقيق توازنٍ ولو محدود أمام قوى أكبر، فيما تستغلّ جماعات الجريمة المنظمة والإرهابية هذه الفوضى لنهب البيانات أو تنفيذ هجماتٍ تشلّ القطاع المالي والصناعي. ويسهّل هذا المشهد اختراق الدبلوماسية التقليدية، إذ لا أحد يملك احتكار القوة السيبرانية.

- **تعدّد الأهداف و"رقمنة" ميادين النزاع** :يدخل القطاع المصرفي، وشركات البنى التحتية، وأنظمة النقل، وحركة الطيران، والتجارة الإلكترونية، في دائرة الاشتباك؛ إذ يحاول كل طرفٍ استغلال مواطن الضعف لدى خصومه للتأثير على اقتصادهم أو تعطيل مؤسساتهم الحكومية والخاصة. ومع عدم توافر ردعٍ واضح وغياب جهة تُلزم جميع الأطراف بقواعد ثابتة، تنتشر الهجمات

السيبرانية على نحوٍ عشوائي وشامل، ما قد يولّد "سلسلة من الأزمات" المترابطة التي تنعكس سريعًا على حياة الشعوب والأمن الدولي.

- **اندماج الصراع السيبراني مع "الحرب على الأرض"** :في سياق هذا السيناريو، تتلاقى الهجمات الإلكترونية مع عملياتٍ عسكرية على البر أو البحر أو الجو، لتشكّل حربًا هجينة مفتوحة. تستخدم الدول الكبرى والمتحالفة معها أدوات الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة الهجومية للتحكم بالمعارك، فيما تعمد الدول الصغيرة إلى تشويه البيانات أو افتعال انهياراتٍ في شبكات الخصم. وهكذا يذوب التمايز بين أساليب الحرب الرقمية والفيزيائية، ويجد المواطنون أنفسهم أمام واقعٍ صعب يُفاقم من مخاوفهم اليومية حول أمنهم الوظيفي والغذائي والصحي.

- **المنحى الاستشرافي للمآلات** :مع تصاعد هذا الصراع الشامل، يواجه النظام الدولي تهديدًا وجوديًّا؛ إذ قد تتفكّك سلاسل التوريد العالمية ويضطرب أداء المؤسسات المالية والدبلوماسية، وقد تتعطّل شبكات الاتصالات في بعض المناطق لأسابيع أو أشهر، وتنكمش الثقة المتبادلة بين الحكومات. في هذه الأجواء، قد يبرز من جديد ضغطٌ دولي لإبرام "معاهدة عالمية لأمن الفضاء السيبراني"، شبيهة بنمط اتفاقيات حظر الأسلحة الكيماوية أو النووية، ولكنّها هذه المرة تشمل آليات صارمة للإشراف التقني والتحقّق من تطبيق البنود. بيد أنّ إقرار مثل هذه الاتفاقية يظلّ رهينًا بموازين القوى، والتوافق السياسي بين

أطرافٍ متباينة المصالح والأولويات. وفي حال فشل الجهد الدولي في إيجاد حلٍّ توافقيٍّ ملزِم، قد ينقلب الصراع الشامل إلى واقعٍ مزمنٍ من الاضطرابات السيبرانية التي تُعيق أي تطوّر اقتصادي واجتماعي في الأمد الطويل.

إنّ هذا السيناريو الثالث يعكس أقصى احتمالات اللايقين في عالمٍ تتسرّب فيه قدرات الحرب السيبرانية إلى كلّ الفاعلين الممكنين، في ظلّ شحّ أو غياب للحوكمة والضوابط التنظيمية. ورغم سوداوية الصورة، فإنّ المنهج الاستشرافي يضعه في خانة "التحذير المبكر" من مغبّة ترك الفضاء السيبراني نهبًا للتجاذبات العشوائية، ودعوةً ملحّة لبدء بناء أرضية قانونية وأخلاقية تتصدّى لاستشراء هذا النوع من الفوضى العارمة.

الخاتمة والاستنتاجات

سلّطت الدراسة الضوء على أثر التقدّم التكنولوجي في إعادة صياغة مفاهيم الجغرافيا السياسية، عبر استحداث "أقاليم" جديدة تتجاوز المعاني الكلاسيكية التي حدّدتها نظريات القوة البرّية والبحرية والجوية. وفي الوقت الذي شهدنا فيه –خلال القرن العشرين– تحوّلًا تدريجيًّا صوب الاهتمام بالفضاء الخارجي (الفيزيائي)، ها نحن اليوم أمام **"فضاء سيبراني"** يتحوّل إلى ميدان صراع أساسي، يُعيد تشكيل خرائط النفوذ العالمية، ويفتح الباب أمام أنماط جديدة من التهديدات والفرص في آنٍ معًا. وممّا يزيد من تعقيد المشهد أنّ التطورات الرقمية باتت تفوق في سرعتها قدرة الكثير من الدول والمؤسسات الدولية على ملاحقتها ووضع تشريعاتٍ ضابطة لها، ما يجعل السياق الدولي أقرب إلى حالةٍ انتقاليةٍ تبحث عن أُطرٍ تنظيميّة وحوكمةٍ رقميّة قادرة على استيعاب هذه التحوّلات.

ركّزت الدراسة على مسألةٍ رئيسة تتمثّل في السؤال :"**ما مدى تأثير التقدّم التكنولوجي على مفاهيم ونظريات الجغرافيا السياسية، وما انعكاساته على طبيعة الصراع الدولي؟**" وتوصّلنا إلى جملةٍ من النقاط التي تميط اللثام عن جوانب مهمّة من هذا التغيير:

- ✓ **تآكل المفاهيم التقليدية للسيادة وحدود الدولة**

بات واضحًا أنّ السيادة المنحصرة في أراضٍ محدودة بحدودٍ معترف بها دوليًّا لم تعد تحيط بجميع أوجه النفوذ والسيطرة. فقد ظهرت السيادة الرقمية كعنصرٍ موازي، تتطلّب إدارتها حماية البنى التحتية السيبرانية والقواعد الوطنية للبيانات، إضافةً إلى امتلاك قدرات هجومية ودفاعية في المجال الإلكتروني. وأدّى هذا التحوّل إلى اتساع دائرة التنافس خارج النطاقات المادية، بعدما كانت السيطرة على البرّ أو البحر أو الجوّ تقف في صدارة أولويات القوى الكبرى.

- ✓ **إعادة تعريف "القوة" على ضوء القدرات السيبرانية**

تُظهر الوقائع الراهنة أنّ معايير تصنيف الدول بحسب القوة الشاملة (اقتصاديًّا وعسكريًّا) لم تعد وافية بالغرض من دون الأخذ في الحسبان القدرات السيبرانية. فالدول الكبرى تندفع في سباق تسلّحٍ رقمي يعتمد على تطوير برمجيات قرصنة متطوّرة، وأدوات ذكاء اصطناعي لإنجاز هجماتٍ سريعة وفعّالة، بينما تسعى دولٌ ناشئة أو متوسطة إلى استثمار هذا المجال في بناء قوتها بطريقة قد تعوّض ضعف قدراتها العسكرية التقليدية. وهذا ما يتيح للاعبين جدد –بمن فيهم مجموعات قرصنة أو شركات خاصة– المشاركة في موازين القوى، بل وتهديد دولٍ أكبر وأكثر ثراءً.

✓ **تعدّد سيناريوهات الصراع على الفضاء الجديد**

انتهت الدراسة إلى رسم ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتمَلة لما قد يأخذه الصراع الرقمي. ففي حين يركّز السيناريو الأول على إمكانية احتكار فردٍ أو عدد محدود من الأشخاص أو الكيانات للقوة السيبرانية، يشير السيناريو الثاني إلى نظامٍ دوليٍ ثنائيٍ أو متعدّد الأقطاب تسعى فيه مجموعاتٌ من الدول لفرض هيمنتها الفنية والتقنية على الفضاء السيبراني. أمّا السيناريو الثالث فيتوقّع اتساع رقعة الفوضى إلى حدٍّ يشترك فيه جميع الفاعلين—دولًا وغير دول—في صراعٍ شاملٍ شبه مفتوح، لا تضبطه أيّ مواثيق أو ضوابط ملزمة، ما قد يفضي إلى "فوضى رقمية" على نطاقٍ دوليٍّ غير مسبوق.

✓ **تنامي ظاهرة الحروب الهجينة واندماجها مع التقنيات المتقدّمة**

أبانت النقاشات في الدراسة أنّ الحروب لم تعد مقتصرة على المعارك الميدانية التقليدية، بل تداخلت مع أدواتٍ رقمية في فضاءاتٍ افتراضية، فأصبحت "الهجمات الإلكترونية" جزءًا من التخطيط العسكري والاستراتيجي. وتجلّى هذا الأمر بوضوحٍ من خلال استخدام الطائرات المسيّرة، والأنظمة الذكية الموجّهة، وعمليات الاختراق الإلكتروني للبنى التحتية، والحملات الإعلامية المضلّلة. كلّ ذلك يشير إلى انهيار الجدران الفاصلة بين ميادين الصراع، بحيث تتشابك المواجهات العسكرية والاقتصادية والإعلامية في مشهدٍ واحدٍ معقّد.

✓ **ضبابية القواعد القانونية والأخلاقية في الفضاء السيبراني**

شدّدت الدراسة على أنّ كثافة التداخل بين الفضاء السيبراني والأمن القومي للدول لا تحظى إلى اليوم بتشريعاتٍ دوليةٍ واضحةٍ وملزمة، ما عدا بعض الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية

الضيّقة. وفي ظلّ غياب "اتفاقية جنيف رقمية" أو ما شابه، وتفضّل الكثير من القوى العظمى الاحتفاظ بهامشٍ واسعٍ من المناورة التقنية، تبقى قاعدة "اللا يقين" تحكم سلوك الدول والمجموعات المختلفة في هذا الفضاء. يترافق هذا الوضع مع أسئلةٍ أخلاقيةٍ كبرى حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الدفاعية، وحول حماية خصوصية الأفراد وحقوق الإنسان الرقمية في عالمٍ مشحونٍ بالمطامع الاستراتيجية.

✓ تحدّيات وحلول ممكنة أمام الدول النامية

يواجه كثيرٌ من الدول النامية أو المتوسطة، التي تعاني من فجوات تكنولوجية حادّة، مشكلاتٍ جسيمةً في حماية بناها التحتية الرقمية؛ إذ قد تصبح ساحاتٍ مرنةٍ للتجاذبات بين القوى الكبرى أو بين الفاعلين السيبرانيين غير الحكوميين. وتشير الدراسة إلى ضرورة إيلاء هذه الدول أهمية قصوى لبرامج بناء القدرات البشرية والتقنية، من خلال دعم البحث العلمي وتكوين تحالفاتٍ إقليميةٍ ذكية واستقطاب الاستثمارات المتعلّقة بالأمن السيبراني. وفي المدى الطويل، لا بدّ لهذه الدول من تعزيز نظمها التشريعية وقواعدها التنظيمية لإيجاد منظومة حوكمةٍ وطنيةٍ تعالج تحديات الرقمنة وتواجه أخطار الاختراق الخارجي.

✓ ديناميات التطوّر التكنولوجي السريع وضرورة الاستشراف

تُظهر مجريات الثورة الصناعية الرابعة وسرعة تطوّر الذكاء الاصطناعي وطفرات الحوسبة الكمومية (Quantum Computing) أنّ مستقبل العلاقات الدولية لن يكتفي بحدود المألوف من تنافسٍ على الموارد الطبيعية أو المواقع الجغرافية الحسّاسة، بل قد ينتقل إلى حقولٍ غير مسبوقة، حيث السيطرة على خوارزميات التعلم العميق أو امتلاك "حاسوبٍ

كمومي" مهيمن يُترجمان إلى نفوذٍ دولي شبه مطلق في تدبير الشؤون الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية. ولذا، يظلّ الاستشراف والتفكير طويل المدى ضرورةً لصناع القرار؛ إذ لا تكفي المعالجات التكتيكية والآنية، بل يستوجب الأمر بناء رؤى استراتيجية تتضمّن آليات مرنة للتكيّف مع التقنيات الجديدة.

✓ **إمكانية نشوء نظام قانوني دولي جديد**

تشير النتائج كذلك إلى أنّ المخاوف المتصاعدة من انزلاق الفضاء السيبراني نحو حروبٍ مدمّرة وغير قابلة للضبط قد تدفع الدول الكبرى—بالتعاون مع منظماتٍ دوليةٍ وإقليمية—إلى التوافق على وضع أسسٍ أوليةٍ لتسيير الشؤون السيبرانية وقوننتها، ولو على غرار معاهدات ضبط الأسلحة النووية والكيماوية. ومع ذلك، فإنّ نجاح هذه المبادرات منوطٌ بمدى استعداد الأطراف الأساسية لتحمّل التزاماتٍ حقيقية من شأنها تحجيم حرية الحركة الرقمية، والأخذ بالاعتبار تباين المصالح والأولويات بين الدول ذات القدرات السيبرانية الهائلة والدول التي لا تزال تسعى للحاق بالركب.

الخاتمة

يمكن القول إنّ تحوّل "الجغرافيا السياسية" إلى فضاءٍ أوسع يشمل الأبعاد الرقمية والفضائية يؤذن بمرحلةٍ جديدةٍ في فهم العلاقات الدولية، مرحلة تحفل باللايقين والفرص والمخاطر في آنٍ معًا. ففي الوقت الذي قد تمنح فيه التطوّرات التقنيّة دولًا متوسطةً أو صغيرةً قدرةً على تحقيق قفزة في أدوات التأثير، يبقى احتمال اختلال التوازن أو فوضى الصراع السيبراني حاضرًا بقوّة، ما لم يُصَر إلى بلورة منظومة حكمٍ دوليةٍ تعالج هذا الانفتاح التقني

الهائل. إنّ الأفق المنظور يُشير بجلاء إلى أنّ اللاعبين الدوليين والمتنافسين من غير الدول ماضون في توظيف أدواتٍ إلكترونيةٍ وأجهزةٍ ذكيةٍ لم تكن متاحةً قبل عقودٍ قليلة، وأنّ مصير الأمن والسلم العالمي سيُعاد صياغته وفق مدى قدرة المجتمع الدولي على تحويل الفضاء السيبراني من حلبةٍ للفوضى والتصارع إلى مساحةٍ تراعي الحدّ الأدنى من القوانين والمبادئ الأخلاقية. بهذه الرؤية، توصي الدراسة بمزيدٍ من الأبحاث الموسّعة والمعمّقة في هذه القضايا، فضلًا عن تشجيع مبادراتٍ دوليةٍ تهدف إلى بناء نظام قانوني رقمي يضبط حوكمة الإنترنت والاستخدامات العسكرية للتقنيات المتطورة، بما يمكّن الدول، خاصة النامية منها، من تعزيز أمنها السيبراني والمشاركة الفعالة في النظام العالمي الجديد.

المصادر و المراجع

[1]Mirza, M. N., & Ayub, S. (2022). Heartland, Rimland, and the grand chessboard deciphering the great power politics in Central Asia. *UW Journal of Social Sciences*, *5*(1), 187-204.

[2]Sumida, J. (2014). Alfred Thayer Mahan, Geopolitician. In *Geopolitics, Geography and Strategy* (pp. 39-62). Routledge.

[3]De Seversky, A. P. (1950). Air power: Key to survival. *(No Title)*.

[4]Pohle, J., & Thiel, T. (2020). Digital sovereignty. *Pohle, J. & Thiel*.

[5]Wirth, C. (2023). Solidifying sovereign power in liquid space: The making and breaking of ‘island chains’ and ‘walls’ at sea. *Political Geography*, *103*, 102889.

[6]Stea, D. (2017). Space, territory and human movements. In *The Structure of Political Geography* (pp. 323-327). Routledge.

[7]Oppenheimer, A. (2003). Arms race in space. *Foreign Policy*, (138), 81.

[8]Wilson, R., Limage, C., & Hewitt, P. (1996, July). The evolution of ramjet missile propulsion in the US and where we are headed. In *32nd Joint Propulsion Conference and Exhibit* (p. 3148).

[9]Donskov, E., & Fomin, V. V. (2003). Information superiority in warfare. *Military Thought*, *12*(4), 157-162.

[10]Pace, S. (2023). A US Perspective on Deterrence and Geopolitics in Space. *Space Policy*, 101565.

[11]Milowicki, G. V., & Johnson-Freese, J. (2008). Strategic choices: examining the United States military response to the Chinese anti-satellite test. *Astropolitics*, *6*(1), 1-21.

[12]Weeden, B. (2019, February). US National Security Space Policy and Strategy: From Sanctuary to Space Force. In *JMOD Symposium on Space Security, Tokyo, Japan*.

[13]Kiernan, V. (1991). Guidance From Above in the Gulf War: A satellite system for determining precise locations performed well in its first battlefield tryout—2 years before it was supposed to be fully operational. *Science*, *251*(4997), 1012-1014.

[14]Matsumoto, N. M. (2024). The Future of Geography: How Power and Politics in Space Will Change Our World.

[15]Gao, C., Guo, Q., Jiang, D., Wang, Z., Fang, C., & Hao, M. (2019). Theoretical basis and technical methods of cyberspace geography. Journal of Geographical Sciences, 29, 1949-1964.

[16]Schmitt, M. N., & Vihul, L. (2014). Proxy wars in cyberspace: the evolving international law of attribution. *Fletcher Sec. Rev.*, *1*, 53.

[17]Kirchner, K., Lemke, C., & Brenner, W. (2024). New Forms of Value Creation in the Digital Age. In *Digitalization in companies: From theoretical approaches to practical* (pp. 23-39). Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden.

[18]Ulugbek Xoliyor-o‘g‘li, R. (2024). Human Rights and Ethical Aspects in Cyberspace. *Web of Semantics: Journal of Interdisciplinary Science*, *2*(6), 53-57.

[19]Danyk, Y., Maliarchuk, T., & Kokhreidze, G. (2017). Hybrid highly technological synergy of modern wars and military conflicts. *Proceedings of the David Agmashenebeli National Defense Academy of Georgia*, 14-21.

[20]Green, J. A. (2015). *Cyber Warfare*. Taylor & Francis.

[21]Sivakumaran, S. (2016). Beyond states and non-state actors: The role of state-empowered entities in the making and shaping of International Law. *Colum. J. Transnat'l L.*, *55*, 343.

[22]Horowitz, M. C., Allen, G. C., Kania, E. B., & Scharre, P. (2022). *Strategic competition in an era of artificial intelligence*. Center for a New American Security..

[23]Gable, K. A. (2010). Cyber-Apocalypse Now: Securing the Internet Against Cyberterrorism and Using Universal Jurisdiction as a Deterrent. *Vand. J. Transnat'l L.*, *43*, 57.

من النخب التقليدية إلى النخب الرقمية: تحولات السلطة والنفوذ في عصر التواصل الرقمي

From Traditional Elites to Digital Elites: Transformations of Power and Influence in the Age of Digital Communication

د.ماجد قروي

باحث في علم الاجتماع، كلية اللآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس

ملخص الدراسة

يشهد الجيوبوليتيك تحوّلات عميقة بفعل الرقمنة، حيث لم تعد الهيمنة تقتصر على التفوق السياسي والعسكري والاقتصادي، بل امتدت إلى الفضاء السيبراني عبر النخب الرقمية التي تعيد تشكيل النفوذ باستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. يدرس البحث صعود هذه النخب وتأثيرها على السياسة والاقتصاد، مستعينًا بحالات مثل استخدام ترامب وماسك لمنصات التواصل والحركات الاجتماعية في الربيع العربي، كما يقارن بين السلطة التقليدية والرقمية، موضحًا كيف تعيد هذه التحولات تعريف السيادة والشرعية السياسية.

الكلمات المفتاحية: النخب الرقمية، النخب التقليدية، السلطة التقليدية والرقمية، الشرعية السياسية ، الذكاء الاصطناعي.

Abstract

The geopolitics is undergoing profound transformations due to digitization, as dominance is no longer limited to political, military, and

economic superiority. It has extended to the cyber space through digital elites who are reshaping influence by using artificial intelligence and big data. This study examines the rise of these elites and their impact on politics and economics, drawing on cases such as Trump's and Musk's use of social media platforms and social movements during the Arab Spring. It also compares traditional and digital power, highlighting how these shifts redefine sovereignty and political legitimacy.

Keywords: Digital Elites, Traditional Elites, Traditional and Digital Authority, Political Legitimacy, Artificial Intelligence.

مقدمة

لقد أفضت التحولات الرقمية المتسارعة إلى إعادة صياغة الحقل الجيوبوليتيكي، حيث لم تعد الهيمنة تقتصر على التفوق العسكري أو السيطرة الاقتصادية المباشرة، بل باتت تمتد إلى الفضاء السيبراني، حيث تعاد هندسة معادلات النفوذ وفق أنماط غير تقليدية. في هذا السياق، تبرز النخب الرقمية كفاعلين جدد في إعادة توزيع السلطة، موظفةً أدوات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والتلاعب الإدراكي لصياغة واقع موازٍ يهيمن على الإدراك الجمعي ويوجه السلوكيات السياسية والاجتماعية.(إيلون ماسك ،مارك زوكربيرغ ،الحركات الاجتماعية في الربيع العربي ...)

أضحت القدرة على التحكم في تدفق المعلومات، وتوجيه الأجندات العامة، وإعادة تعريف مفاهيم السيادة والشرعية السياسية جزءًا من صراع أعمق، حيث يتلاشى البعد الإقليمي للنفوذ لصالح هندسات خوارزمية تتجاوز الحدود الجغرافية. تتجلى هذه التحولات في تصاعد دور المنصات الرقمية الكبرى، التي باتت تمارس تأثيرًا يعادل، إن لم يكن يفوق، تأثير الدول القومية، حيث تتحكم في منظومات الخطاب العام، وتعيد تشكيل شبكات

الاصطفاف السياسي، بل وتمارس نوعًا من "السيادة الرقمية" التي تتحدى مفهوم الدولة التقليدية.

إلى جانب ذلك، يشهد النظام الدولي تحولًا بنيويًا، حيث أصبحت القوة تُقاس بمدى القدرة على اختراق البنية الإدراكية للمجتمعات، والتأثير على عمليات صنع القرار عبر آليات سيبرانية معقدة، تتراوح بين التجسس الرقمي، والحروب السيبرانية، والهيمنة على البنية التحتية للبيانات العالمية. ولم يعد الصراع الجيوبوليتيكي محصورًا في الجغرافيا الصلبة، بل أصبح يتموضع في الفضاء الافتراضي، حيث تتواجه الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في معارك رقمية، تتجاوز حدود المعارك العسكرية التقليدية إلى مجالات أكثر تجريدًا، لكنها أشد وقعًا على موازين القوة.

إن هذا التغيير الجذري في منظومة السلطة يستدعي إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للسيادة والهيمنة، إذ لم يعد النفوذ مرتبطًا فقط بالسيطرة على الموارد الطبيعية أو الجغرافيا الاستراتيجية، بل بات يتجسد في السيطرة على تدفقات المعلومات، وإعادة تشكيل أنماط التفكير الجمعي، وتحويل الذكاء الاصطناعي إلى أداة من أدوات الهيمنة الجيوبوليتيكية.

❖ الإشكالية

كيف تعيد النخب الرقمية تشكيل موازين السلطة والنفوذ في العصر الرقمي، وما تأثير ذلك على مفهوم السيادة والدولة القومية؟

❖ الأسئلة الفرعية

- ✓ كيف يعيد التحول الرقمي تعريف مفهوم النخبة وفق مقولات علم الاجتماع السياسي؟
- ✓ ما طبيعة الهيمنة الجديدة التي تمارسها النخب الرقمية مقارنة بالنخب التقليدية؟
- ✓ كيف يؤثر احتكار البيانات والخوارزميات على إعادة توزيع مراكز السلطة؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن اعتبار الشركات التكنولوجية الكبرى فاعلين سياديين ينافسون الدول القومية؟
- ✓ كيف يؤثر الصراع الجيوبوليتيكي الرقمي على موازين القوى العالمية؟

❖ منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تستند إلى نظرية النخبة في علم الاجتماع السياسي لفهم التحولات العميقة التي طرأت على مراكز النفوذ والسلطة، حيث يتم تحليل صعود النخب الرقمية باعتبارها فاعلًا جديدًا يعيد رسم ملامح الهيمنة السياسية والاجتماعية. كما تستند إلى مفهوم الجغرافيا الرقمية في الجيوبوليتيك، الذي يكشف عن انتقال النفوذ من السيطرة على الأراضي والموارد المادية إلى التحكم في تدفقات المعلومات والبيانات الرقمية، مما يعيد تعريف موازين القوى في السياق المعولم.

على مستوى الأدوات التحليلية، تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل تأثير شخصيات رقمية وسياسية بارزة في إعادة صياغة مفاهيم القوة والتأثير. ويشمل ذلك دراسة نماذج مثل دونالد ترامب، الذي وظف منصات التواصل الاجتماعي، لا سيما

تويتر، كأداة مباشرة لمخاطبة الجماهير وصناعة القرار السياسي خارج الأطر المؤسسية التقليدية، مما أدى إلى تحولات غير مسبوقة في التفاعل بين السلطة والمجتمع. كما تتناول الدراسة شخصيات رقمية أخرى مثل إيلون ماسك، الذي يستخدم نفوذه الرقمي في توجيه الأسواق المالية والقرارات الاقتصادية عبر تغريداته المؤثرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل دور المنصات الرقمية الكبرى في توجيه الحركات الاجتماعية، كما كان الحال خلال الربيع العربي، حيث أصبحت وسائل التواصل فضاءً بديلًا للتعبئة السياسية وإعادة تشكيل الديناميات الاحتجاجية.

ورغم اعتماد الدراسة على مصادر أكاديمية وتقارير بحثية متخصصة، فإنها تواجه تحديات منهجية، أبرزها الطبيعة الديناميكية للفضاء الرقمي، وتعقيد آليات النفوذ السيبراني، مما يتطلب تبني تحليل نقدي متوازن يأخذ في الاعتبار الأبعاد النظرية والتطورات الراهنة. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية محورية تتعلق بمدى قدرة النخب الرقمية على إعادة هندسة السلطة في العصر الرقمي، وتأثير ذلك على مفهوم السيادة في العلاقات الدولية الحديثة.

المحور الأول: مفهوم النخبة وتحولات السلطة في سياقات متغيرة

لطالما شكّل مفهوم "النخبة" أحد الركائز الأساسية لفهم بنية المجتمعات السياسية والاقتصادية، حيث تقوم أقلية منظمة ومهيكلة بإدارة الشؤون العامة، سواء عبر الهيمنة المباشرة على أجهزة الدولة، أو من خلال السيطرة على الوسائل الإنتاجية والمعرفية التي تضمن لها إعادة إنتاج سلطتها على المدى الطويل. وقد برزت مقاربات نظرية متعددة حاولت تفكيك بنية هذه النخب وفهم ديناميات عملها، انطلاقًا من الأطروحات الكلاسيكية التي صاغها

رواد النظرية النخبوية، وصولًا إلى القراءات الحديثة التي أخذت في الاعتبار التحولات البنيوية التي طرأت على أنماط السلطة في العصر الرقمي.

يُعتبر فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) أحد أبرز منظري هذه المدرسة، حيث أسس تحليله على فرضية أساسية مفادها أن المجتمع تحكمه "نخبة" تمتلك مهارات قيادية تؤهلها للهيمنة، بينما تخضع هذه النخبة لعملية تداول دوري تُعيد من خلالها إنتاج ذاتها . ويحدث هذا التغيير نتيجة عوامل عدة، منها تبدل تركيبة الأعضاء، أو افتقار الخلفاء الجدد إلى خصائص أسلافهم، أو تسلل عناصر من الطبقات الدنيا أو مجتمعات أخرى. كما تسهم التحولات القانونية، مثل قوانين المواطنة، في إتاحة الفرصة لغير النخب للصعود. [1]

من هذا المنظور، تبدو النخبة ككيان متغير لكنه في جوهره يظل محتكرًا للسلطة. أما غايتانو موسكا(Gaetano Mosca) ، فقد طوّر فكرة "الطبقة السياسية"، حيث اعتبر أن أي مجتمع يتشكل من أقلية منظمة تمتلك أدوات التحكم والسيطرة، وأغلبية غير منظمة تفتقد إلى القدرة على الحكم، مما يجعل السلطة حكرًا على من يمتلك التنظيم الداخلي والقدرة على اتخاذ القرارات. [2]

أما رايت ميلز(C. Wright Mills) ، فقد صاغ مقاربته حول "نخبة القوة"، مشيرًا إلى أن السلطة ليست موزعة بين مختلف فئات المجتمع، بل تتركز في أيدي تحالف نخبوي يجمع بين القيادات السياسية، العسكرية، والاقتصادية، بحيث تتحكم هذه الفئات في الخيارات الكبرى وترسم الاستراتيجيات بعيدة المدى وفق مصالحها الخاصة.[3] في المقابل، وسّع بيير بورديو (Pierre Bourdieu) مفهوم النخبة ليشمل ليس فقط من يمتلك السلطة السياسية والاقتصادية، بل أيضًا من يسيطر على رأس المال الثقافي والرمزي، حيث تصبح

الهيمنة مرتبطة بإنتاج المعاني وإعادة إنتاج التمثلات الاجتماعية التي تُشرعن موقع النخب داخل المجتمع. غير أن التحولات التكنولوجية الكبرى التي شهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة أدت إلى خلخلة هذه الأنماط التقليدية من السلطة، حيث لم تعد الهيمنة مقتصرة على الطبقات السياسية والاقتصادية الكلاسيكية، بل باتت تتجلى ضمن فضاءات رقمية جديدة، ما فرض إعادة النظر في طبيعة النخب وآليات عملها .

إن الثورة الرقمية لم تفكك البنية النخبوية، بل أعادت تشكيلها عبر أدوات جديدة تقوم على تدفق المعلومات بدل احتكارها، وعلى إدارة الشبكات بدل السيطرة المركزية، مما يستدعي مساءلة معمقة لبنية النفوذ في العصر الرقمي.

لذلك فإن ما نقصده بالنخب الرقمية في بحثنا الأفراد والجماعات، بما في ذلك السياسيين وملاك الشركات الكبرى للتواصل الاجتماعي والحركات الاجتماعية والمؤثرين ، الذين يعتمدون على منصات وسائل التواصل الاجتماعي كأداة رئيسية للتأثير على الرأي العام وتوجيه الحوارات العامة. هؤلاء الفاعلون يستخدمون هذه الشبكات ليس فقط للتواصل، بل كآلية استراتيجية لإعادة تشكيل وتوزيع السلطة والنفوذ. من خلال توظيف البيانات الضخمة، وتحليل سلوك المستخدمين، واستراتيجيات التأثير الرقمية، يمكنهم صياغة الرسائل التي تصل إلى جماهير واسعة، متجاوزين بذلك الوسائل التقليدية للسلطة كالمؤسسات السياسية والإعلامية.

وبما أننا نستهدف السلطة كرهان وغاية للنخب التقليدية والنخب الرقمية فسنستعرض طبيعة السلطة في صيغتها التقليدية والسلطة في شكلها المستجد أي الرقمي:

جدول رقم (1): مقارنة بين السلطة التقليدية والسلطة الرقمية

العنصر	السلطة الرقمية	السلطة التقليدية
المشروعية	تستند إلى القدرة على التأثير في الفضاء الرقمي، من خلال الشبكات الاجتماعية والمنصات التكنولوجية.	تستند إلى التقاليد، الوراثة، أو الشرعية القانونية .
آليات الممارسة	تعتمد على الخوارزميات، البيانات، الانتشار الفيروسي، والتفاعل الجماهيري المباشر.	تعتمد على الهياكل الهرمية، المؤسسات، القوانين، والعلاقات الشخصية.
مصادر النفوذ	الشركات التكنولوجية، المؤثرون، الذكاء الاصطناعي، المنصات الرقمية.	الدولة، الأحزاب، العائلات الحاكمة، النخب التقليدية.
وسائل التأثير	وسائل التواصل الاجتماعي، التلاعب بالبيانات، الترويج عبر الذكاء الاصطناعي.	الإعلام التقليدي (تلفزيون، صحف، إذاعة)، الخطاب المباشر.
العلاقة مع الجمهور	علاقة مباشرة، تفاعلية، قائمة على المشاركة والانتشار السريع.	علاقة رسمية، مؤسساتية، قائمة على القوانين والبروتوكولات.

العنصر	السلطة الرقمية	السلطة التقليدية
المرونة والتكيف	سريعة التكيف، قادرة على إعادة تشكيل السلطة والنفوذ في وقت وجيز.	بطيئة التكيف مع المتغيرات، تحتاج إلى إصلاحات مؤسساتية معقدة.
طبيعة الخطاب	خطاب غير رسمي، يعتمد على التفاعل اللحظي، الاختصار، والصور والفيديوهات لجذب الانتباه.	خطاب رسمي، يعتمد على الخطابات السياسية، البيانات الصحفية، والتواصل المباشر عبر المؤسسات.
آليات الضبط والرقابة	تعتمد على سياسات المنصات، الذكاء الاصطناعي، والتلاعب بالخوارزميات لحجب أو توجيه المعلومات.	تعتمد على القوانين، الأجهزة الأمنية، والمؤسسات الرقابية لضبط المجال العام.
مدى الاستمرارية والثبات	متغيرة وسريعة الزوال، حيث يمكن لشخص أو كيان أن يكتسب نفوذًا ثم يفقده في وقت قصير.	غالبًا مستقرة على المدى الطويل، لكنها تتغير ببطء عبر الأجيال والإصلاحات.
الفاعلون الأساسيون	المؤثرون، شركات التكنولوجيا، نشطاء الإنترنت.	السياسيون، القادة العسكريون، المؤسسات الرسمية.
التفاعل مع	استجابات سريعة، تعتمد على	استجابات بطيئة ومدروسة، غالبًا

العنصر	السلطة الرقمية	السلطة التقليدية
الأزمات	التوجهات الرائجة (الترند) والضغط الجماهيري.	عبر اللجان والقرارات المؤسسية.

المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثاني: النخب الرقمية: الديناميكيات الجديدة للسلطة والتأثير في عصر المعلومات

في خضم التبدلات الجذرية التي يشهدها النظام العالمي، أضحت النخب الرقمية تشكل طبقة جديدة من الفاعلين القادرين على إعادة تشكيل معادلات القوة والنفوذ، مستندةً إلى أدوات معرفية وتقنية تتجاوز في تأثيرها الأطر التقليدية لممارسة السلطة. لم يعد النفوذ مقتصرًا على المؤسسات السيادية أو النخب السياسية والاقتصادية الكلاسيكية، بل بات يُعاد توزيعه وفق هندسات خوارزمية معقدة، حيث يتحول التحكم في تدفقات المعلومات، واستراتيجيات التلاعب الإدراكي، وآليات التأثير السيبراني إلى ركائز أساسية لإعادة صياغة موازين القوة.

إن هذه النخب لا تستمد سلطتها من الامتلاك المباشر للموارد الطبيعية أو السيطرة المادية على البنى التحتية، بل من قدرتها على توجيه الأنماط الإدراكية للجماهير، وإعادة إنتاج الحقائق الاجتماعية وفق نسق رقمي يتلاعب بالمجال التداولي للمعلومات. فبواسطة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يتم تفكيك البنية الإدراكية للمجتمعات وإعادة

تشكيلها بأساليب تستند إلى تقنيات متقدمة في التنبؤ السلوكي، مما يتيح لهذه النخب فرض سردياتها الخاصة على الوعي الجمعي، دون الحاجة إلى اللجوء إلى الأدوات القمعية التقليدية.

لقد أصبحت المنصات الرقمية الكبرى أشبه بمؤسسات سيادية غير مرئية، حيث تسيطر على شبكات الاصطفاف السياسي، وتعيد هندسة المجال العام بوسائل تتجاوز في تعقيدها آليات الدعاية السياسية التقليدية. ولعل شخصيات مثل إيلون ماسك ومارك زوكربيرغ تمثل التجسيد الأكثر وضوحًا لهذا التحول، حيث لا تستند قوتهم إلى سلطة سياسية مباشرة، بل إلى امتلاكهم مفاتيح التحكم في تدفق المعلومات والبنية التحتية الرقمية التي تعتمد عليها الاقتصادات والمجتمعات الحديثة. إنهم لا يمارسون السلطة من خلال الأوامر المباشرة، بل عبر آليات خفية تعيد برمجة السلوك الاجتماعي والاقتصادي على نطاق عالمي.

أصبحت النخب الرقمية فاعلًا مؤثرا في إعادة تشكيل المشهد السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، حيث تجاوز تأثيرها حدود الفضاء الافتراضي إلى إحداث تحولات جوهرية في البُنى التقليدية للسلطة. فقد أظهرت حركات الاحتجاج في الثورة التونسية (2011)، قدرة النخب الرقمية على توظيف منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك ويوتيوب، في تفكيك الأنظمة السلطوية من خلال إنتاج سرديات بديلة تتجاوز المصفوفة الإعلامية الرسمية، وهو ما تجلى أيضًا في الحراك المناهض لقانون "الأمن الشامل" في فرنسا (2020)[4]، حيث أفضى الضغط الرقمي إلى تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد السياسات التقييدية.

على المستوى الاقتصادي، بات الفضاء السيبراني يشكل مسرحًا لصراعات مالية غير متمركزة، كما برز في أزمة أسهم(2021) GameStop ، حيث استطاع مستثمرون رقميون على منصة Reddit تقويض استراتيجيات صناديق التحوط الكبرى[5]، مما كشف

عن إمكانية إعادة هندسة الأسواق المالية من خارج دوائر الهيمنة التقليدية. كما أن تزايد نفوذ الفاعلين الرقميين في السياسات الاقتصادية ظهر جليًا في حالة إيلون ماسك، الذي تمكن عبر تغريداته على تويتر من إحداث تقلبات جوهرية في قيمة العملات الرقمية، على غرار البيتكوين والدوجكوين[6]، مما يؤكد أن التأثير الاقتصادي لم يعد حكرًا على المؤسسات المركزية، بل بات مرهونًا بفاعلين رقميين يمتلكون القدرة على إعادة توجيه التدفقات المالية عالميًا.

في تحليله للسلطة الرقمية على الاقتصاد قدم فاروفاكيس (Varoufakis) مفهوم "التقنية الإقطاعية" في نقده لتحولات الرأسمالية في العصر الرقمي. يمثل هذا الشكل من "الإقطاعية الرقمية" قطيعة مع الرأسمالية التقليدية، إذ إنه لا يعتمد على الأسواق التنافسية، بل يرتكز على الاحتكارات والأوليغارشيات الرقمية التي تستخرج الريوع من سيطرتها الحصرية على البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، أي "السحابة" والبيانات المتداولة فيها[7].

هذه السلطة الجديدة تختلف جذريًا عن الرأسمالية القائمة على السوق الحر، حيث لم يعد رأس المال الحقيقي يكمن في وسائل الإنتاج أو الموارد المادية، بل في البيانات الشخصية التي تحتكرها الشركات بشكل غير مسبوق. في هذا السياق، تتحكم الشركات الكبرى التي تمجّدها الصحافة الاقتصادية ليس فقط في السوق، بل أيضًا في العلاقات الشخصية والاجتماعية، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل مفاهيم المواطنة والمشاركة في الاقتصاد والمجتمع[8].

أما في البعد الجيوسياسي، فقد أصبحت الرقمنة أداة مركزية في إعادة ضبط موازين القوة. ففي الصين، يُعدّ Weibo منصة توجيهية تُستخدم في إنتاج سرديات تتماهى مع التوجهات الأيديولوجية الرسمية، في حين أن السلطات الروسية، رغم محاولاتها السيطرة على الفضاء الرقمي، واجهت تحديات متزايدة من قبل شبكات المعارضة الرقمية، كما حدث مع

التعبئة لدعم أليكسي نافالني (2021) عبر يوتيوب وتويتر، والتي شكلت تهديدًا لمنظومة الضبط الإعلامي التقليدية[9].

إن هذا التحول في مراكز النفوذ يفرض إعادة نظر جذرية في مفاهيم الهيمنة والسلطة، حيث لم يعد التأثير حكرًا على الفواعل الدولاتية أو المؤسسات التقليدية، بل أصبح يتوزع وفق أنماط شبكية تتحدى النماذج المركزية للحكم والتوجيه.

تحليلًا لموقع النخب الرقمية ضمن ديناميات السلطة في السياق المعاصر، يمكن القول إن هذه النخب تعيد صياغة الفضاء السياسي والاقتصادي عبر آليات سيبرانية متقدمة، ما يفرض تجاوز مقاربات علم الاجتماع السياسي الكلاسيكية التي ركزت على الدولة والمؤسسات كحاملين حصريين للسلطة[10]. إن الانتقال من السلطة القائمة على التحكم المادي إلى سلطة رقمية قائمة على إعادة تشكيل الإدراك الجمعي يُنتج مشهدًا جديدًا تتحدد فيه موازين القوة وفق شبكات غير متمركزة، تستند إلى القدرة على هندسة المجال العام عبر تقنيات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

إن هذه التحولات تعكس إعادة هيكلة للنخبة ذاتها، حيث لم يعد الوصول إلى مواقع النفوذ مقترنًا بالتموقع داخل البيروقراطيات التقليدية أو امتلاك رأس المال الاقتصادي بمعناه الكلاسيكي، بل بات مرتبطًا بامتلاك رأس مال رقمي يمنح صاحبه القدرة على التحكم في تدفقات المعلومات واستراتيجيات التأثير الإدراكي. هذا الانتقال نحو "الأرستقراطية السيبرانية" يُنتج أنماطًا جديدة من التراتبية الاجتماعية، حيث تتحدد مواقع الفاعلين وفق قدرتهم على توظيف المنصات الرقمية كآليات للضبط والإنتاج الرمزي.

وبناءً عليه، فإن السلطة في العصر الرقمي لم تعد سلطة هيكلية فقط، بل أضحت ذات طبيعة متحولة، تتشكل وفق أنماط تفاعلية بين الخوارزميات والمستخدمين، ما يستوجب مقاربات جديدة تفهم السلطة كعملية شبكية متغيرة، حيث يتم إنتاج الهيمنة ليس من خلال أدوات القسر المباشر، بل عبر التحكم في أنماط الإدراك والتفاعل الاجتماعي على نطاق عالمي أو محلي.

المحور الثالث: وسائل التواصل الاجتماعي وتطرف النخب السياسية

لئن لعب الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في إعادة تشكيل ديناميكيات السلطة وإعادة توزيع النفوذ داخل الحقل السياسي، غير أنّ هذا التحول لم يكن مجرد توسيع لمساحات التفاعل، بل أفرز تداعيات غير متوقعة على المشهد الديمقراطي، إذ أعاد تشكيل أساليب التعبئة السياسية، مكرّسًا أنماطًا من التفاعل تقوم على الاستقطاب والتأثير اللحظي والعاطفي بدلًا من الحوار المؤسسي العقلاني حيث بات الخطاب الشعبوي والاستقطابي أكثر قدرة على الانتشار والتأثير، مما أعاد تعريف العلاقة بين النخب والجماهير.

تشير دراسة للباحث بابلو فرانسيسكو أرجوتي تيروني إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك، لعبت دورًا حاسمًا في زيادة التطرف الأيديولوجي بين النخب السياسية. يوضح الباحث أن هذا التطرف يحدث من خلال مسارين رئيسيين: الأول يتمثل في تصاعد راديكالية الناخبين، مما يدفع السياسيين إلى تبني مواقف أكثر حدة استجابة لمطالب جمهورهم المتفاعل على المنصات الرقمية. أما المسار الثاني، فهو المكافأة التي تمنحها وسائل التواصل الاجتماعي للخطابات المتطرفة، حيث يحقق السياسيون الذين يتبنون مواقف

أكثر تطرفًا تفاعلًا أعلى، ما يعزز استراتيجياتهم الرقمية ويؤثر على سلوكهم السياسي خارج الفضاء الافتراضي[11].

بناءً على تحليل بيانات من البرلمان التشيلي، يثبت الباحث أن السياسيين الذين ينشطون على فيسبوك يتجهون تدريجيًا نحو مواقف أكثر تطرفًا، مدفوعين بالتفاعل الكبير مع جمهور منصاتهم. كما يؤكد أن هذا النمط لا يقتصر على تشيلي، بل ينعكس أيضًا في دول أخرى من أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا والبرازيل وبيرو، حيث أدى صعود النخب الرقمية إلى زيادة الاستقطاب السياسي، وأحيانًا إلى تراجع القيم الديمقراطية[12].

في هذا السياق، لا يمكن إغفال دور الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة في تشكيل بيئة سياسية قائمة على الاستقطاب، حيث أظهرت دراسات متعددة أن المحتوى الزائف ينتشر بسرعة أكبر مقارنة بالأخبار الحقيقية، نظرًا لجاذبيته وقدرته على إثارة التفاعل. وقد برز ذلك بوضوح خلال أحداث سياسية كبرى مثل استفتاء بريكست البريطاني والانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، حيث لم يقتصر الأمر على نشر أخبار كاذبة، بل تم استهداف الجماهير من خلال تحليل بياناتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. وكشفت الأبحاث أن الحسابات الآلية (العقد والروبوتات) ساهمت في تضخيم الأخبار الزائفة وتشويه الحقائق، مما أدى إلى بيئة رقمية تكرّس الخطاب العاطفي بدلًا من الحوار العقلاني. وقد تجلى تأثير هذه الظاهرة في مدى انتشار الأخبار المزيفة، حيث حصدت 20 قصة انتخابية كاذبة على فيسبوك 8.7 مليون تفاعل، مقابل 7.3 مليون تفاعل للأخبار الصادرة عن وسائل الإعلام التقليدية، مما يعكس تأثير الخوارزميات في توجيه النقاشات السياسية وتعزيز التطرف السياسي[13].

تشكل هذه النتائج دليلًا على أن التحولات الرقمية لم تؤثر فقط على أساليب تواصل النخب السياسية، بل أعادت تعريف آليات النفوذ والشرعية. ففي ظل هذا الواقع الجديد، لم يعد النفوذ السياسي قائمًا فقط على العلاقات المؤسسية والخطابات المعتدلة، بل أصبح مشروطًا بقدرة الفاعلين السياسيين على التفاعل مع جمهور رقمي يبحث عن الإثارة والاستقطاب. وهذا التحول يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل الديمقراطية في عصر تتحكم فيه الخوارزميات في بروز النخب وصياغة الخطاب السياسي.

ففي سياق البيئة الرقمية المعاصرة، يُلاحظ أن الخطابات المتطرفة، سواء كانت أيديولوجية يمينية أو يسارية، تتمتع بقدرة استثنائية على التأثير والانتشار، حيث تسهم الخوارزميات الموجهة من قبل منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام في انتشار المحتوى الذي يثير العواطف الجياشة، مثل الغضب، الاستياء، أو الحماسة المتطرفة. ليصبح بذلك السياسيون الذين يتبنون مواقف راديكالية، سواء كانت في الاتجاه اليميني أو اليساري، أكثر قدرة على الوصول إلى جماهير واسعة من خلال هذه الديناميكيات الرقمية. وهذا يؤدي إلى تعميق الاستقطاب في الخطاب السياسي، حيث تصبح رسائل السياسيين أكثر حدة، بما يتوافق مع توجهات الخوارزميات التي تحفز التعليقات والردود العاطفية السريعة.

في هذا السياق، يمكن النظر إلى ظواهر مثل صعود جايير بولسونارو في البرازيل ودونالد ترامب في الولايات المتحدة كمثالين بارزين على كيفية استغلال منصات التواصل الاجتماعي لتوجيه الرأي العام وتعزيز الانقسام السياسي. وفي كلا الحالتين، لم يُكن الإعلام التقليدي هو الوسيلة الأساسية التي ساعدت على صعود هذه الشخصيات، بل كان التفاعل الرقمي مع منشوراتهم على منصات مثل تويتر وفيسبوك وتيك توك هو المحرك الرئيسي لهذا الصعود. تكمن

قوة هذا النوع من الخطاب في قدرته على تجاوز الأنماط التقليدية لوسائل الإعلام، مستفيدًا من التفاعل اللحظي والشخصي الذي تقدمه هذه المنصات، ما يجعل الخطابات المثيرة للجدل أكثر قدرة على توليد ردود فعل واسعة ومعززة للرؤية السياسية المتطرفة أو الشعبوية.

المحور الرابع: من القنوات المغلقة إلى الشبكات المفتوحة: كيف تعيد الرقمنة تشكيل النفوذ السياسي والدبلوماسي؟

إن أحد أبرز تحولات السلطة في العصر الرقمي هو انتقال الدبلوماسية من القنوات الرسمية المغلقة إلى المنصات الرقمية المفتوحة، حيث باتت التغريدات والتصريحات الرقمية تشكل جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية، لكنها في الوقت ذاته تفتح المجال لانزلاقات خطيرة قد تترتب عليها تداعيات واسعة النطاق. وهو ما تؤكده الباحثة فيونا راشيكا بقولها: " فثورة وسائل التواصل الاجتماعي تغيّر طريقة رؤية الناس للعالم وكيفية تواصلهم. لم تسهل هذه الثورة فقط تفاعل الحكومات والسفراء مع الجمهور، بل جعلت الجميع أكثر وعيًا بالتأثيرات الإيجابية والسلبية التي قد يحدثها مجرد تعليق أو تغريدة أو منشور على فيسبوك أو مقطع فيديو أو صورة في فترة زمنية قصيرة.يمكن أن يؤدي نقص المعرفة حول استخدام تقنيات الاتصال الحديثة، والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي إلى عواقب وخيمة، مثل نشوب صراعات حادة، بل وحتى إقالة سياسيين."[14]

فعلى سبيل المثال، في عام 2012، قام وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت بنشر تغريدة ذكر فيها أنه متوجه إلى دافوس لحضور عشاء تابع لبرنامج الغذاء العالمي، مشيرًا إلى أن الجوع في العالم يمثل مشكلة ملحة. ورغم أنه حذف التغريدة لاحقًا، إلا أنها انتشرت بسرعة وأثارت موجة من الانتقادات الحادة، حيث عكست تناقضًا صارخًا بين رمزية المكان (منتدى

دافوس، الذي يمثل قمة النخب الاقتصادية العالمية) وبين موضوع التغريدة (محاربة الجوع)، مما كشف عن خطورة الفضاء الرقمي كأداة لمحاسبة الخطاب السياسي وكشف هشاشته أمام الجمهور. لكن الأثر الأكثر عمقًا للنخب الرقمية يتجلى في قدرتها على التأثير الفوري في الأسواق والقرارات الاقتصادية الكبرى، وهو ما ظهر بشكل جلي في تغريدات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. ففي ماي 2019، نشر ترامب تغريدة يهدد فيها بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الصينية، مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية العالمية وخسائر قدرت بما يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي لأستراليا.[15] لم تكن هذه التغريدة مجرد رأي شخصي أو تصريح إعلامي عابر، بل كانت أداة ضغط دبلوماسي تم توظيفها في سياق المفاوضات التجارية بين واشنطن وبكين.

هنا، يتجسد الفارق الجوهري بين النخب التقليدية، التي كانت تعتمد على التفاوض السري والقنوات الدبلوماسية المغلقة، والنخب الرقمية التي توظف العلنية الفورية للمنصات الرقمية كوسيلة لإعادة تشكيل موازين القوى على الساحة الدولية. ولا تقتصر تداعيات هذه التحولات على البعد الاقتصادي، بل تمتد إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية وإثارة الأزمات الدبلوماسية، كما حدث في عام 2018 عندما نشرت وزيرة الخارجية الكندية كريستيا فريلاند تغريدة تنتقد فيها اعتقال الناشطة السعودية سمر بدوي. وقد أدى ذلك إلى أزمة دبلوماسية بين كندا والسعودية، حيث اعتبرتها الرياض تدخلًا سافرًا في شؤونها الداخلية، ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات عقابية شملت طرد السفير الكندي وتجميد العلاقات التجارية والاستثمارية.[16]

يكشف هذا المثال عن الطبيعة غير المتوقعة للفضاء الرقمي كأداة لممارسة السلطة، حيث يمكن لتغريدة واحدة أن تعيد رسم المشهد الجيوسياسي وتؤدي إلى تصعيد غير محسوب

في العلاقات بين الدول .إن هذا التحول الجذري في ممارسة السلطة السياسية والدبلوماسية يعكس أزمة في ضبط الحدود بين الخطاب الرسمي والتفاعل الرقمي العفوي. فبينما كانت النخب التقليدية تمارس السلطة عبر قنوات منظمة وذات طابع رسمي، باتت النخب الرقمية تعتمد على السرعة الفائقة للفضاء الافتراضي، مما أدى إلى تآكل الفوارق بين ما هو خطاب انتخابي موجه للاستهلاك الداخلي وما هو موقف سياسي يؤثر على العلاقات الدولية. لقد أصبح التحكم في المنصات الرقمية وإدراك آليات انتشار الخطاب وتفاعله في الزمن الفعلي عنصرًا حاسمًا في إعادة هيكلة الحقل السياسي، حيث لم تعد السلطة تُمارس فقط داخل أروقة المؤسسات، بل أصبحت تتشكل في الفضاء الافتراضي، حيث تُصنع الشرعية من خلال التفاعل الجماهيري والقدرة على توجيه الرأي العام في الزمن الرقمي المتسارع.

❖ استنتاجات

تأسيسًا على ما سبق، تتضح جملة من الاستنتاجات التي تعيد مساءلة المفاهيم الكلاسيكية للهيمنة والنفوذ في ضوء التحولات التي فرضتها الرقمنة، وما تبعها من إعادة هيكلة للحقل الجيوبوليتيكي وفق أنماط جديدة من الصراع والسيادة.

أولًا، يشير التحليل إلى أنّ بروز النخب الرقمية يمثّل إعادة تشكيل جذرية لبنية السلطة، حيث لم يعد النفوذ رهين السيطرة التقليدية على الموارد المادية، بل بات يتجسد في التحكم في تدفقات المعلومات وإعادة صياغة الإدراك الجمعي عبر أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. وبهذا المعنى، لم تعد الدولة القومية الفاعل الوحيد في النظام الدولي، إذ تشكّل هذه النخب الجديدة مراكز قوى تتجاوز الحدود الجغرافية وتعيد هندسة الاصطفافات

السياسية والاجتماعية وفق منطق سيبراني خوارزمي، يستبدل الهيمنة المركزية بالتحكم الشبكي اللامرئي.

ثانيًا، تعكس هذه التحولات تصدعًا في مفهوم السيادة التقليدية، حيث أضحت "السيادة الرقمية" متغيرًا مستقلًا يؤثر في مخرجات السياسة العالمية. فالشركات التكنولوجية الكبرى، بوصفها كيانات فوق–دولتية، باتت تمارس نوعًا من الضبط السياسي والاقتصادي العابر للحدود، سواء من خلال التحكم في تدفق المعلومات أو التأثير على الأسواق المالية، كما يتجلى في قدرة شخصيات رقمية مثل إيلون ماسك على إعادة تشكيل الأنماط الاقتصادية بقرارات تبدو فردية، لكنها تمتلك تداعيات بنيوية على البنية الرأسمالية العالمية.

ثالثًا، يكشف المقال عن أن مفهوم النخبة، كما صاغته الأدبيات الكلاسيكية، قد خضع لتحولات جوهرية، بحيث لم تعد الهيمنة مشروطة بالسيطرة المباشرة، بل أضحت تقوم على القدرة على إعادة إنتاج التمثلات وتوجيه السلوك السياسي عبر آليات غير تقليدية. وبهذا، يبرز صعود أنماط جديدة من السلطة تستند إلى الذكاء الاصطناعي والتحليل السيبراني للمجتمعات، ما يحيل إلى إعادة تشكيل هرمية القوة خارج الأطر المؤسسية التقليدية.

رابعًا، يتضح أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تكن مجرد وسيط للتفاعل السياسي، بل أصبحت فضاءً لإعادة تشكيل الخطاب العام، عبر تعزيز الاستقطاب وإنتاج أنماط من التطرف السياسي ترتبط بتكثيف التفاعل الرقمي. فقد بات الخطاب الراديكالي أكثر قدرة على الانتشار، ما يدفع النخب السياسية إلى تبنّي استراتيجيات تواصلية تعيد هندسة المجال السياسي وفق منطق الإثارة والتعبئة اللحظية، على حساب النقاش المؤسسي القائم على البراغماتية السياسية.

خامسًا، تبرز الرقمنة كأداة مزدوجة الوظيفة: فهي من جهة تمكّن الفاعلين غير التقليديين من إعادة توزيع النفوذ، كما تجلى في حالات الحركات الاحتجاجية التي استثمرت الفضاء السيبراني كبديل للمجال العام التقليدي، لكنها من جهة أخرى تُستخدم من قبل الأنظمة الحاكمة كأداة للضبط والتحكم من خلال آليات الرقابة الرقمية، مما يفرض مساءلة معمقة حول مستقبل التوازنات السياسية في ظل التنافس المتزايد بين قوى الهيمنة الرقمية والقوى الساعية لتحرير المجال السيبراني من هيمنة الشركات التكنولوجية الكبرى.

ختامًا، يؤكد المقال أن الانتقال من الجغرافيا المادية إلى الجغرافيا الرقمية قد ولّد أنماطًا جديدة من الصراع الجيوبوليتيكي، حيث لم تعد القوة تُقاس بامتلاك الأراضي والموارد، بل بالقدرة على اختراق البنية الإدراكية للمجتمعات والتحكم في تدفق المعلومات. وفي ضوء هذا التحول، يغدو السؤال الأكثر إلحاحًا: هل سيظل النظام الدولي رهينًا للتصورات التقليدية حول السلطة والسيادة، أم أننا بصدد تشكّل نظام جديد تتصدر فيه النخب الرقمية المشهد بوصفها الفاعل المركزي في رسم ملامح المستقبل؟

الخاتمة

تأسيسًا على ما سلف، يمكن القول إنّ إعادة هندسة المنظومة الجيوسياسية في العصر الرقمي تفرض مراجعة جذرية للمفاهيم الكلاسيكية للسلطة والنفوذ والسيادة. فلم يعد الفاعلون السياسيون التقليديون يحتكرون إنتاج القرار، بل أضحت النخب الرقمية تمتلك أدوات إعادة التشكيل الإدراكي والتوجيه السيبراني للسلوك السياسي، مما يستدعي إعادة تأطير نظرية النخب في سياق يتجاوز التقسيمات التقليدية بين الدولة والمجتمع المدني، وبين المحلي والعالمي.

وفي هذا السياق، تتبدى الرقمنة ليس فقط كأداة لتمكين الفاعلين غير الدولتيين، بل أيضًا كآلية ضبط وإخضاع تستند إلى تكامل متزايد بين رأس المال التكنولوجي والمجال السياسي، مما يطرح إشكاليات معقدة تتصل بإعادة إنتاج الهيمنة في أنماطها غير المرئية. إنّ هذا التحول لا يُعيد فقط تشكيل أنماط الشرعية السياسية، بل يُؤسس أيضًا لمسارات جديدة من التفاوض الجيوبوليتيكي، حيث يغدو التحكم في تدفق المعلومات أداة مركزية في صياغة موازين القوى العالمية.

وعليه، فإنّ النظام الدولي يشهد إعادة تشكّل مستمرة في ضوء هذه التحولات الرقمية، مما يفرض مساءلة معمقة حول مستقبل الدولة القومية، ومآلات الفعل السياسي في ظل تمدّد الفضاء السيبراني كحقل للصراع، ليس فقط بين القوى التقليدية، بل بين أنماط جديدة من الفاعلين الذين يعيدون رسم خرائط النفوذ بآليات غير تقليدية. من هنا، يظل التحدي المركزي متمثلًا في مدى قدرة الفواعل المختلفة على استيعاب هذه الديناميكيات المستحدثة، وإعادة تعريف مقولات السلطة والسيادة في سياق باتت حدوده تتداخل بين الواقعي والافتراضي، وبين المادي والرقمي، على نحو يُعيد رسم معالم الجيوبوليتيك المعاصر.

قائمة المراجع

[1] Vilfredo Pareto, The Mind and Society: Jonathan Cape, London, 1935, P.169

[2]Gaetano Mosca, The Ruling Class, Mc Graw-Hill.Book Company, New York and London, 1939, p.54

[3] Charles Wright Mills, The power elite, Oxford University Press, United States of America, 1956, p.1

[4] "*مسيرة الحريات.. هاشتاغ يجتاح المنصات* ".*الجزيرة نت* 28 ,نوفمبر 2020، تمت معاينته بتاريخ 2025/02/26 على الرابط التالي:https://linksshortcut.com/UVJXe

[5]عمالقة التحوط يخسرون المليارات بعد مراهنة جنونية من المتداولين الأفراد على ريديت ".الشرق بزنس, تمت معاينته بتاريخ 2025/02/20 على الرابط التالي :
https://asharqbusiness.com/financial-markets/2741

[6] "إليك مدى تأثير تغريدات إيلون ماسك على العملات الرقمية ".عرب بتكوين, تمت معاينته بتاريخ 2025/02/25 على الرابط التالي:https://linksshortcut.com/JMtyE

[7] Tigani, Eugenio Pablo, *Digital Apocalypse: Power and Control in the Age of Technopolitical Elites*, Academia.edu, 2024, shorturl.at/PZ4d9. Accessed 23 Feb. 2025, p.6

[8] Ibid, p.6

[9]روسيا تعاقب منصات التواصل الاجتماعي بسبب المظاهرات الأخيرة ".الحرة, تمت معاينته بتاريخ 2025/02/26 على الرابط التالي:https://linksshortcut.com/iliYv

[10] للمزيد حول مفهوم السلطة أنظر:
Michel Foucault, Deux essais sur le sujet et le pouvoir, *Parcours philosophique*, edited by Hubert Dreyfus and Paul Rabinow, Gallimard, 1988

[11] Pablo Francisco Argote Tironi, The Impact of Social Media on Political Elites, PhD dissertation, Columbia University, 2023, p.1

[12] Ibid.p.2

[13]Semra Gündüç, The Effect of Social Media on Shaping Individuals' Opinion Formation, *Complex Networks and Their Applications VIII*, Springer, 2019,p.2

[14]Viona Rashica, "The benefits and risks of digital diplomacy." *Seeu Review* 13, no. 1 (2018): 75-89.p.81

[15] BBC. "ترامب يرفع الرسوم الجمركية على سلع صينية بقيمة 200 مليار دولار." *BBC Arabic*, 10 May 2019, Accessed 1 Mar. 2025 https://www.bbc.com/arabic/world-48226556.

[16] كندا والسعودية: الرياض تطرد السفير الكندي بسبب تغريدة عن حقوق الإنسان ." *BBC Arabic*, 6 Aug. 2018. Accessed 1 Mar. 2025:

https://www.bbc.com/arabic/world-45084671